وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي – تبسة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي: ...../ 2023

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

فرع: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد كمي

المذكرة موسومة بـ :

دراسة قياسية لأثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

من إعداد:

- زيادي خالد

إشراف الأستاذ (ة):

- الدكتور: رحال مراد

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
شتوح نور الدين	أستاذ	رئيســـــــا
رحال مراد	أستاذ محاضر-أ	مشرفا ومقررا
بوراس نادية	أستاذ محاضر-أ	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2022- 2023

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

أشكر الله العلي القدير الذي أنعم علينا بنعمة العقل والدين ، القائل في محكم التنزيل "وفق كل ذي علم عليم" سورة يوسف الآية 76.

الحمد لله الذي منى علينا بإكمال هذه المذكرة بكل سرور وإعتزاز وإمتنان كما لكل مشوار بداية فله نهاية ، ونسأل الله خير الطريق وخير الرفيق ونرجوا منه التوفيق.

أهدي هذه الثمرة إلى الذي سيظل شمعة ينير طريقي ، إلى من شجعني دون كلل أو ملل إلى "**أمي الغالية**" مصدر فخري وعنوان نجاحي إلى روح جسدي وحبيبي إلى "**زوجتي الغالية**" إلى قرة عيني إبنتي "**دعاء ويمن**" إلى من كان لي في الدنيا بحالها إلى "**أبي**" أدامه الله لنا تاجا فوق رؤوسنا.

إلى مثلي الأعلى الذي مدى لنا يد العون ودعمنا بنصائحه وإرشاداته إلى الأستاذ الفاضل المشرف.

إلى من ترعرعت بين أحضانهم وتعلمت معنى الأخوة والصادقة والحب والإحترام والتضحية إلى أحبائي وحبيباتي أخوتي وأخواتي.

إلى كل من تربطني بهم صلة الرحم إلى كل أهلي وأقاربي إلى كل غالي على قلبي وإلى كل عزيز أكن له الإحترام والتقدير إلى كل من إستحق الشكر وكان لي السند طوال السنوات الجامعية ، كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى كل زملائي وزميلاتي والدفعة المتخرجة لسنة 2023/2022 تخصص إقتصاد كمي.

❖ **زيادي خالد**

الشكر والعرفان

قال تعالى "أشكروني أزدكم"
الحمد لله الذي وهب لنا نعمة العقل والعلم
الحمد لله الذي وفقنا وسهل لنا التقدم إلى الأمام
الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم أعظم الخلق

إن واجب الوفاء والإخلاص يدعونا أن نتقدم بجزيل الشكر وبباقة إمتنان وعرفان إلى الأستاذ **المشرف "الدكتور مراد رحال"** الذي أفادتنا بنصائحها وإرشداتها القيمة التي كانت لنا عونا في إتمام هذه المذكرة على أكمل وجه فالشكر الجزيل والتقدير لها على جهدها المبذول.

كما نتقدم بالشكر إلى كل أساتذة كلية العلوم الإقتصادية ونخص بالذكر أساتذتنا المحترمين الذين تلقينا عنهم مبادى البحث العلمي عبر كامل المشوار الدراسي وشكر خاص لكل طلبة سنة ثانية ماستر تخصص إقتصاد كمي كما نتقدم بالشكر إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد في إنجاز هذه المذكرة.

وشكـــرا

❖ **زيادي خالد**

الملخص:

تهدف الدراسة إلى تحليل وتقدير أثر الواردات على النمو الاقتصادي من خلال معرفة أهمية التجارة الخارجية للدولة في دعم نموها الاقتصادي وإبراز أهمية النمو الاقتصادي كمؤشر يعكس الوضع السائد في البلاد وإبراز أكثرها أهمية، من العوامل المهمة التي تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي وإبراز أهمية وسبل تطوير وتنويع الواردات وتأثيرها على النمو الاقتصادي لمعالجة هذا البحث اعتمدنا على المنهج الوصفي لتوضيح الإطار النظري للتجارة الخارجية والنمو الإقتصادي. أما بالنسبة للجانب العملي فسيتم اتباع النهج الكمي بتقدير نموذج تصحيح الخطأ، ووظائف الاستجابة الفورية باستخدام برنامج Eviews10 من أجل قياس الأثر والعلاقات بين متغيرات الدراسة. من خلال تأثير الواردات على النمو الاقتصادي 1990-2020، تم التوصل إلى قيمة الواردات ايجابا على النمو الاقتصادي في المدى الطويل.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، الواردات، نموذج اختبار الحدودARDL .

Abstract

The study aims to analyze and estimate the impact of imports on economic growth by knowing the importance of the country's foreign trade to support its economic growth and highlighting the importance of economic growth as an indicator that reflects the prevailing situation of the country and highlighting the most Important factors that affect economic growth rates and highlighting the importance and ways of developing and diversifying imports and their impact on economic growth to address this research. We relied on the descriptive approach to clarify the theoretical framework Foreign trade and economic growth.

As for the practical side, the quantitative approach will be followed by estimating the error correction model, and the immediate response functions using the Eviews7 program in order to measure the impact and the relationships between the study variables.

Through the impact of imports on economic growth from 1990- 2020, the value of imports positively on economic growth in the long term.

Key words: Economic growth, imports, ARDL Bound Testing Approach.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
الإهداء	-
الشكر والعرفان	-
الملخص	-
المقدمة	أ-ج
الفصل الأول: الجانب النظري والدراسات السابقة	38-05
تمهيد	05
المبحث الأول: الإطار النظري للتجارة الخارجية	06
المطلب الأول: عموميات التجارة الخارجية	06
الفرع الأول: ماهية التجارة الخارجية	06
المطلب الثاني: نظريات التجارة الخارجية	11
الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية	11
الفرع الثاني: النظرية الحديثة في التجارة الدولية	13
المطلب الثالث: الواردات	15
الفرع الأول: مفاهيم عامة حول الواردات	15
الفرع الثاني: محددات الطلب على الواردات	17
المبحث الثاني: النمو الاقتصادي والنظريات المفسرة له	21
المطلب الأول: النمو الاقتصادي	21
الفرع الأول: تعاريف النمو الاقتصادي	21
الفرع الثاني: تمييز مفهوم النمو الاقتصادي عن التنمية الإقتصادية	21
المطلب الثاني: محددات ومقاييس النمو الاقتصادي	23
الفرع الأول: محددات النمو الاقتصادي	23
الفرع الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي	24
المطلب الثالث: نظريات النمو الاقتصادي	26

الموضوع	الصفحة
المبحث الثالث: الدارسات السابقة ومساهمة الدراسة الحالية	33
المطلب الأول: الدارسات السابقة حول الجزائر	34
المطلب الثاني: الدارسات السابقة حول البلدان العربية	35
المطلب الثالث: الدارسات السابقة حول البلدان الأجنبية	36
خلاصة الفصل الأول	38
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لأثر الواردات على النمو الإقتصادي	79-40
تمهيد	40
المبحث الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة وتحليلها	41
المطلب الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة ومصادر البيانات	41
المطلب الثاني: تحليل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	41
الفرع الأول: النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة	41
الفرع الثاني: أثر البرامج التنموية على النمو الاقتصادي	43
المطلب الثالث: دراسة تحليلية حول الواردات في الجزائر خلال الفترة 1990-2020	44
الفرع الأول: تطور قيمة الكلية للواردات خلال الفترة (1990-2020)	44
الفرع الثاني: التركيبة السلعية للواردات للفترة (1990 – 2020)	46
الفرع الثالث: التوزيع الجغرافي للواردات في الجزائر للفترة 1990 – 2020	55
المبحث الثاني: التعريف بالنموذج والاختبارات المستخدمة في الدراسة	62
المطلب الأول: التعريف بنموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)	62
الفرع الأول: تقديم منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)	62
الفرع الثاني: خطوات تطبيق نموذج (ARDL)	62
المطلب الثاني: الاختبارات القبلية في نموذج (ARDL)	63
الفرع الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية	63
الفرع الثاني: تحديد درجات الابطاء المثلى وتقدير النموذج	64

الموضوع	الصفحة
المطلب الثالث: اختبار صلاحية النموذج، اختبار الحدود واشتقاق معامل تصحيح الخطأ	66
الفرع الأول: اختبار صلاحية النموذج	66
الفرع الثاني: اختبار الحدود bounds test	67
الفرع الثالث: تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM	68
المبحث الثالث: عرض ومناقشة نتائج الدراسة التطبيقية	69
المطلب الأول: صياغة النموذج القياسي	69
الفرع الأول: الشكل الرياضي للنموذج	69
الفرع الثاني: الشكل القياسي للنموذج	69
المطلب الثاني: نتائج تقدير النموذج واختبار صلاحيته واستقراره	70
الفرع الأول: نتائج دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية	70
الفرع الثاني: نتائج تقدير نموذج وتحديد درجات الابطاء	72
الفرع الثالث: نتائج إختبارات صلاحية واستقرار النموذج المقدر	74
المطلب الثالث: إختبار الحدود وتقدير نموذج تصحيح الخطأ	76
الفرع الأول: نتائج إختبار الحدود	76
الفرع الثاني: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ	77
الفرع الثالث: نتائج تقدير العلاقة بين متغيرات النموذج في المدى الطويل	78
خاصة الفصل الثاني	79
الخاتمة	83-81
قائمة المصادر والمراجع	88-85
الملاحق	94-90

I. فهرسة المخططات:

عنوان المخطط	الصفحة
المخطط رقم (01): تصورات أدم سميث للنمو الإقتصادي	27
المخطط رقم (02): تصور نظرية دافيد ريكاردو للنمو الاقتصادي.	28
المخطط رقم (03): تصور نظرة روبيرت مالتوس للنمو الإقتصادي.	29

II. فهرسة الأشكال:

عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (01): دالة الواردات بالنسبة للدخل	**17**
الشكل رقم (02): الطلب على الواردات بالنسبة للأسعار	**18**
الشكل رقم (03): تطور النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2020.	**42**
الشكل رقم (04): تطور الواردات الجزائرية للفترة (1990 – 2020)	**44**
الشكل رقم (05): التركيبة السلعية للواردات الجزائرية للفترة 1990 -2020	**47**
الشكل رقم (06): تطور واردات سلع التجهيز للفترة 1990 -2020	**48**
الشكل رقم (07): تطور واردات المواد نصف المصنعة للفترة 1990 -2020	**50**
الشكل رقم (08): تطور واردات السلع الزراعية للفترة 1990 -2020	**51**
الشكل رقم (09): تطور واردات السلع الإستهلاكية للفترة 1990 -2020	**53**
الشكل رقم (10): تطور واردات السلع الإستهلاكية الأخرى للفترة 1990 -2020	**54**
الشكل رقم (11): التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية للفترة 1990 -2020	**55**
الشكل رقم (12): تطور الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي للفترة 1990 - 2020	**56**
الشكل رقم (13): تطور الواردات الجزائرية من بلدان منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية للفترة 1990 -2020	**57**
الشكل رقم (14): تطور قيمة الواردات من دول آسيا للفترة 1990 - 2020	**58**
الشكل رقم (15): تطور الواردات الجزائرية من دول أمريكا اللاتينية والدول العربية والافريقية والمغاربية والأوروبية الأخرى للفترة 1990 – 2020	**60**
الشكل رقم (16): الموردون العشر للجزائر سنة 2020	**61**
الشكل رقم (17): تحديد نموذج ARDL الأمثل	**74**
الشكل رقم (18): نتائج إختبار CUSUM و Squares of CUSUM	**75**

III. فهرسة الجداول:

عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (01): تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020	41
الجدول رقم (02): تطور الواردات الجزائرية للفترة (1990 – 2020)	44
الجدول رقم (03): التركيبة السلعية للواردات الجزائرية للفترة 1990 -2020	47
الجدول رقم (04): تطور واردات سلع التجهيز للفترة 1990 -2020	48
الجدول رقم (05): تطور واردات المواد نصف المصنعة للفترة 1990 -2020	49
الجدول رقم (06): تطور واردات السلع الزراعية للفترة 1990 -2020	51
الجدول رقم (07): تطور واردات السلع الإستهلاكية للفترة 1990 -2020	52
الجدول رقم (08): تطور واردات السلع الإستهلاكية الأخرى للفترة 1990 -2020	54
الجدول رقم (09): التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية للفترة 1990 -2020	55
الجدول رقم (10): تطور الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي للفترة 1990 - 2020	56
الجدول رقم (11): تطور الواردات الجزائرية من بلدان منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية للفترة 1990 -2020	57
الجدول رقم (12): تطور قيمة الواردات من دول آسيا للفترة 1990 - 2020	58
الجدول رقم (13): تطور الواردات الجزائرية من دول أمريكا اللاتينية والدول العربية والافريقية والمغاربية والأوروبية الأخرى للفترة 1990 – 2020	59
الجدول رقم (14): الموردون العشر للجزائر سنة 2020	61
الجدول رقم (15): نتائج اختبارات الاستقررية عند المستوى (ADF)	70
الجدول رقم (16): نتائج اختبارات الاستقررية عند المستوى (PP)	71
الجدول رقم (17): نتائج اختبارات الاستقررية عند الفرق الأول (ADF)	71
الجدول رقم (18): نتائج اختبارات الاستقررية عند الفرق الأول (PP)	72
الجدول رقم (19): تقدير نموذج ARDL	73
الجدول رقم (20): نتائج إختبار LM test	74
الجدول رقم (21): نتائج اختبار Heteroskedasticity Test	75
الجدول رقم (22): نتائج اختبار F-Bounds Test	76
الجدول رقم (23): نتائج إختبار ARDL Error Correction Regression	77
الجدول رقم (24): نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج	78

المقدمة

يمثل النمو الاقتصادي منذ القدم هدفا تسعى إليه جميع الشعوب والأمم بمختلف ثقافاتها للعمل على تحقيقيه والبحث عن الوسائل والعوامل التي من شأنها الرفع من معدل المستوى المعيشي للفرد ككل، فالنمو الاقتصادي في الوقت الحالي يعد من بين الأهداف الرئيسية التي تسعى الدول بأكملها إلى تحقيقه سواء تلك المتقدمة أو النامية، إذ أنه لا يمكن تصور عملية تنمية اقتصادية من دون تحقيق معدلات عالية ومستمرة من النمو الاقتصادي، فمتوسط الدخل الحقيقي للفرد هو من بين أهم المؤشرات التي تفرق تقدم الدول وتخلفها، إذ بارتفاعه يعطي دلالة على تحسن المستوى المعيشي للأفراد ورفاهيتهم، ولهذا فالفوارق الحاصلة ما بين الدول المتقدمة والدول النامية في مستويات الرفاهية سببها هو الفجوة الهائلة في مستويات الدخل بين هذه الدول، والتي ترجع بالأساس إلى التدهور الكبير في الأنظمة الإنتاجية وقدم وسائلها وأساليبها، وأيضا إلى النمو السكاني الكبير الذي تعرفه من جهة أخرى، ونظرا لأهمية معرفة وتحديد العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي، اهتم العديد من الاقتصاديين بدراسة وتحليل العديد من النماذج الاقتصادية على المستوى النظري والتطبيقي، وذلك للوصول إلى صياغة وتحديد الدوال ذات القدرة التفسيرية لطبيعة واتجاه العلاقة بين النمو الاقتصادي والمتغيرات الأخرى، وتعتبر التجارة الخارجية ضمن المتغيرات الاقتصادية الهامة في دالة النمو الاقتصادي، كما أنها تعتبر كمحرك للنمو والتنمية وأيضا كوسيط لنقل التطور الحضاري وإشاعة الابتكار وتوثيق الترابط الاجتماعي والاقتصادي وترجع أهمية التجارة الخارجية في اقتصاديات مختلف دول العالم إلى كون أي دولة مهما بلغ مستوى التطور فيها فإنها لا تستطيع أن تستغني عن بقية العالم.

والجزائر كباقي الدول بحاجة إلى إنتاج البلدان الأخرى وإلى تصريف فائض إنتاجها نحو الخارج للحصول على المواد. الضرورية مما يجعل التبادل التجاري الشريان الاساسي الذي يربط الدول فيما بينها وتكون التجارة الخارجية هي القناة الرئيسية التي تمكن الدول من القيام بمعاملات التبادل من استيراد وتصدير.

إذ يشكل جانب الاستيراد أي الواردات من السلع والخدمات جزءا هاما للاقتصاد المحلي، حيث يحصل من خلاله على المتطلبات التي لا يمكن إنتاجها وعرضها بميزة نسبية أفضل من الدول الأخرى نذكر منها الواردات الاستهلاكية التي تخص بصفة أساسية المواد الغذائية، الواردات الإنتاجية مثل الآلات والمعدات.

وتعمل الواردات على تهيئة الظروف المناسبة للنمو من خلال توفير مستلزمات الإنتاج والمواد الأولية اللازمة لقطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة.

أولا: إشكالية الدراسة:

على ضوء ما سبق ذكره نجد أن من الضروري القيام بدراسة أحد المتغيرات الاقتصادية والمتمثل في الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر وهذا ما يقودنا إلى طرح الإشكالية التالية: **ما مدى تأثير الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2020)؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية يجب الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف يمكن تعريف الواردات وفيما تتمثل أهميتها؟
- ما هي طرق قياس النمو الاقتصادي؟
- هل هناك علاقة بين الواردات والنمو الإقتصادي وما نوع هذه العلاقة بينهما؟

ثانيا: فرضيات الدراسة:

على ضوء ما تم طرحه من إشكالية وتساؤلات فرعية حول موضوع الدراسة يمكن تحديد مجموعة من الفرضيات الرئيسة والجزئية التي تسعى إلى اختبارها وهي على النحو التالي:

- تؤثر الواردات بشكل ايجابي على النمو في الجزائر.
- توجد علاقة في الأجل القصير والطويل بين الواردات والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- هناك علاقة طردية بين النمو والواردات في الجزائر.

ثالثا: أهداف الدراسة:

الهدف من تناول هذا الموضوع ما يلي:

- إبراز أهمية الواردات في النمو الاقتصادي من خلال الناتج المحلي الإجمالي.
- محاولة قياس أثر تطور الواردات على النمو الاقتصادي.
- معرفة العلاقة القائمة بين الواردات والنمو الاقتصادي.

رابعا: أهمية البحث:

- تكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز مكانة الواردات ودورها في النمو والتنمية الإقتصادية في الجزائر خلال فترة الدراسة وذلك نظرا للدور الهام الذي تلعبه الواردات بتوفير سلع الإستهلاكية والإستثمارية اللازمة.

خامسا: حدود الدارسة:

لمعالجة الإشكالية تم تحديد الإطار الزمني والمكاني التاليين:

- الحدود المكانية: خصت هذه الدراسة الجزائر وواقعهما في الواردات والنمو الاقتصادي.
- الحدود الزمنية: لقد تم تحديد فترة الدراسة التالية 1990 -2020.

سادسا: منهج الدارسة:

لقد تم الاعتماد في هذه الدارسة على المنهج الوصفي في الجانب النظري وذلك عند عرض الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية مع ابراز أهمية الواردات والنمو الاقتصادي وكذا مسح الدراسات السابقة، أما الفصل الثاني فقد تم الاعتماد فيه على المنهج التحليلي لعرض واقع الواردات والنمو الاقتصادي في الجزائر إلى جانب استخدام المنهج الكمي لتحديد أثر الواردات على النمو الاقتصادي خلال الفترة الزمنية المحددة.

سابعا: مبررات اختيار الموضوع:

لكل باحث دوافع وأسباب لإختيار موضوع دراسته، من بين هذه الأسباب ما يلي:

- الرغبة في تحديد أثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- كون موضوع الواردات والنمو الاقتصادي من أهم المواضيع الحديثة التي تتم دراستها.
- الفضول المعرفي والتحليلي لاقتصاد الجزائر.
- السياسة الاقتصادية في الجزائر.

ثامنا: صعوبات البحث:

من بين الصعوبات التي اعترضت هذه الدراسة ما يلي:

- صعوبة الحصول على المعلومات الإحصائية وتضاربها.
- قلة المراجع المتعلقة بأحد المتغيرين والدارسات السابقة المتعلقة به.

تاسعا: هيكل البحث:

من اجل اكتمال الهدف وبلوغ الغاية من هذه الدراسة تم تقسيمها إلى فصلين أساسيين، إذ تعلق الفصل الأول بالإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، والذي تضمن ثلاث مباحث، أولهما كان حول التجارة الخارجية، بينما كان الثاني حول النمو الاقتصادي وأخيرا مسح الدراسات السابقة لهذا الموضوع مع إبراز القيمة المضافة لها. أما الفصل الثاني فقد غطى الجانب التطبيقي الدراسة وذلك من خلال الدراسة التحليلية والقياسية، فتم في المبحث الأول تحليل واقع الواردات والنمو الاقتصادي في الجزائر في حين تناول المبحث الثاني جانب النظري لنمذجة القياسية واختيار النموذج وفي المبحث الثالث تم تقدير النموذج.

وفي الأخير خاتمة عامة تضمنت النتائج المتوصل إليها، وكذلك إثبات صحة الفرضيات من عدمها وتقديم توصيات تليها أفاق الدراسة.

الفصل الأول: الجانب النظري والدراسات السابقة

تمهيد:

تحظى التجارة الخارجية بأهمية بالغة في اقتصاديات دول العالم، مما يجعلها الرابط بينها وبين البلدان الأخرى للتبادل التجاري، حيث تعتبر الواردات شقا مهما في التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي شأنها شأن الصادرات، من حيث الأهمية حيث أن الواردات تساهم في توفير متطلبات النمو الاقتصادي.

ولإبراز هذه الأهمية تناولنا في هذا الفصل الإطار النظري للتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي والعلاقة بينهما من خلال عرض المفاهيم المرتبطة بهذه المصطلحات ومسح للدراسات السابقة كالتالي:

المبحث الأول: الإطار النظري للتجارة الخارجية.

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي والنظريات المفسرة له.

المبحث الثالث: مسح الدارسات السابقة ومساهمة الدارسة الحالية.

المبحث الأول: الإطار النظري للتجارة الخارجية:

تعتبر التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية سواء المتقدمة والنامية على حد سواء، فالتجارة الخارجية تربط بين الدول والمجتمعات ببعضها البعض، كما يمكن إعتبارها الجسر الذي يربط بين الدول وتسمح لها بتصريف الفائض من إنتاجها وإستيراد حاجياتها من فائض إنتاج الدول الأخرى.

المطلب الأول: عموميات التجارة الخارجية:

تحتل التجارة الخارجية بصفة خاصة مكانها المؤثر والحيوي في دائرة النشاط الإقتصادي الدولي، بحيث يروج عدد من المفكرين بأن التجارة الخارجية هي المحرك الأساسي للنمو الإقتصادي.

الفرع الأول: ماهية التجارة الخارجية:

إن الإحاطة بماهية التجارة الخارجية تتطلب التعرض لمفهوم التجارة الخارجية، أهمية التجارة الخارجية مع دراسة الآثار الناتجة عن التبادل التجاري.

1. مفهوم التجارة الخارجية:

تهتم التجارة الخارجية بدراسة جميع أوجه النشاط الاقتصادي الذي يقوم بين دول تخضع لسلطات سياسية مختلفة؛ أي أن التجارة الخارجية تدرس العلاقات الاقتصادية بين دول العالم المختلفة، وتتألف هذه العلاقات من حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال. (رشاد العصار وآخرون، 2000)

لكن يختلف الكثير من علماء الاقتصاد حول تعريف التجارة الخارجية، وذلك للتباين في مضمونها والصور التي تتألف منها؛ وننوه إلى أن البعض يفرق بين مصطلح التجارة الدولية ومصطلح التجارة الخارجية، حيث يشير مصطلح التجارة الخارجية إلى نظرية جزئية للعلاقات الإقتصادية بين دول معينة ودول أخرى، بينما الثاني يشير إلى نظرية شمولية بمعنى مجمل العلاقات التي تنمو بين دول العالم. (رشاد العصار وآخرون، 2000)

أما المفهوم العام للتجارة الخارجية هو أن المعاملات التجارية في صورها الثلاثة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون على وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة. وفي هذا المفهوم العام نفرق بين مفهوم التجارة الخارجية بمعناها الضيق وبمعناها الواسع، فالأول يعني كلا من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة، في حين الثاني يبقي على الأول ويضيف حركة الأشخاص ممثلة في الهجرة الدولية أي انتقال الأفراد بين الدول وحركة رؤوس الأموال. وتعبر التجارة الخارجية عن انتقال سلع مادية عبر الحدود السياسية؛ إما داخلة إليها وتسمى واردات أو خارجة منها وتسمى الصادرات، كما تأخذ شكل خدمات وهي الأمور غير المنظورة كذلك رأس المال الذي ينتقل

إما على شكل استثمار حقيقي مباشر أو على شكل قروض تمنح من دولة لأخرى لمقابلة استثمار حقيقي جديد أو لتسوية مدفوعات ناشئة عن التبادل التجاري. (رشاد العصار وآخرون، 2000)

يمكن القول بأن التجارة الخارجية هي تلك المعاملات التجارية في شكل إنتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأفراد بين مختلف الدول والأقاليم، وكذا مختلف السياسات التجارية المطبقة من طرف كل دولة.

2. أهمية التجارة الخارجية:

في الواقع أن كل دولة لا تستطيع إنتاج كل ما تحتاجه، كما لا يمكنها إنتاج القدر الكافي لحاجياتها إلا باستيراد المواد الأولية اللازمة لذلك ومنه القيام بالتبادل الدولي وتجارة الخارجية لتغطية عجزها عن سد بعض حاجاتها سواء كانت استهلاكية نهائية أو وسيطية. فالتجارة الخارجية تعد من القطاعات الحيوية في أي دولة سواء كانت متقدمة أو نامية، وهي تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض، إضافة إلى أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة، وتساعد كذلك في زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص الاستهلاك والاستثمار بشكل عام. (السيد محمد أحمد سريتي، 2008)

كما أنها تعتبر مؤشرا جوهريا على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية، وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدولة في توفير العملات الأجنبية وما له من آثار على الميزان التجاري. وتنشأ أهمية التجارة الخارجية من حاجة الدول إلى الحصول على سلع وخدمات من الدول الأخرى، ويرجع ذلك إلى:

أ- عدم قدرة أي دولة في العالم مهما بلغت قوتها الاقتصادية أن تقوم بإنتاج كل السلع والخدمات التي تحتاجها محليا بسبب عدم توافر الظروف الطبيعية والجغرافية الملائمة لإنتاج هذه السلع محليا.

ب- اختلاف تكاليف إنتاج نفس السلعة بين دول العالم، حيث تستطيع دولة ما إنتاج سلعة معينة داخليا لكن بتكاليف مرتفعة نسبيا بالمقارنة بالدول الأخرى، لذا يكون من الأفضل لها عدم إنتاجها محليا بل الأفضل استيرادها من الخارج.

ويمكن قياس أهمية التجارة الخارجية لدولة ما بنسبة تجارتها الخارجية (صادرات وواردات) إلى الناتج المحلي الإجمالي، أو ما يسمى بمعامل التجارة الخارجية (E) ويسمى بدرجة انفتاح الاقتصاد الوطني. (السيد محمد أحمد سريتي، 2008)

$$E = \frac{X + M}{PIB} X100 \quad \text{..... (1-1)}$$

حيث: M: الواردات.

X : الصادرات.

PIB: الناتج الداخلي الخام.

ويشير ارتفاع هذه النسبة إلى عمق اعتماد الاقتصاد على الأسواق الخارجية لتصريف منتجاته وللحصول منه على حاجته من السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية والتبعية للخارج ومن ثم إلى مدى حساسية الإقتصاد المحلي للمتغيرات الخارجية كالأسعار العالمية والسياسات المالية والاقتصادية التجارية للشركاء التجاريين والاتفاقيات والتكتلات الاقتصادية والأحداث السياسية العالمية. إلا أن هذه النسبة لا تدل في حد ذاتها على درجة التطور أو التخلف الاقتصادي لدولة ما، إذ يمكن لدولة متخلفة وأخرى متطورة أن تكون لها نفس النسبة، عموما نجد هذه النسبة كبيرة جدا في الدول النامية التي قد تلجأ إلى الاقتراض لتمويل إراداتها. أي أن هذا لا يعني أن النمو الاقتصادي في هذه الدول لا يعتمد على التجارة الخارجية، ويظهر ذلك بشكل واضح في مجال الاستثمارات التي تحكمها إلى حد كبير القدرة الاستيرادية.

وهناك معيار آخر لقياس أهمية التجارة الخارجية لدولة معينة وهو نسبة قيمة الواردات إلى الدخل الوطني ويمكن صياغة هذا المعيار على النحو التالي:

$$\text{متوسط ميل الإتيراد} = \frac{\text{قيمة الواردات}}{\text{الدخل الوطني}}$$

وكلما زادت قيمة الواردات من سلع استهلاكية وإنتاجية لقيمة الدخل كلما دل ذلك اعتماد الحياة الاقتصادية في تلك الدول على الاستيراد من العالم الخارجي.

3. أسباب وأهداف قيام التجارة الخارجية:

1.3. أسباب قيام التجارة الخارجية:

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية إلى السبب الرئيسي المتمثل في جذور المشكلة الاقتصادية، وذلك بسبب محدودية الموارد الاقتصادية قياساً بالاستخدامات المختلفة لها في إشباع الحاجات الإنسانية المتجددة والمتزايدة إلى جانب الاستغلال الأمثل للموارد الموجودة. إضافة إلى أسباب أخرى أهمها في الآتي:

- عدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين دول العالم المختلفة، مما ينتج عنه عدم قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع المنتجة محليا.
- تفاوت تكاليف وأسعار عوامل الإنتاج والأسعار المحلية لكل دولة مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج للسلعة في دولة ما، مقارنة بارتفاع هذه التكاليف لإنتاج نفس السلعة في دولة أخرى.
- الفائض في الإنتاج المحلي، مما يتطلب البحث عن أسواق خارجية لتسويقه.

- السعي إلى زيادة الدخل الوطني، اعتماداً على الدخل المحقق من التجارة الخارجية.
- اختلاف الميول والأذواق الناتجة عن التفضيل النوعي للسلعة ذات المواصفات العالمية.
- الأسباب الاستراتيجية والسياسية المتمثلة في تحقيق النفوذ السياسي من خلال الندرة النسبية للسلعة المنتجة والمتاجرة بها عالمياً.
- اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج من دولة لأخرى، مما ينتج عنه تفاوت الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، وأيضا اختلاف ميول وأذواق المستهلكين وتفضيلهم لبعض السلع والخدمات دون غيرها. (عبد العزيز و عبد الرحمن سليمان، 2004)
- التخصص الدولي في إنتاج السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية، واستبدالها بسلع أخرى من إنتاج الدول الأخرى والتي تتمتع فيها تلك الدول بميزة إنتاجها، وهذا التخصص ينجم عنه إنشاء المشروعات الكبيرة مما يؤدي إلى تقليل التكلفة نتيجة وفورات الحجم الكبيرة. (نداء و محمد الصوص، 2008)

2.3. أهداف التجارة الخارجية:

يمكن إبراز الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها التجارة الخارجية في الآتي: (موسى و آخرون، 2015)

- الاستفادة القصوى من فائض الإنتاج، إذ التصدير يؤدي إلى زيادة الناتج الوطني مما ينعكس على وضع العمالة، وتوفير السلع الضرورية والأساسية، والعكس صحيح. إذ أن ضعف التصدير يؤدي إلى خسارة في الناتج الوطني وتخفيض مساهمة الدولة وزيادة البطالة وتدهور المستوى المعيشي للأفراد.
- استيراد السلع الضرورية التي لا يمكن إنتاجها محليا لسبب ما، فعلى سبيل المثال يمكن استيراد الآلات والمعدات الضرورية اللازمة لبناء مصنع نسيج، إذ يمكن أن يوفر هذا المصنع العديد من فرص العمل، وبالتالي المساهمة في عملية التنمية.
- إحلال الواردات، وهذا يتوقف على عنصر التكلفة، فإذا كانت السلع يمكن إنتاجها محلياً بتكاليف معقولة، فإن مثل هذا الإنتاج يمكن أن يسبب مشاكل إدارية ورأسمالية ومشاكل في القدرات الفنية أيضاً، إلا أنه يساعد على ترويج السياسة التجارية، وبالتالي يمكن القيام بعمليات التصدير المهمة.
- نقل التكنولوجيا والتقنية لبناء وإعادة هيكلة البنى التحتية للدولة.
- الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات باعتبارها السبيل الوحيد أمام الدول النامية للعبور الآمن، وتضييق الفجوة القائمة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية.
- دراسة موازين المدفوعات للدول، ونظم أسعار الصرف فيها ومعالجة الاختلاف في موازين المدفوعات.

- دراسة السياسات التجارية المتبعة من قبل تلك الدول في مجال التجارة الخارجية كسياسة الحماية أو الحرية وغير ذلك.
- دراسة العلاقات الدولية في إطار التكتلات الدولية وسماتها المميزة.

4. التخصص الدولي وقيام التجارة الخارجية:

يقوم التبادل أساساً على مبدأ التخصص الدولي، حيث تتخصص كل دولة في إنتاج سلعة أو مجموعة معينة من السلع وتتبادلها مع غيرها من الدول، وترتبط ظاهرة التخصص بالتجارة الخارجية ارتباطاً وثيقاً.

1.4. أهمية التخصص الدولي:

توجد علاقة تبادلية بين التجارة الخارجية والتخصص الدولي، حيث ترتبط التجارة الخارجية ارتباطاً وثيقاً بظاهرة التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي، فلولا قيام التجارة الخارجية لما تخصصت بعض الدول في إنتاج السلع والخدمات بكميات تزيد عن حاجياتها، ومن ناحية أخرى لولا وجود التخصص لأنتجت كل دولة ما يلزمها من السلع والخدمات المختلفة، ولما قامت التجارة الخارجية. (السيد محمد أحمد سريتي، 2008)

من الحقائق المسلم بها أنه مهما تكن طبيعة النظم السياسية للدول، فإنها لا تستطيع اتباع سياسة الاكتفاء الذاتي لأنها لا تستطيع أن تعيش في معزل عن الدول الأخرى، إذ أن الدول لا تستطيع أن تنتج كل ما تحتاج إليه من سلع وخدمات، وإنما يقتضي الأمر أن تتخصص في إنتاج تلك السلع التي تؤهلها ظروفها الطبيعية والاقتصادية لإنتاجها بتكاليف أقل وبكفاءة أعلى، ثم تبادل الفائض منها بمنتجات دول أخرى لا تستطيع أن تنتجها هي داخل حدودها، أو يمكن أن تنتجها ولكن بكميات أقل من حاجياتها أو بتكاليف مرتفعة.

يعتبر التخصص الأساس الذي تقوم عليه التجارة الخارجية، وبمعنى آخر فإن ظاهرة التخصص وتقسيم العمل بين الدول المختلفة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بظاهرة التجارة الخارجية. فوفقاً لنظرية التخصص التي نادى بها آدم سميث فإن الفرد إذا تخصص في أداء عمل واحد وأتقنه فسترتفع درجة مهارته وتزيد بالتالي إنتاجيته ورفاهية الفرد، حيث دعا آدم سميث وأتباع المدرسة الكلاسيكية بعده إلى الأخذ بها، ويؤدي التخصص بطبيعة الحال إلى قيام التبادل بين الأفراد، والتخصص الدولي يقوم على المبدأ نفسه، فإذا كان الفرد يستفيد من تخصصه ويرفع من مستوى رفاهيته، فلماذا لا تتخصص دول في إنتاج أنواع معينة من السلع، ثم تقوم بمبادلة ما يفيض عن حاجاتها بسلع أخرى من دول أخرى. (محمد دياب، 2010)

2.4. العوامل المؤثرة في قيام التخصص الدولي:

يرجع التخصص الدولي إلى مجموعة من العوامل وأهمها ما يلي: (محمود، يونس، 2007)

- **الظروف الطبيعية:** قد تؤدي الظروف الطبيعية السائدة في دولة ما إلى أن تتخصص في إنتاج بعض المواد الأولية أو في النشاط الزراعي أو الصناعي.
- **التفاوت في عرض العمل ورأس المال:** يعتبر هذا العامل مرتبطاً بطبيعة عناصر الإنتاج المتوفرة في الدولة بكثافة، حيث تقوم الدول بالتخصص في إنتاج السلع التي يستخدم في إنتاجها العنصر الإنتاجي المتوفر بكثافة.
- **تكاليف النقل:** يرتبط هذا العامل بمدى اتساع السوق للسلعة المنتجة، وكذلك بتكلفة الإنتاج، حيث أن قرب الإنتاج من مواقع الشحن يخفض تكلفة الإنتاج للسلعة وبالتالي يخفض فاتورة الصادرات.
- **توافر التكنولوجيا الحديثة:** المقصود هو أن الدولة لها السبق في استخدام التكنولوجيا الجديدة تصبح في وضع يسمح بإنتاج سلع وخدمات مرتفعة الكفاءة.

المطلب الثاني: نظريات التجارة الخارجية:

تبحث نظريات التجارة الخارجية في دراسة وتحليل المشكلة الاقتصادية في إطارها الدولي، وفي أسس التبادل التجاري الذي يعود بالفائدة على طرفي المبادلة، وكيفية تفاعل مجموعة من الاقتصاديات القومية المتبادلة مع بعضها البعض، من أجل تخصيص الموارد المحدودة على الحاجات الإنسانية المتعددة. من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى أهم النظريات التي فسرت ظهور التجارة الخارجية من بينها:

الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية:

تسعى هذه النظرية إلى توضيح السبب الأساسي لقيام التجارة الخارجية، بحيث أرجعت قيامها إلى ثلاثة أسباب هي: (محمد أحمد السريتي، 2009)

- أن بعض الدول تنتج سلعا لا تستطيع إنتاجها دول أخرى؛
- أن بعض الدول لديها فائض في بعض السلع، في حين تعاني دول أخرى من عجز فيها؛
- أن التجار يحققون مكاسب من نقل سلع تباع بأسعار منخفضة إلى دول تباع فيها بأسعار مرتفعة.

أولا: نظرية الميزة المطلقة (ادام سميث):

إن أول اقتصادي كلاسيكي حاول تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول ادام سميث(Adam Smith) في كتابه المعروف ثروة الأمم، الذي صدر عام 1776، حيث استخدم ادام سميث مفهوم الفرق المطلق في التكاليف الإنتاجية بين الدول أو ما أصبح يعرف بالميزة المطلقة، وتقوم هذه النظرية على أن السبب الأساسي في قيام التجارة بين الدول المختلفة هو اختلاف المزايا المطلقة بينها في إنتاج السلع المختلفة، وذلك

بافتراض وجود: المنافسة الكاملة، التوظيف الكامل، الحركة التامة لعناصر الإنتاج على المستوى الداخلي وتماثل الأذواق. (موسى و آخرون، 2015)

اعتقد سميث أن ظروف الحرية الاقتصادية هي الأكثر ملائمة لزيادة الطاقة الإنتاجية، مما يدفع الأفراد إلى التخصص في الأنشطة التي تتناسب وقدراتهم الخاصة، وهكذا يتم تقسيم العمل بما يحقق أعلى إنتاجية ممكنة في ظل المنافسة الكاملة.

- **مفهوم الميزة المطلقة:** تتحقق الميزة المطلقة لدولة ما في سلعة معينة إذا تمكنت من إنتاجها بتكلفة أقل من الدول الأخرى. ويتحقق ذلك عن طريق: (السيد محمد أحمد سريتي، 2008)
- قيام الدولة بإنتاج سلعة ما بتكلفة أقل من غيرها من الدول الأخرى؛
- كون إنتاجية الفدان من سلعة ما، في دولة ما، أكبر من غيرها من الدول الأخرى؛
- قيام الدولة بإنتاج كمية أكبر من سلعة ما، باستخدام نفس القدر من عناصر الإنتاج.

ثانيا: نظرية المزايا النسبية: (دفيد ريكاردو)

قدم دفيد ريكاردو(David Ricardo) هذه النظرية في كتابه نماذج الاقتصاد السياسي والضرائب عام 1817، وأكملها من بعده جون ستيوارت ميل (Jon Stuart Mill)، رغم أن هذه النظرية قد وضعت منذ أكثر من 190 عاما، إلا أنها مازالت تثرى بالمساهمات العلمية المتتالية عليها، ومازالت تحتل مكانا بارزا في تفسير قيام التجارة الخارجية.

تعتمد هذه النظرية على عدة فرضيات أساسية هي: (سامي عفيفي حاتم، 1991)

- المنافسة الكاملة في الأسواق الداخلية والخارجية؛
- التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج؛
- الحركية التامة لعناصر الإنتاج على المستوى الداخلي؛
- تماثل الأذواق لدى المستهلكين في الدول المختلفة.

كانت نتائج التحاليل الاقتصادية لدفيد ريكاردو تتمثل في أن الأساس في ظاهرة التخصص الدولي هو التفوق النسبي في نفقات الإنتاج وليس التفوق المطلق على النحو الذي قدمه لنا ادام سميث، ولقد عرض ريكاردو الفكرة الخاصة بالتجارة الخارجية في إطار نظريته المعروفة بمصطلح "نظرية النفقات النسبية"، والتي يطلق عليها أحيانا مصطلح "نظرية التفوق النسبي أو المزايا النسبية"، وتعتبر هذه النظرية بمثابة العمود الفقري للنظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية. (سامي عفيفي حاتم، 1991)

ثالثا: نظرية نسب عوامل الإنتاج: تتلخص أهم أفكار هذه النظرية في:

- الاختلاف في التكاليف النسبية للإنتاج بين الدول يكون على أساس ما يتوفر لديها من كل عنصر إنتاجي، أي من حيث وفرته أو ندرته، لأن ذلك يؤثر على سعره وعلى كمية ما ينتجه من سلعة؛
- يصدر البلد السلعة التي يستخدم في إنتاجها كميات أكبر من العامل الإنتاجي المتوفر لديها (الرخيص)، ويستورد السلعة التي يستخدم في إنتاجها كميات أكبر من العامل الإنتاجي النادر لديها، فالتبادل التجاري بين الدول حسب هذا المنطق يحصل بسبب التوزيع غير المتساوي للموارد بين الدول، مع إنتاج يتطلب نسبا مختلفة من عوامل الإنتاج. (بديع جميل قدو، 2009)

رابعا: نظرية دورة حياة المنتج:

بموجب هذه النظرية تمر السلع بأربعة مراحل في دورة حياتها هي: الظهور، النمو، النضوج، الانحدار، وبموجبها تضع الشركات خطط وبرامج تحركاتها في المستقبل، ففي مرحلة الظهور تشهد الشركة تفوقا في تكنولوجيا السلعة المنتجة، والإستفادة من مردوديات الحجم الكبير للإنتاج، وبعد انتشار السلعة وتكنولوجيتها تصبح متاحة لمن يطلبها، ولكي تحافظ على حصتها في السوق تضطر إلى دخول أسواق أبعد متحملة تكاليف نقلها ورسوم وضرائب وإجراءات دخول تلك الأسواق، مما يفقدها ما تتمتع به من مزايا، فتدخل مرحلة الانحدار بسبب شدة المنافسة، مما يدفعها إما إلى الانسحاب أو التكيف تبعا لظروف كل سوق تدخله. وتوضح هذه النظرية مراحل انتقال المنتجات والابتكارات الجديدة، من الدولة الأم، الى الدولة المتقدمة ثم الى الدول النامية. (منير نوري، 2007)

الفرع الثاني: النظرية الحديثة في التجارة الدولية:

تعد نظرية هيكشر وأولين(Hecksher وOhlin) امتدادا لنظرية النفقات النسبية، ذلك لأن هذه الأخيرة فسرت قيام التجارة الخارجية، وأرجعت ذلك إلى اختلاف النفقات النسبية لإنتاج السلع، أما نظرية هيكشر وأولين فإنها توضح تفسير أسباب اختلاف النفقات النسبية للسلع المختلفة، ومن هنا نقول أن هذه النظرية تعتبر مكملة لنظرية النفقات النسبية وليست بديلة لها. (محمد أحمد السريتي، 2009)

تتمثل أهم الأفكار التي جاءت بها فيما يلي:

- الاختلاف في الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج بين الدول هي التي تؤدي إلى قيام التجارة الدولية، إذ أن لكل دولة ميزة نسبية عندما تنتج وتصدر تلك السلع، والتي تحتاج إلى عامل الإنتاج الأكثر وفرة نسبية فيها، وبالمقابل فلن تكون لهذه الدولة الميزة بالنسبة للسلع التي يحتاج إنتاجها إلى عامل الإنتاج الأكثر ندرة فيها، وبالتالي ستستورد الدولة هذه السلعة من الخارج؛ (موسى و آخرون، 2015)

- اعتبر هيكشر أن اختلاف التكاليف النسبية بين الدول مرتبط باختلاف إنتاجها؛
- عند قيام التجارة فان صادرات كل دولة ستكون من السلع التي تكون هناك وفرة نسبية في عوامل إنتاجها بالنسبة لغيرها من الدول، وذلك لأن تكلفة إنتاجها منخفضة وبالتالي أسعارها ستكون منخفضة نسبيا عن الأسعار السائدة في الدول الأخرى، أما وارداتها فستكون من السلع التي يحتاج إنتاجها إلى عوامل الإنتاج غير الموجودة كليا، أو تعاني فيها الدولة من عجز نسبي، وبالتالي فان السبب الأساسي لقيام التبادل الخارجي بين دولتين هو إمكانية الحصول على السلعة من الخارج بتكلفة أقل من تكلفة إنتاجها محليا. (موسى و آخرون، 2015)

تفرعت نظرية هيكشر وأولين إلى النظريات التالية: (موسى و آخرون، 2015)

أولا: نظرية هبات عناصر الإنتاج:

حسب هذه النظرية كل دولة تتخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تحتاج بدرجة كبيرة إلى عنصر الإنتاج المتوفر لديها نسبيا، وبالتالي فان عنصر الإنتاج هذا يعتبر الأرخص نسبيا، وتستورد السلع التي يحتاج إنتاجها إلى عنصر الإنتاج النادر نسبيا والذي يتميز بارتفاع سعره النسبي.

ثانيا: نظرية ستولبر- ساموبلسون:

درست النظرية أثر تغير أسعار السلع على دخول عوامل الإنتاج، وقد أثبتت أن زيادة الأسعار النسبية المحلية لإحدى السلع، سوف تؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي لعامل الإنتاج الذي يستخدم بكثافة في إنتاج تلك السلعة، وبالتالي فان ارتفاع السعر المحلي لهذه السلعة مقارنة بالسلعة الأخرى سيحفز المنتجين على زيادة إنتاجها.

ثالثا: نظرية تعادل أسعار عوامل الإنتاج (ساموبلسون):

في عام 1984 توصل ساموبلسون(Samuelson) إلى ما أطلق عليه الاقتصاديون نظرية (هيكشر-أولين-ساموبلسون) في تعادل أسعار عوامل الإنتاج بين الدول، ووفقا لهذه النظرية فإن الوفرة في عوامل الإنتاج تؤدي إلى قيام التجارة الدولية، إلى معادلة الأسعار النسبية والمطلقة لعوامل الإنتاج المتجانسة بين الدول.

رابعا: نظرية جون هيكس:

درس جون هيكس (John Hicks) عام 1953 أثر التقدم التكنولوجي على التجارة الدولية، ففي حالة وجود دولتين يتصف اقتصاد الدولة الأولى بالنمو والدولة الثانية بالسكون، استنتج عندها هيكس أن التقدم العلمي في الدولة ذات الاقتصاد النامي، يمكن أن يؤدي إلى الإضرار بشروط التجارة الدولية فيها، خصوصا إذا تحقق هذا التقدم في صناعاتها التصديرية، كما يمكن أن يؤدي إلى تحقيقها لمكاسب في شروط التبادل

الخارجي، إذا اتجه هذا التقدم إلى صناعاتها المنافسة للواردات.

المطلب الثالث: الواردات:

إن الدول كالأفراد ليس بإمكانها أن تنتج كل ما تحتاجه من السلع والخدمات إنما يقتضي الأمر أن تتخصص في إنتاج السلع التي تؤهلها لها ظروفها الطبيعة والإقتصادية، وكل ما تنتجه يتم تبادله بفائض منتجات دول أخرى، لا تستطيع الأخيرة أن تنتجها داخل حدودها، حتى وإن استطاعت ذلك فإن لها تكلفة كبيرة للغاية، في هذه الحالات يصبح الإستراد من الخارج أفضل.

الفرع الأول: مفاهيم عامة حول الواردات:

تختلف تعاريف الواردات عند علماء الإقتصاد كل حسب منظوره وتختلف أيضا من منظور الدول كل حسب درجة تطور التجارة الخارجية به وأيضا حسب متطلبات كل دولة باختلاف إحتياجاتها لأنواع لها لكن المعنى لا يختلف في مضمونه وينصب في التجارة الخارجية إذ تعد الواردات جانبا مهما فيها.

أولا: تعريف الواردات:

- **التعريف الأول:** "الواردات هي إجمالي السلع والخدمات التي تجلب إلى الدولة من الخارج". (سعيد عبد العزيز عثمان، 2004، صفحة 45)
- **التعريف الثاني:** "تمثل الواردات السلع والخدمات المنتجة في العالم الخارجي والمستهلكة داخل الوطن وزيادة الواردات قد تأدي إلى تخفيض الطلب على السلع والخدمات المحلية. (عمر صخري، 2005)
- **التعريف الثالث:** "الواردات هي جزء من الإستهلاك المحلي لدولة أو إستثمارات منتجين أجاب ثم شراءها منهم". (خالد محمد السواعي، 2009، صفحة 25)

حيث يمكننا القول إن الواردات تمثل جميع السلع والخدمات المنتجة في العالم الخارجي التي يتم استيرادها بغية استهلاكها أو استخدامها داخل الاقتصاد الوطني، حيث أن زيادة الواردات سوف تؤدي إلى تخفيض الطلب على السلع والخدمات المحلية.

ثانيا: دالة الواردات:

رغم اختلاف نماذج محددات الطلب على الواردات في الدراسات التطبيقية من دولة لأخرى، إلا أن هناك اتفاقا عاما على أن متغيري الدخل والأسعار يعتبران محددين رئيسيين في دوال الطلب على الواردات، حيث تأخذ دالة الطلب على الواردات الكلية في النموذج التقليدي الصيغة التالية: (كلثوم صافي، 2014)

$$M_t=f\ (Y_t, P_t^m, P_t^d) \quad \text{.....(1)}$$

- حيث: Mt: الطلب على الواردات الكلية في السنة.

- Yt: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السنة.
- P_t^m: اسعار الواردات في السنة.
- P_t^d: اسعار السلع المنتجة محليا في السنة.

وتفيد هذه المعادلة أن التغيرات في قيمة الواردات يفسرها الناتج المحلي الإجمالي، أسعار الواردات وأسعار السلع المنتجة محليا.

وعليه يمكن كتابة الطلب على الواردات بمتغيرين فقط هما الدخل والأسعار النسبية، على الشكل التالي:

$$M_t=f\ (Y_t, \frac{P_t^m}{P_t^d}) \qquad \text{.....(2)}$$

وتعتبر هذه الصياغة أكثر استخداما في الدراسات التطبيقية التي تناولت محددات الطلب على واردات مختلف الدول، فبمتغيرين في الدالة يصبح من السهل معرفة التغير الذي يحدث في الأسعار النسبية وذلك بعد تثبيت الدخل، فحسب نظرية الطلب، نلاحظ إن ارتفاع أسعار الواردات يؤدي إلى خفض الطلب عليها بينما ارتفاع الأسعار المحلية يؤدي إلى ارتفاع الطلب على الواردات وبالتالي فإنه من المتوقع أن تكون العلاقة عكسية بين أسعار الواردات، كنسبة إلى الأسعار المحلية، والطلب الحقيقي على الواردات. (كلثوم صافي، 2014)

كما يمكن إضافة متغيرات تفسيرية أخرى إلى جانب الدخل والأسعار النسبية كمحددات للطلب على الواردات، حيث تأخذ دالة الطلب على الواردات الصيغة التالية:

$$M_t=f\ (Y_t, P_t, Z_t, U_t) \qquad \text{.....(3)}$$

باعتبار أن: (u_t) يعبر عن حد الخطأ للقياس والتحديد، و(z_t)المحددات التفسيرية الإضافية (حصيلة الصادرات، عدد السكان، حجم التمويل وموجودات الدولة من النقد الأجنبي، معدل الحماية، معدل التضخم ومعدل سعر الصرف).

كما قد يعبر عن دالة الواردات بالنموذج البسيط بين الواردات والدخل الوطني، وهي علاقة طردية إذا زاد الدخل تزداد الواردات (عمر صخري، 2005) وذلك حسب المعادلة التالية:

$$M= M_0+my \qquad \text{..... (4)}$$

- حيث: M: تمثل الواردات. M_0: الواردات المستقلة عن الدخل.
- m : الميل الحدي للاستيراد. y: الدخل الوطني.

الميل الحدي للاستيراد: هو نسبة ما قد يخصصه الأفراد من الزيادة الحاصلة في دخولهم للاستيراد أي هو النسبة بين التغير الحاصل في الاستيراد نتيجة للتغير في الدخل. وهو يعرف بالمعادلة التالية:

m= dm/dy ..... (5)

الفرع الثاني: محددات الطلب على الواردات:

يقصد بها: مجموعة العوامل التي يمكن أن تحدث تغير في حجم أو هيكل الواردات خلال فترة زمنية معينة. وتتمثل فيما يلي: (كروشة إيمان، 2009)

أولا: العوامل التي تؤثر في حجم الطلب على الواردات:

يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على إجمالي الكمية المطلوبة من الواردات وتشمل كلا من:

1. الدخل: يعتبر من أهم العوامل المحددة للطلب على الواردات، وفقا للنظرية التقليدية، التي تبين أن حجم الواردات دالة لكل من الدخل الحقيقي وأسعار الواردات كنسبة إلى أسعار السلع المنتجة محليا، كما هو مبين في الصيغة التالية:

$$M=f\left(\frac{Pm}{Py},\frac{Y}{Py}\right) \quad \text{..... (6)}$$

- بحيث:(M): تمثل حجم الواردات. (Py): أسعار السلع المنتجة محليا.
- (Pm): أسعار الواردات. (Y) : الدخل النقدي المحلي.

الشكل رقم (01): دالة الواردات بالنسبة للدخل

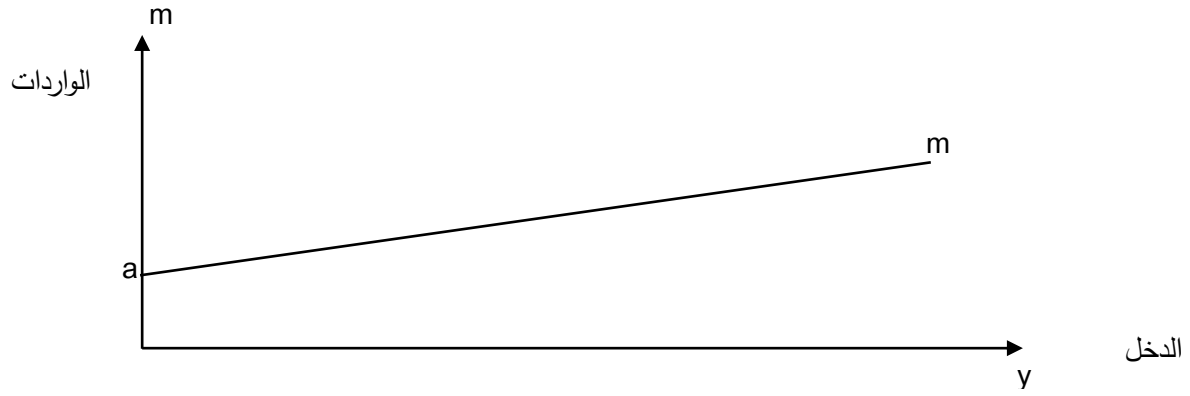

المصدر: كروشة إيمان، مرجع سابق ذكره، ص:19.

نلاحظ من خلال الشكل (01): إن الزيادة في الدخل تؤدي إلى الزيادة في الطلب على الواردات، وتعليل ذلك هو أن الفرضية التقليدية لدالة الطلب على الواردات مبنية على أسس النظرية الجزئية، وبالتحديد نظرية طلب المستهلك القائمة على هدف تعظيم المنفعة، وبالتالي فان طلب المستهلك على الواردات يتأثر بالدخل ويشكل مجموع طلب الأفراد على الواردات إجمالي الطلب على الواردات في الاقتصاد.

وعلى خلاف ذلك، قد تكون العلاقة بين نمو الدخل والطلب على الواردات عكسية، إذا كان هناك سلع محلية بديلة نسبيا للسلع المستوردة.

2. الأسعار: أسعار الواردات هي من المحددات الهامة في دالة الطلب على الواردات حيث أن ارتفاع أسعار الواردات يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها، ويعلل الاقتصاديون ذلك بثلاثة أسباب: (مدياني محمد ، 2009)

- **أثر الإحلال في الاستهلاك:** أي انتقال الطلب إلى البدائل المحلية.
- **أثر الدخل:** حيث أن ارتفاع أسعار الواردات يؤدي إلى انخفاض الدخل الحقيقي.
- **أثر الإنتاج:** أي أن ارتفاع أسعار الواردات يؤدي إلى جذب الموارد من القطاعات الأخرى إلى قطاع الواردات التنافسي. (كروشة إيمان، 2009)

الشكل رقم (02): الطلب على الواردات بالنسبة للأسعار

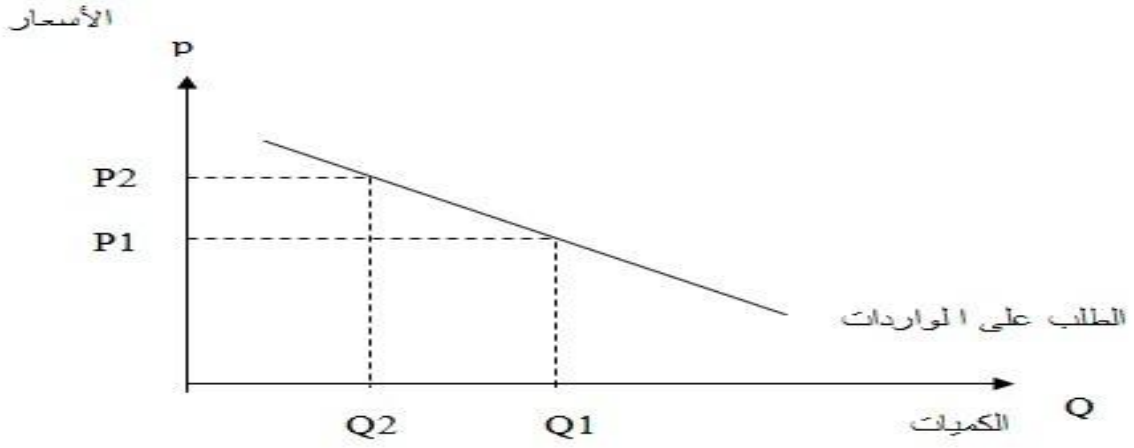

المصدر: مدياني محمد، مرجع سابق ذكره، ص:25.

3. الصادرات: يمكن القول أن الصادرات تمارس تأثيرها على الواردات من جانبين: أولهما، أن عائدات الصادرات من العملة الأجنبية تستخدم عادة في تكوين احتياطات تستخدم للإنفاق على الواردات، وبالتالي فإن زيادة الصادرات مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة القدرة الاستيرادية. أما الجانب الآخر، هو أن الصادرات الصناعية عادة ما تحتاج إلى مواد خام وسلع وسيطية قد لا تكون متوفرة محليا الأمر الذي يستدعي استيرادها. وبالتالي فإن زيادة الصناعات التصديرية تحتاج عادة إلى زيادة الواردات من السلع الوسيطية والمواد الأولية. (كلثوم صافي، 2014)

4. سعر الصرف: يؤثر سعر الصرف الحقيقي عكسيا على الطلب على الواردات، حيث كلما ارتفعت أسعار الواردات مقارنة بالأسعار المحلية لبدائل الواردات ينخفض الطلب على الواردات، وبالتالي تنخفض قيمتها الكلية. (كلثوم صافي، 2014)

5. احتياطات الصرف الأجنبي: تستجيب الواردات في الدول النامية بشكل خاص لاحتياط الصرف الأجنبي وذلك بدرجة قد تكون أكبر من درجة استجابتها لمستوى الدخل، حيث تعتبر احتياطات الصرف في هذه الدول هي المصدر الرئيسي لتمويل الواردات. (كلثوم صافي، 2014)

ثانيا: العوامل المؤثرة في التركيب السلعي للواردات:

توجد مجموعة من العوامل التي تؤثر في التركيب السلعي للواردات، والتي نذكر من أهمها: التغيرات الديموغرافية، التنمية الاقتصادية، هيكل الحماية الجمركية وسياسات توزع الدخل.

1- التغيرات الديمغرافية:

تعتبر الزيادة الديمغرافية من العوامل الهامة التي تحدد التركيب السلعي للتجارة الخارجية، فالنمو السكاني وبمعدلات مرتفعة يعني زيادة في الطلب على المواد الغذائية، ومع محدودية الإمكانيات المحلية لعرض كمية من الناتج لتغطية هذه الزيادة فإن الامر سيطلب الاعتماد على الخارج لإشباع فائض الطلب.

2- التنمية الاقتصادية:

يؤدي تنفيذ برامج وخطط التنمية وخاصة في الدول النامية إلى تزايد الحاجة إلى السلع الاستثمارية، والتي غالبا ما يتم استيرادها من الخارج، وبذلك يزداد الإنفاق على الواردات من السلع الاستثمارية فتزداد أهميتها النسبية في إجمالي الانفاق على الواردات، كذلك فإن تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية قد يؤدي إلى زيادة عالية في الانفاق الحكومي على إقامة مشاريع استثمارية وخدمية، مما يرتب عنه زيادة في دخول الأفراد خلال فترات زمنية وجيزة تنعكس أثارها في مجال الانفاق الاستهلاكي، فتحدث تغيرات في نمط وسلوك استهلاك الافراد.

إضافة إلى ذلك فإن ارتفاع مستوى المعيشة للأفراد يترتب عنه زيادة كبيرة في الطلب الاستهلاكي يقابلها إمكانيات إنتاجية محدودة، وبالتالي يستلزم التوجه إلى العالم الخارجي لمواجهة النمو المتزايد في الطلب الاستهلاكي. (محمود رضا فتح الله، 2005)

وعلى العكس فإن استصلاح الأراضي القابلة للزراعة واستحداث طرق الإنتاج الزراعي يؤدي إلى زيادة الناتج من السلع الغذائية التي كانت تستورد فتقل أهميتها النسبية في الهيكل السلعي للواردات.

3- هيكل الحماية الجمركية:

قد يؤدي هيكل الحماية الجمركية المتحيز اتجاه صناعة محلية معينة إلى انخفاض الواردات من منتجات تلك الصناعة، والعكس صحيح، حيث يؤدي التزام الدولة بتخفيض التعريفة الجمركية على سلع معينة إلى زيادة الاستيراد من تلك السلع بشكل أكبر من تلك التي لم تدخل التزام الدولة بالتخفيض. (محمود رضا فتح الله، 2005)

4- سياسة توزيع الدخل:

تؤثر سياسة توزيع الدخل على هيكل الواردات من خلال تحيزها اتجاه فئة دون أخرى. فإذا كانت تلك السياسات تدعم فئة محدودي الدخل، فإن الواردات من السلع الاستهلاكية بشكل عام تكون أكثر أهمية من باقي الواردات وفي ظل عدم وجود توزيع عادل للدخل فإن الواردات من السلع الاستثمارية والوسيطية تزداد، بالإضافة إلى ارتفاع الواردات من السلع الاستهلاكية المعمرة وسلع الرفاهة. (محمود رضا فتح الله، 2005، صفحة 21)

ثالثا: العوامل المؤثرة على التركيب الجغرافي للواردات:

يوجد العديد من العوامل التي تأثر على التوزيع الجغرافي للواردات، منها التكتلات الاقتصادية، تكاليف النقل، والميزات النسبية والتنافسية للدول، بالإضافة إلى عوامل أخرى منها العادات والأنماط الشرائية للبلد المستود والمناخ السياسي السائد والفلسفة الاقتصادية المتبعة وغيرها.

1- التكتلات الاقتصادية: (مدياني محمد ، 2009)

تعمل معظم التكتلات الاقتصادية على تحرير التجارة الخارجية حيث تحرير انتقال السلع بين الدول الأعضاء وكذا تحرير انتقال الافراد ورؤوس الأموال، كما تنسق الدول الأعضاء فيما بينهم سياستها التجارية من أجل إيجاد سياسة مشتركة مع الخارج فيما يخص الرسوم الجمركية والاتفاقيات التجارية، وقيام دولة ما بتوطيد علاقاتها الاقتصادية مع المجموعات الاقتصادية المختلفة ستترتب عليه زيادة التبادل التجاري مع دول هذه المجموعة.

2- تكاليف النقل:

من المعلوم أن تكلفة النقل من الدول المصدرة إلى الدولة المستوردة تعتبر عاملا هاما في تحديد التوزيع الجغرافي للواردات. وبالتالي فان وجود خطوط نقل منتظمة معينة مع دول معينة يعد سببا رئيسيا في زيادة التبادل التجاري مع تلك الدول. (مدياني محمد ، 2009)

3- الميزات النسبية والتنافسية للدول:

الميزة النسبية هي من أهم العوامل المحددة لحركة التجارة حسب النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية حيث تتخصص الدولة في انتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزة نسبية كباقي السلع من الدول التي تتمتع بميزات نسبية في إنتاج هذه السلع المختلفة، كما تعبر الميزة التنافسية عن شروط البيع والائتمان التي تمنحها دول معينة للمستودين منها ولا شك في أن الدول تتجه للاستيراد من تلك الدول التي تتمتع بميزات نسبية في انتاج سلع معينة أو بميزات تنافسية في تسويق تلك السلع. (مدياني محمد ، 2009)

وفي خلاصة هذا القول تعتبر التجارة الخارجية ضرورة حيوية لجميع البلدان دون إستثناء خاصة مع التطور التكنولوجي والإتصالات والنقل في العالم، فالتجارة الخارجية تساهم في الدخل الوطني والناتج المحلي الإجمالي، وتسمح بالتخصص وبالتالي الكفاءة في إستخدام المواد الاقتصادية ونقل التكنولوجيا، وكل هذا يساهم في النمو والناتج المحلي الإجمالي.

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي والنظريات المفسرة له:

إهتم عدد كبير من الباحثين في دراستهم للإقتصاد الكلي بالنمو الاقتصادي ومدى فعالية والعوامل المكونة له بهدف دراسة الإستقرار على المدى البعيد إذ يتطلب ذلك مستويات معينة لمعدلات النمو الاقتصادي التي من شأنها أن تمكن إقتصاد أي دولة من الإنتعاش ولقد أصبح موضوع النمو وما يرتبط به من عوامل محددة تشكل المحور الرئيسي لنماذج وسياسات النظرية الإقتصادية الكلية، والواقع أن دراسة موضوع النمو الإقتصادي يستمد أهميته من أن النمو يمثل عنصرا أساسيا من عناصر التنمية، فالإختلافات في مستويات المعيشة ومراحل التنمية فيما بين الدول ترجع في أصلها إلى الإختلافات الحادة بين الدول في معدلات النمو الإقتصادي.

المطلب الأول: النمو الاقتصادي:

يعد النمو الاقتصادي من أكبر القضايا التي إهتم بها الإقتصاديين حول العالم في تحليلهم للإقتصاد الكلي.

الفرع الأول: تعاريف النمو الاقتصادي:

- **التعريف الأول:** حيث نقصد بالنمو الإقتصادي "زيادة الناتج الوطني مع إمكانية تحقيق زيادة في مستوى الدخل الفردي ومن ثم تحسين مستوى معيشة الأفراد". (أشواق بن قدور، 2007)
- **التعريف الثاني:** "هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي مما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي". (أشواق بن قدور، 2007)
- **التعريف الثالث:** هو الزيادة في القدرات الإنتاجية في البلد نتيجة لزيادة عدد أو تحسين في استخدام الموارد الإقتصادية أو تطور التقنية المستخدمة في الإنتاج أو زيادة الدخل القومي الفعلي في الأمد الطويل" (أحمد خالد فرحان المشهدان وآخرون ، 2013)

وبصفة عامة يمكن تعريف النمو الإقتصادي على أنه الزيادة المتتابعة في الفترة الطويلة للكميات المعبرة عنها بحيث هذا التتابع يضمن تعديلات في الهياكل الإقتصادي.

الفرع الثاني: تمييز مفهوم النمو الاقتصادي عن التنمية الإقتصادية:

إنّ الخلافية الموجودة حول مفهوم النمو الإقتصادي ما انعكس على هذا المفهوم ما جعله من المفاهيم

الشائعة لدى الأفراد أو الهيئات، هذا بعد أن تعددت تعاريفها لدرجة أحدثت نوع من الخلط بينها وبين مفاهيم أخرى القريبة منه كالتنمية الإقتصادية.

يجب علينا أن نفرق بين النموّ الإقتصادي والتنمية الإقتصادية، قد يفهمان كونهما يعبران عن الشيء نفسه. هذان المصطلحان استخدما كمرادفين لبعضهما وخاصة في الأدبيات الإقتصادية الأولى، فكلاهما يشير إلى معدّل زيادة في الناتج القومي الإجمالي خلال فترة زمنية طويلة. (مدحت القريشي، 2007)

حيث تبدو العلاقة وثيقة بين النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية، لان النمو الإقتصادي يعد أمرا ضروريا لإحداث تنمية الإقتصادية وإن كان غير كاف بحد ذاته لتحقيقها، فالنمو الإقتصادي يمكن أن يرفع من الإيرادات العامة التي يمكن أن تستخدم في عملية التنمية. كما يقوم النمو الإقتصادي بتوسيع القاعدة المادية لتلبية الحاجيات البشرية، وهو بذلك يساير عملية التنمية.

فالنموّ الإقتصادي يشير إلى الزيادة المضطردة الناتج القومي الإجمالي لفترة طويلة من الزمن دون حدوث تغيرات مهمة وملموسة في الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية ...إلخ بينما تعني التنمية الإقتصادية إضافة إلى نمو الناتج القومي الإجمالي وحصول تغيرات هيكلية مهمة وواسعة في المجالات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والديمغرافية وفي التشريعات والأنظمة.

ورغم ذلك يفرق الإقتصادي بين النمو والتنمية وذلك عدة جوانب منها: (حسين عبد الحميد و احمد رشوان ، 2009)

- يرى بعض الإقتصاديين أن استخدام مصطلح النمو الإقتصادي يكون في الدول المتقدمة أما. مصطلح التنمية الإقتصادية فيستعمل للدول الأقل تقدما.
- يميز بين المفهومين عن طريق عنصر الإرادة فالتنمية الإقتصادية تكون إرادية تقوم بها الدولة بقرار سياسي واع يدخل فيه الإنسان كمقرر ومنتج أما النمو الإقتصادي فيكون تلقائي يجرى مع مرور الزمن وبإستمرار، وينتج عن الحركة الدائمة للمجتمع نحو التقدم.
- التنمية الإقتصادية هي تراكم نوعي يمس مختلف جوانب الحياة في المجتمع بينما النمو الإقتصادي فهو تراكم كمي للسلع والخدمات فقط.
- التنمية الإقتصادي هي مشروع شامل ومتكامل، ولذلك فهي تتطلب تغيرات إقتصادية وثقافية وسياسية وإجتماعية في حين النمو الإقتصادي لا يتطلب مثل هذه التغيرات.
- لا يمكن إحداث تنمية إقتصادية بدون نمو، كما لا يمكن إحداث نمو إقتصادي مرتفع بدون توفر حد أدنى للتنمية الإقتصادية، وهذا ما يثبت العلاقة المتبادلة بين النمو والتنمية.

- يمكن أن يحدث نمو إقتصادي سريع ولا تحدث تنمية إقتصادية، وذلك عندما يكون النمو الإقتصادي مصحوبا بتقليص المشاركة الشعبية في إتخاذ القرارات السياسية والإجتماعية والإقتصادية.
- يمكن أن لا تتحقق التنمية الإقتصادية حتى عند إرتفاع متوسط الدخل الفردي الحقيقي لمعدلات سريعة، وذلك إذ كان هذا النمو مصحوبا بزيادة درجة الإعتماد على الخارج، وبتفاقم التبعية الإقتصادية والتكنولوجية والعسكرية والسياسية في إطار النظام الرأسمالي العالمي ونظام العلاقات السياسية الدولية المرتبطة به.

ولهذا فإن التنمية أشمل وأعم من النمو إذ أنها تعني النمو زائد التغيير، وأن التنمية ليست فقط ظاهرة إقتصادية بل هي تتضمن محتوى إجتماعيا أيضا.

المطلب الثاني: محددات ومقاييس النمو الاقتصادي:

بعد التعرف على أهم مفاهيم النمو الاقتصادي جاء الدور للتطرق لمعرفة محددات وكذا مقاييس النمو الإقتصادي، لتسهل علينا معرفة المتغيرات التي تؤثر فيه.

الفرع الأول: محددات النمو الاقتصادي:

هناك عدة عوامل تلعب دورا مهما في تحديد النمو الإقتصادي يمكن إيجازها فيما يلي: (أمال حاجي، 2014/2015)

1. اليد العاملة:

إن الزيادة في عدد السكان يؤدي إلى زيادة في حجم القوى العاملة أي بزيادة عدد السكان القادرين والراغبين في العمل، كلما أثرت إنتاجية العمل، على معدل النمو الإقتصادي بالزيادة.

2. كمية ونوعية الموارد الطبيعة:

يعتمد إنتاج إقتصاد معين وكذلك نموه على كمية ونوعية مواده الطبيعية مثل وفرة المعادن والمياه إلى غير ذلك فالإنسان يستغل الموارد الطبيعية لتحقيق الأهداف والغايات الإقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وأن كمية ونوعية هذه الموارد لبلد معين ليست بالضرورة ثابتة، فمن الممكن أن يكتشف أو تتطور موارد طبيعية جديدة بحيث تأدي زيادة النمو الإقتصادي في المستقبل.

3. تراكم رأس المال:

لابد للمجتمع أن يضحي بجزء من الإستهلاك المادي لإنتاج السلع الرأس مالية مثل المعامل طرق المواصلات، الجسور، الجامعات، المستشفيات، إلى غير ذلك. وإن كلفة النمو الاقتصادي بالنسبة للمجتمع هو الإستهلاك الذي يجب أن يضحي به المجتمع من أجل الإدخار لغرض تراكم.

4. التقدم التقني:

الذي يأدي إلى زيادة إنتاجية كل من رأس المال والعمل مع مرور الزمن والواقع أن التقدم التقني يؤدي إلى إستخدام بدائل جديدة في عمليات الإنتاج مثل إستخدام موارد أولية مكان مواد أولية أخرى مما يخفض تكاليف الإنتاج. كما يأدي إلى تحسين نوعية المنتجات المعرفة وصنع منتجات جديدة لم تكن معروفة من قبل وفي هذه الأحوال يأدي التقدم التقني إلى زيادة الناتج مع الزمن. (أحمد الأشقر، 2002)

الفرع الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي:

لمعرفة المقاييس المتعلقة بالنمو وذلك لصياغة السياسات والخطط، أو لأجل تحديد الأهداف وتقييم النتائج، من خلال تتبعها عبر الفترات الزمنية المتلاحقة، لذلك فإنه القيام بقياسها وتحليلها سنقوم بالتعرف على المعايير والمقاييس الخاصة بالنمو الإقتصادي من خلال ما سيأتي: (محمد ناجي حسن خليفة، 2001)

تتمثل في ثلاثة مؤشرات رئيسية وهي:

- **أولا:** المعايير الإقتصادية.
- **ثانيا:** المعايير الهيكلية.
- **ثالثا:** المعايير الاجتماعية.

أولا: المعايير الاقتصادية:

يمكن أن يقدم على شكل معدل متوسط من الكتلة الاجمالية كالدخل السنوي للفرد، أو على شكل نسب ومن أبرز المؤشرات الرئيسية ما يلي:

- **الدخل الوطني الكلي:** اقترح العالم Mead هذا المعيار بدل متوسط نصيب الفرد من الدخل، إلا أنه لم يلقى القبول عند الاقتصاديين لأن زيادة الدخل الكلي أو نقصانه قد يؤديان إلى نتائج إيجابية أو سلبية حيث:
  - إذا كانت أقل من معدل السكان فهي لا تعني شيئا.
  - كما أن نقصانه بقدر صغير لا يعني تخلفا اقتصاديا.
- **الدخل الوطني الكلي المتوقع:** من خلال هذا المقياس يرى بعض الاقتصاديين إن قياس النمو يتم على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي خاصة لتلك الدول التي بها موارد كامنة.
- **متوسط نصيب الفرد:** يعتبر هذا المعيار الأكثر استخداما لقياس النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، لكن في الدول النامية هناك صعوبات لقياس الدخل الفردي بسبب نقص دقة إحصائيات السكان.

يعتقدKindeleberger Charles في هذا الشأن أن اهتمام التنمية يجب أن يكون للإنتاجية وليس لمستوى المعيشة، أما باقي الاقتصاديين فهم متمسكون بهذا المعيار(متوسط نصيب الفرد من الدخل) لكون الهدف الاسمي للتنمية هو رفع المستوى المعيشي.

حيث:

$$\text{معدل النمو} = \frac{(\text{الدخل الحقيقي للفرد في الفترة الحالية} - \text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة})\mathbf{100}}{\text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}$$

يستخدم هذا المعيار لقياس النمو في الدخل في فترتين متساويتين، وهو لا يصلح لقياس النمو المركب إذا كانت فترات المقارنة طويلة. (محمد ناجي حسن خليفة، 2001)

ثانيا: المعايير الاجتماعية:

ظهرت الأصوات المنادية بإستعمال المؤشرات الاجتماعية كمؤشرات معبرة عن مستوى النمو الإقتصادي بين البلدان ومقياسا لدرجة التطور الحاصلة فيها في أواخر الستينات، وكان الهدف منها هو معالجة النقائص الاقتصادية من خلال المؤشرات المتعارف عليها للتعبير عن الواقع والتغيرات الاجتماعية، والتي نجد من أهمها المعايير الصحية ومعيار دليل التنمية البشرية (أحمد الأشقر، 2002).

- **المعايير الصحية:** حيث تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي للأفراد في البلد مثل عدد المواليد وعدد الوفيات التي يحدد من خلالها عدد السكان في البلد.
- **المعايير التعليمية:** تبحث في أهمية التعليم والتكوين، وأثره الواضح على الإنتاج، وقد وضع هذا المؤشر كدليل للتعبير عن عدم تمكن الدول الضعيفة من تحسين ظروفها وشروط الحياة لسكانها بالرغم من الزيادات في مستوى النمو التي من الممكن أن تحققها. ألا أنها تبقى غير قادرة على الوصول إلى مستويات جيدة من الدخل الفردي وبالتالي فإن الدخل بهذا لا يعبر بالضرورة على نوعية الحياة وهي معدل وفيات الرضع، إطالة أمد الحياة، توقع الحياة وإزالة الأمية.
- **دليل التنمية البشرية:** يعد هذا الدليل من ببين أهم المؤشرات التي يعني بها الاقتصاديون وصانعوا القرارات السياسية في البلدان فمن الكتابات المبكرة في هذا المجال نجد كتابات آرثر لويس الذي تقيم النمو على أساس أنه ذا أولوية كبرى بسبب دوره كأداة للارتقاء بالتنمية البشرية، وكنتيجة للتوجه نحو اقتصاد السوق. (أحمد الأشقر، 2002)

ثالثا: المعايير الهيكلية:

تعتبر هذه المعايير من بين المقاييس التي تبحث في مدى التغيرات الهيكلية في البنية الاقتصادية، ومن أهم مؤشرته نجد الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي إلى إجمالي الناتج المحلي، والأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية إلى إجمالي الصادرات، ونسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة.

ومنه بعد فهم النمو اتضح أن عمليتي النمو والتنمية ليست مجرد تعبير عن ظاهر اقتصادية فقط بل المعنى غير المحدود يجب أن يشمل ما هو أكثر من ذلك، من حيث كونه الجانب المادي والمالي لحياة الانسان لتغطي جوانب أخرى غير الاقتصادية. (محمد ناجي حسن خليفة، 2001)

المطلب الثالث: نظريات النمو الاقتصادي

أولا: نظريات النمو حسب الكلاسيك:

تتضمن نظرية النمو الاقتصادي عند الكلاسيك آراء كل من آدم سميث، دافيد ريكاردو، بالإضافة إلى أراء كل جون ستيوارت ميل، وبذلك إنصب بحثهم على جميع العامل التي تصوروا تأثيرها الكبير على تحديد النمو الاقتصادي وسنتطرق إلى هذه النظريات فيما يلي:

1. نظرية أدم سميث Adam smithus:

تمثل آراء آدم سميث بداية التفكير الإقتصادي المنظم والمتصل منه بعملية النمو الإقتصادي بصورة خاصة، حيث كان هدفه التعرف على كيفية حدوث النمو الاقتصادي، ومعرفة العوامل والسياسة التي تعوقه وتقف في طريقه ويعتبر سميث بأن العمل مصدر لثروة الأمم، وأن العمل هو وسيلة لزيادة الإنتاجية وبالتالي زيادة ثروة الأمة. حيث أنه توجد عدة مزايا لتقسيم العمل تتمثل أهمها فيما يلي: (محمد عبد العزيز عجمية و محمد الليثي، التنمية الإقتصادية، 2004)

- زيادة إنتاجية العمل الناجمة عن زيادة مهارة العاملين.
- زيادة الابتكارات الناجمة عن التخصص.
- تناقص وقت العمل اللازم لإتمام العمليات الإنتاجية.

كما يؤكد سميث حاجة الإقتصاد الوطني إلى التراكم الرأسمالي من أجل التوسع في تقسيم العمل، ومن ثم زيادة نصيب الفرد من الدخل، ويتوقف التراكم الرأسمالي بدوره على رغبة الأفراد في الادخار بدلا من إستهلاك كل دخولهم وبالرجوع إلى القواعد الثلاثة نقول أنها تشكل فيما بينها حلقة، فزيادة الدخل يؤدي إلى تزايد الادخار والاستثمار وهذا يؤدي إلى توسع حجم السوق في ظل تقسيم أكبر للعمل، وهذا يؤدي إلى نمو الدخل غير أن آدم سميث يرى أنه توجد حدود لهذه العملية التراكمية للتنمية، أي أنه توجد قيود توقف هذه

العملية، وهذا ويحدث عندما يصل الإقتصاد إلى الحدود التي تسمح لنا بالإستخدام الكامل للأرض المتوفرة، بالإضافة إلى موقع ومناخ الدولة بالنسبة للدول الأخرى. (محمد عبد العزيز عجمية و محمد الليثي، التنمية الإقتصادية، 2004)

في رأي آدم سميث، العامل الذي يوقف عملية النمو هو ندرة الموارد الطبيعية فمع تقدم الإقتصاد من خلال التراكم الرأسمالي ونمو السكان فإنه تتزايد صعوبة التغلب على قيد الموارد الطبيعية وتتناقص معدلات المدخول التي يحصل عليها أصحاب رأس المال، حتى تتلاشى المحفزات والوسائل لتراكم رأس مال جديد (محمد عبد العزيز عجمية و محمد الليثي، التنمية الإقتصادية، 2004) ويعتبر سميث أن سر التقدم الإقتصادي هو إدخار الفائض قصد استثماره بعد ذلك، لا ترى النظرية الكلاسيكية بعين الرضا المغالاة في الإستهلاك بل تنادي إلى نوع من التقشف الذاتي وإستعمال الأرباح والعوائد في شراء الآلات والمعدات. (فتح الله ولعلو، 1981)

والشكل التالي يوضح بإختصار تصورات أدم سميث للنمو الاقتصادي:

المخطط رقم (01): تصورات أدم سميث للنمو الإقتصادي

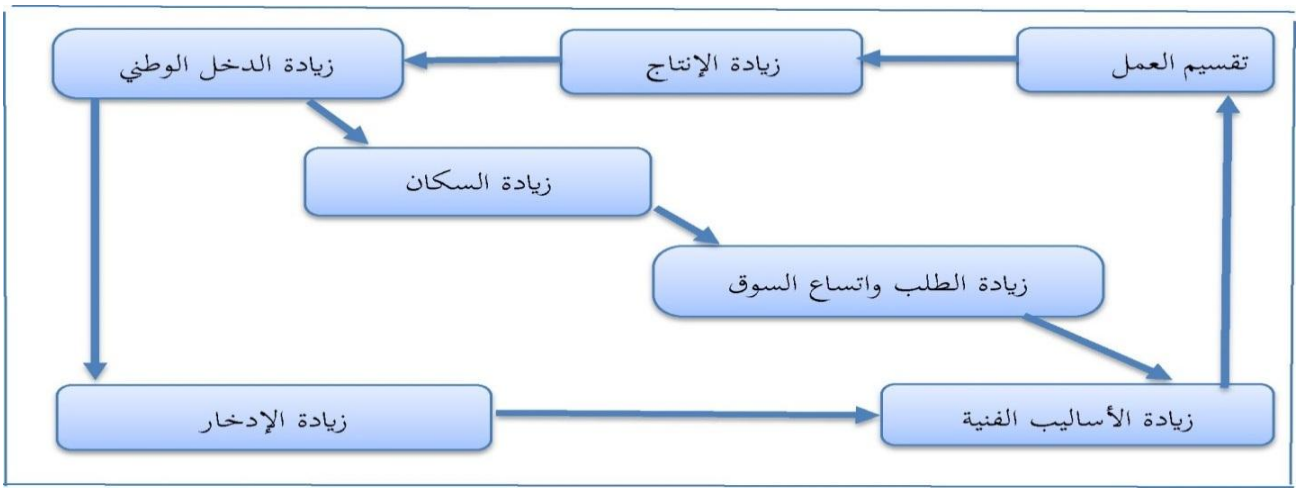

المصدر: سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي، مقدمة في الإقتصاد والتنمية، مديرية دار الكتاب للطباعة العراق، ص61.

2. نظرية دافيد ريكاردو:

قام دافيد ريكاردو بتوضيح ظهور وانتشار الركود في كافة الاقتصاديات بالاستناد إلى أفكار أدم سميث، فإنه يعتبر أن حالة الركود غير ناتجة عن القطاع الصناعي بل عن القطاع الزراعي، أين المردودية في هذا الأخير متناقصة وتصور ريكاردو أن إمداد السكان المتزايدين بالطعام يتزايد صعوبة مع إستمرار عملية التنمية بما يتمخض عنه في النهاية إيقاف عملية التنمية. (محمد عبد العزيز عجمية و مدحت العقاد، النقود والبنوك

والعلاقات الاقتصادية الدولية) ويعتبر ريكاردو توزيع الدخل العامل الحاسم المحدد لطبيعة النمو الاقتصادي، والذي يحلل عملية النمو من خلال تقسيم المجتمع إلى ثلاث مجموعات هم الرأسماليون، والعمال الزراعيون، وملاك الأراضي:

- **الرأسماليون:** يلعبون دورا رئيسيا في عملية التنمية وفي النمو الاقتصادي، يتمثل دورهم في توفير رأس المال الثابت للإنتاج، ويوفرون مستلزمات العمل ويدفعون أجور العمال وهدفهم هو البحث المستمر عن أحسن الظروف والطرق الإنتاجية التي تحقق أعلى ربح ممكن وكذلك إعادة إستثمار هذه الأرباح من أجل تكوين رأس المال والتوسيع فيه.
- **العمال:** يمثلون المجموعة الكبرى من السكان ويعتمدون على الأجور، ويتقرر تبعا لمستوى الأجر، ويرى ريكاردو بأن زيادة الأجور يؤدي إلى زيادة السكان وزيادة عرض العمل من خلال تحسن مستوى الغذاء والصحة مما يخفض الأجور إلى مستوى الكفاف.
- **ملاك الأرض:** وهم الذين يمتلكون كمية الأراضي الثابتة المتاحة، ويتقاضون الريع في مقابل إستخدامها فالأراضي الخصبة تصبح نادرة وهذا بتزايد السكان وتكوين رأس المال، فيدفع بالعمال إلى إستخدام أراضي أقل خصوبة، ونتيجة لتنافس الرأسماليون على إستخدام الأراضي الأجود يستطيع أصحاب الأراضي التي تغل (تثمر) أن يحصلوا على ريع مقابل استخدام هذه الأرضي. (علي العمري، 2007)

المخطط رقم (02): تصور نظرية دافيد ريكاردو للنمو الاقتصادي.

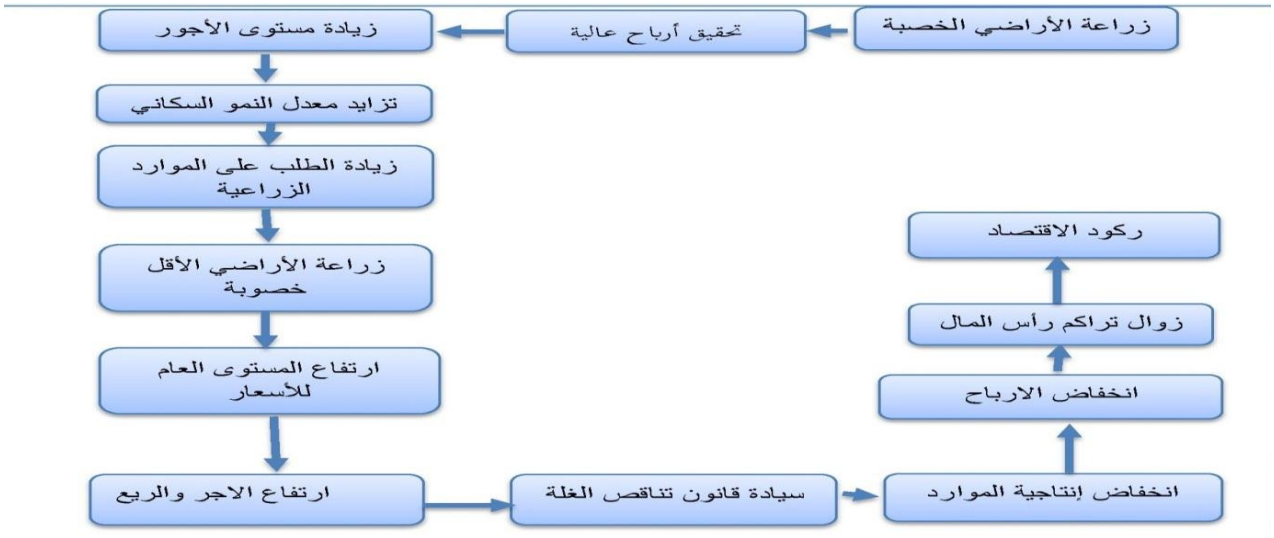

المصدر: سالم توفيق النجفي، محمد صالح تريكي القريشي، مقدمة في الإقتصاد والتنمية، مديرية دار الكتاب للطباعة العراق، 1988، ص 79.

3. نظرية روبيرت مالتوس:

يعتبر مالتوس الإقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج، فيما يؤكد الآخرون على العرض، حيث ركزت أفكاره على جانبين هما، نظريته في السكان وتأكيده على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية، وفي هذا الخصوص نجد أن مالتوس لم يؤمن بقانون "المنافد" وإنما رأى على العكس من منطوقه، أن الطلب الفعلي هو الذي يحدد العرض ومن أجل ذلك نجد أن مالتوس يدافع عن طبقة ملاك الأراضي، لأن النمط الإنفاقي لهذه الطبقة يتجه بطبيعته إلى الإستهلاك ومن ثم فإن هذه الطبقة تزيد من الطلب الفعلي. (عادل أحمد حشيش ، 1999)

ويمكن أن تختصر هذه النظرية من خلال الشكل التالي:

المخطط رقم (03): تصور نظرة روبيرت مالتوس للنمو الإقتصادي.

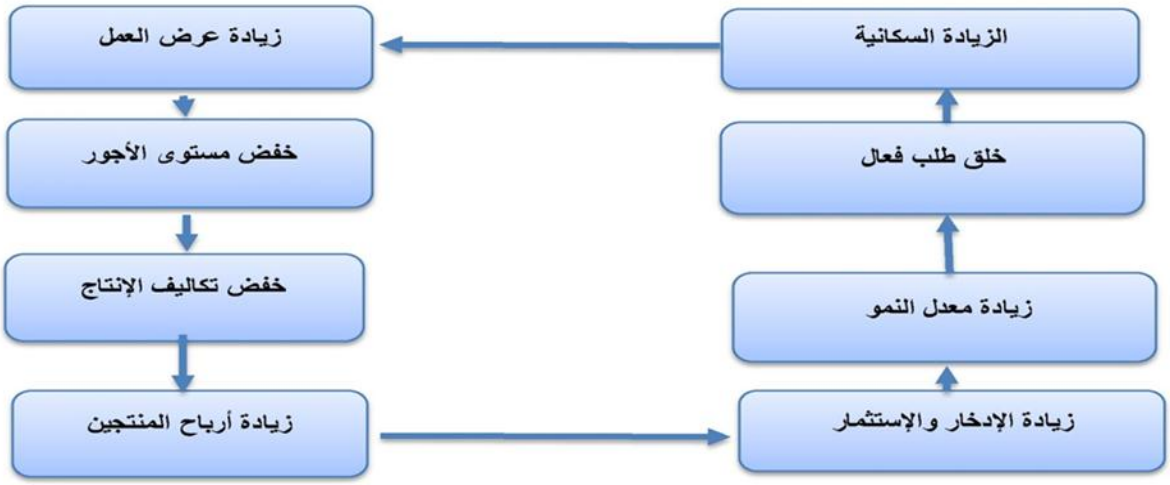

المصدر: سالم توفيق النجفي، محمد صالح تريكي القريشي، مقدمة في الإقتصاد والتنمية، مديرية دار الكتاب للطباعة العراق، 1988، ص 85.

- **تقييم النظرية الكلاسيكية:**

إعتبر الإقتصاديون الكلاسيك أن التراكم الرأسمالي هو السبب الرئيسي للنمو، وأن الأرباح هي المصدر الوحيد للإدخار، وأن توسيع السوق هو عامل مساعد في توسيع الاقتصاد، وإعتقدوا بأن النظام الرأسمالي محكوم عليه بالركود، ومن أجل أن تحصل عملية النمو الاقتصادي وساندوا سياسة عدم التدخل في النشاط الاقتصادي من قبل الحكومة، ورغم ما توصلت إليه هذه النظرية إلا أنها تعرضت لجملة من الانتقادات في معرض تقييم هذه النظرية ونجمل أهم هذه الانتقادات فيما يلي: (عائشة مسلم، 2006)

- إعتبر الاقتصاديون الكلاسيك بأن الأرباح هي مصدر لإدخار، لكن التجربة أثارت إلى أن هناك مصادر غير

الأرباح له، ومنها إدخار الطبقة الوسطى، وكذلك إدخار الحكومة والقطاع العام.

- تعتبر الكلاسيك بأن الإدخارات تتوجه كلها للإستثمارات.
- فشل النظرية الكلاسيكية في إدراك أهمية الدور الذي يلعبه القطاع العام في تعجيل التراكم الرأسمالي.
- فشل النظرية الكلاسيكية في تصور أهمية التأثير الذي يتركه العلم والتكنولوجيا على التنمية الإقتصادية السريعة للبلدان المتقدمة حاليا.

ثانيا: نظريات النمو حسب المدرسة الكينزية

تتمثل في النمو عند كينز ولقد عصفت أزمة الكساد الكبير خلال الفترة 1930-1939 بركائز وقواعد النمو عند المدرسة الكلاسيكية ودعت إلى إعادة النظر في مسألة النمو الاقتصادي، وكانت بداية هذا الإهتمام منذ سنة 1939 عن طريق الإقتصادي "كينز" الذي قدم مجموعة من الآراء والأفكار كمحاولة منه إيجاد حل للوضع الراهن، في الوقت الذي فشلت فيه المدرسة الكلاسيكية عن إعطاء تفسيرات لهذه الأزمة، وقد تمثلت أفكار "كينز" في: (سالم توفيق النجفي و محمد صالح تركي القريشي)

- ركز "كينز" إهتماماته على الإقتصاد الكلي بخلاف المفكرين الكلاسيكيين الذين ركزوا إهتمامهم على كيفية تراكم رأس المال، وذلك من خلال تخفيض تكاليف الوحدة المنتجة وتعظيم أرباح المؤسسة الفردية معتقدين بأن أرباحهم هي مصدر تراكم رأس المال الذي يعد المحرك الرئيسي للنمو.
- إعتبر "كينز" أن أزمة الكساد الكبير هي أزمة قصور في الطلب وليس أزمة فائض في العرض ولحلها يرى كينز ضرورة تحريك الطلب من أجل تحريك العرض وبالتالي إستعادة عملية النمو لسيرورتها.
- يرى "كينز" بأن الطلب الفعال يحدث عند أي مستوى من التشغيل، وليس بالضرورة عند التشغيل الكامل فقط كما نص عليه "الكلاسيك". ويرى كذلك بأن البطالة تحدث بسبب نقص الطلب الفعال، وللتخلص منها لابد من حدوث زيادة الإنفاق، إما عن طريق الإستهلاك أو الإستثمار.
- يرى كينز بحتمية تدخل الدولة في توجيه النشاط الإقتصادي من أجل الإقتراب من التشغيل التام، والذي لا يمكن أن يحدث تلقائيا، على عكس المدرسة الكلاسيكية. ويعتقد بذلك بأن البطالة ستبقى كمشكلة في الأجل الطويل، ما لم تلعب الحكومة دورها في الاقتصاد الوطني.
- يري "كينز" أن الدخل الكلي يعتبر دالة في مستوى التشغيل في أي دولة، فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي، وأن الطلب الفعلي هو الذي يحدد حجم التشغيل، ويتحقق ذلك عندما تتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي. ويرى كذلك بأن الدخل والتشغيل يعتمدان على معدل الإستثمار الذي يتحدد من

جهة بالكفاية الحدية لرأس المال، أو العائد المتوقع من الأصول الرأسمالية الجديدة، ومن جهة ثانية يتحدد بسعر الفائدة الذي يتحدد بدوره بتفضيل السيولة وعرض النقود، فتغيرات الدخل تتحدد عن طريق الزيادة في الاستثمار.

وسنتطرق إلى أشهر النماذج الكينزية على الإطلاق وهو نمونج "هارود دومار". (سالم توفيق النجفي و محمد صالح تركي القريشي)

1. نموذج هارود-دومار domar-Harrod:

لقد أولى هذا النموذج أهمية بالغة وبرز دوره في تفعيل حركة النمو، فحسب هارود ودومار فإن مشكلة الرأسمالية تتمثل في أزمة البطالة، وإنطلاقا من ذلك حاولا تبرير توازن ديناميكي على المدى الطويل وعند مستوى التشغيل الكامل وإعتمدت هذه النظرية على عدد من الإفتراضات أهمها:

- أن الإستثمار يعتمد على الدخل، وهو ثابت موجب مضروبا في التغير في الدخل. وهكذا فإذا زاد الدخل زاد الإستثمار.
- إن الإدخار جزء ثابت من الدخل.
- يتضمن نموذج هارود -دومار المبسط الانفاق الحكومي أو قطع التجارة الخارجية.

ويقترح النموذج أن تقوم السلطات المالية والنقدية بإتخاذ السياسات الملائمة التي تؤدي إلى تعادل كل من الإدخار والإستثمار مما يؤدي إلى التعادل كل من معدل النمو المرغوب فيه والمعدل الطبيعي حتى يتجنب الإقتصاد المشاكل التي تأثر فيه سلبا.

- **الانتقادات الموجهة لهذه النظرية:**

- قد تكون هناك إنحرافات بين معدلات النمو المرغوبة ومعدلات النمو الفعلية، وقد يكون هذا الإنحراف أكبر بكثير مما إفترضه نموذج هارود دومار مما يأدي إلى عدم الإستقرار في الناتج القومي والعمالة على مستوى الإقتصاد القومي.
- إنتقد روبرت سولو وآخرون لأنه لا يسمح بإحلال عناصر الإنتاج وبالتالي، يشير النموذج إلى عدم مرونة إحلال عناصر الإنتاج وبالتالي عدم إمكانية تحقيق العمالة على مستوى الإقتصاد القومي.

بالإضافة إلى النموذج سنتطرق إلى نظرية شومبيتر

2. نظرية شومبيتر (1911-1939) chempeter:

يعد "جوزيف شومبيتر" مؤسس التحليل الاقتصادي الحركي الديناميكي، في حين لفت الإنتباه إلى

تطور المنظومة الإقتصادية وتقلباتها وإلى نمو الإقتصاد وتغيراته. (أسامة بن محمد باحنشل، 1999)

- **عرض النموذج:**

تبنى "شومبيتر" فكرة أن النظام الاقتصادي عندما يكون في حالة توازن بين العرض والطلب، فإن رائد الأعمال هو الذي يكسر حالة التوازن المسيطرة على النظام الاقتصادي، وذلك من خلال ما يقدمه من إبتكارات جديدة وأساليب إنتاج حديثة، وأسواق جديدة، وهذا ما عبر عنه "شومبيتر" بمصطلح "التدمير الخلاق"، حيث يتمكن رائد الأعمال من كسر القيود والحوافز والركود السائد في الأنظمة الاقتصادية بما يطرحونه من إبتكارات وأساليب نظم جديدة فيتبعهم الآخرون فتحدث بذلك النقلة الإقتصادية الإيجابية.
ويمكن أن نلخص أفكار "شومبيتر" فيما يلي:

- إن التطور في ظل النظام الرأسمالي يحدث في صورة قفزات متقطعة وإندفاعات غير متناسقة تصاحبها فترات متعاقبة من الكساد قصيرة الأجل، وذلك بسبب التجديدات والإبتكارات التي تحدثها رواد الأعمال، والتي من شأنها زيادة الانتاج.
- إمكانيات التجديد والابتكار، حيث أن الإبتكار يلعب دور أساسي في تحليل "شومبيتر" للنمو الاقتصادي، حيث تتمثل هذه الإبتكارات في التقدم التقني أو إكتشاف موارد جديدة أو كليهما، خلق منتوجات جديدة، إدخال طريقة جديدة للإنتاج، فتح أسواق جديدة، إيجاد مصادر جديدة للمواد الأولية، وأخيرا تشكيل نظام عمل جديد.
- ما يميز هذه النظرية عن غيرها هو إهتمامه الخاص بالمنظم والدور الذي يقوم به من خلال الإبتكارات حيث تنطلق هذه النظرية من فرض وجود إقتصاد تميزه المنافسة التامة في حالة توازن راكد. حيث في هذه الحالة يتم إنتاج نفس المنتجات كل سنة وبنفس الطريقة أي أنه تيار يتم تغذيته من تيارت مستمرة من القوة العاملة والأرض وعندما تنتهي موجة الرواج يعود الإقتصاد إلى حالة السكون وعندئذ يبدأ بعض المنظمين في تقييم ابتكارات جديدة ويعود الازدهار مرة أخرى. (محمد البنا، 1992)

- **الانتقادات الموجهة لهذه النظرية:** أهم الانتقادات هي:

- عدم ملائمة نموذج "شومبيتر" للواقع الحالي، كون "شومبيتر" يعتبر عملية النمو تستند على المبتكر الذي يعتبره شخصا مثاليا، في حين أن وظيفة الإبتكار في الوقت الحاضر هي من مهام الصناعات ذاتها.

- **الانتقادات الموجهة للنظرية الكينزية:**

- إهمال "كينز"، أو عدم إهتمامه بمسألة خلق الإستثمار للطاقات الإنتاجية، حيث أن إهتمامه كان منصبا على مشكلة الإستخدام الكامل للعمل ولرأس المال القائم.
- عدم تعرض "كينز" لحقيقة أن يتمخض الاستثمار في زيادة الطاقة الإنتاجية في الإقتصاد، وركز إهتمامه على الآثار الناتجة عن الإستثمار في مجال الطلب الكلي.
- عدم صحة فرضية ثبات الميل المتوسط للإدخار في الأجل الطويل والمتوسط، وإن كانت صحيحة في الأجل القصير. (صدر الدين صواليلي، 2005)

- **نموذج سولو:**

حصلت نظرية النمو الإقتصادي على بعد جديد وكان ذلك على يد روبرت سولو، فقد لاحظ أن خاصية التي جاء بها "هارود" القاضية بميل الإقتصاد للتقلب بين حالة البطالة وحالة التوظيف الزائد عن الحد قد تكون ناجمة عن الجمود المفترض في معامل رأس المال، وليس عن القصور الذاتي للنظام الرأسمالي، فإذا لم يكن استخدام عناصر الإنتاج إلا بنسب ثابتة، ولهذا إقترح "سولو" إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج، وإفترض كذلك أن عرض العمل ينمو بالمعدل الثابت وأن تراكم رأس المال هو نسبة ثابتة من الدخل، وقد قام "سولو" بنشر بحثه تحت عنوان "مساهمات في نظرية النمو الاقتصادي" عام 1956 تناول فيها بناء نموذجه للنمو على المدى الطويل.

حيادية وفق "سولو" أي أن التقدم التقني يؤدي إلى زيادة فعالية عنصر رأس المال فقط (محمد ناجي حسن خليفة، 2001)

- **إفتراضات النموذج:**

- لما تتضاعف كمية العمل أو عنصر رأس المال بنسبة معينة يؤدي إلى زيادة كمية انتاج بنفس الكمية.
- إقتصاد متطور بالقدر الكافي، بحيث يتم إستغلال الأرباح الناجمة عن التخصص بشكل كامل.

المبحث الثالث: الدارسات السابقة ومساهمة الدراسة الحالية:

سنتطرق في هذا المبحث الدراسات السابقة والتي لها علاقة بموضوع أثر الواردات على النمو الاقتصادي، وهي كما يلي:

المطلب الأول: الدارسات السابقة حول الجزائر:

حظيت العلاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي باهتمام كبير من قبل الباحثين، فيما يلي سيتم عرض بعض الدراسات حول العلاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي في الجزائر.

- **الدراسة الأولى:**

- تسابت عبد الرحمن، سنة (2014)، تحديد أثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال (1990 - 2010).

إشكالية الدراسة: - ما مدى تأثير الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر 2010/1990؟

أهداف وأهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في مكانة ودور الواردات في النمو الاقتصادي والدفع بعجلة التنمية.

منهج الدراسة: نموذج تصحيح الخطأ.

نتائج الدراسة: توصلت هذه الدراسة إلى وجود التأثير ايجابي لكل من الواردات من المواد الغذائية والمواد الخامة والتجهيزات الصناعية على النمو الاقتصادي.

- **الدراسة الثانية:**

- عبد الغفار غطاس وآخرون، سنة (2015)، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2011).

إشكالية الدراسة: - ما مدى أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2011)؟

أهداف وأهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في الإنفتاح التجاري وتأثيره الإيجابي على النمو الإقتصادي.

منهج الدراسة: استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية.

نتائج الدراسة: توصلت هذه الدراسة إلى أن الانفتاح التجاري له تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي وتحسين الصادرات والواردات الحقيقية المؤدية بدورها إلى النمو الاقتصادي.

- **الدراسة الثالثة:**

- سهام بوداب وسامي بن جدو سنة (2021)، **أثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980 -2018)**، ومن خلال استخدام تقنية قياسية في التحليل التكامل المشترك وأشعة تصحيح الخطأ(VECM).

إشكالية الدراسة: - ما مدى أثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2018)؟

أهداف وأهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في قياس أثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر.

منهج الدراسة: استخدام طريقة التكامل المشترك وتصحيح الخطأ (VECM).

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين تصنيفات الواردات والنمو الاقتصادي وان علاقة الواردات بالنمو الاقتصادي في الجزائر جاءت مخالفة تماما للمنطق الاقتصادي باستثناء الواردات الرأسمالية وان تأثير كان ممثلا ضعيفا على طول الفترة.

- **الدراسة الرابعة:**

- مداني محمد، **دراسة قياسية للواردات في الجزائر خلال الفترة 2006/1970**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع إقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2009/2008.

إشكالية الدراسة: - ماهي أهم العوامل المؤثرة في حجم الواردات في الجزائر.

أهداف وأهمية الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تقدير وتحليل محددات الطلب على الواردات.

منهج الدراسة: استخدام المنهج الوصفي التحليلي.

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى تأثر الطلب على الواردات بشكل مباشر بطبيعة السياسات التجارية التي تنتهجها الدولة.

- **الدراسة الخامسة:**

- صالح اويابة، سنة (2019)، **دراسة الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2018)**، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية.

إشكالية الدراسة: العلاقة بين الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

أهداف وأهمية الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى إيجاد علاقة سببية طويلة وقصيرة الأجل بين النمو الاقتصادي والصادرات والواردات.

منهج الدراسة: نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية (ARDL).

نتائج الدراسة: أوضحت النتائج وجود علاقة طردية قصيرة الأجل بين كل من الصادرات والواردات من جهة والنمو الاقتصادي من جهة ثانية، في حين توجد علاقة طردية بين الواردات والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل دون الصادرات.

المطلب الثاني: الدارسات السابقة حول البلدان العربية:

- دراسة الطاهر علي دابة، **العلاقة بين الواردات والناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2013)**، سنة (2015).

إشكالية الدراسة: أثر الناتج المحلي على الواردات.

أهداف وأهمية الدراسة: هدفت الى تحليل من خلال تم توصل إلى أن هناك العلاقة موجبة بين الواردات والناتج المحلي الإجمالي وتأثير معنوي للناتج المحلي الإجمالي على الواردات.

منهج الدراسة: استخدام نموذج كويك ونموذج الانحدار البسيط.

المطلب الثالث: الدارسات السابقة حول البلدان الأجنبية:

- **الدراسة الأولى:**

- دراسة ((Nanthhakumar loganth، Mohdfahmi Ghazali) ، سنة 2011)، **معرفة التأثير الاستيراد على النمو الاقتصادي في ماليزيا خلال المدة (1970-2007).**

إشكالية الدراسة: مامدى تأثير الاستيراد على النمو الاقتصادي في ماليزيا خلال المدة (1970-2007)

أهداف وأهمية الدراسة: الأخير توصلت الدراسة على عدم وجود تكامل المشترك بين النمو الاقتصادي والاستيراد؟، وتوجد علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين النمو الاقتصادي والاستيراد، وان هذا الأخير يمكن أن يساهم بشكل غير مباشر في النمو الاقتصادي والعكس الصحيح.

منهج الدراسة: استخدام التكامل المشترك الثنائي وتحليل السببية.

- **الدراسة الثانية:**

- دراسة (Qazi Muhammad Adnan Hye) سنة (2012)، **لتحليل أثر الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي في الصين خلال الفترة (1978-2009).**

إشكالية الدراسة: أثر الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي في الصين خلال الفترة (1978_2009)

أهداف وأهمية الدراسة: توصلت الدراسة إلى وجود العلاقة طويلة المدى بين النمو الاقتصادي والصادرات، والنمو الاقتصادي والواردات، والصادرات والواردات.

منهج الدراسة: استخدام نموذج (ARDL) واختبار السببية المعدل.

- **الدراسة الثالثة:**

- دراسة (SANCHIN MEHTA)، سنة 2017، **تحديد الديناميكية العلاقة بين الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي في الهند (1976 -2014).**

إشكالية: تحديد الديناميكية العلاقة بين الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي في الهند (1976 - 2014).

أهداف وأهمية الدراسة: حيث توصلت هذه الدراسة على وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تمتد من

الناتج المحلي الإجمالي إلى التصدير يعني إن الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل يؤدي إلى التصدير، ولكن التصدير لا يؤدي إلى الناتج المحلي الإجمالي. بينما لا توجد علاقة سببية بين الناتج المحلي الإجمالي والاستيراد يعني أن الناتج المحلي الإجمالي لا يؤدي إلى الاستيراد، واستيراد لا يؤدي إلى الناتج المحلي الإجمالي. ووجود علاقة سببية أحادية تمتد من التصدير إلى الاستيراد على المدى الطويل.

منهج الدراسة: استخدام اختبار جذر وحدة (ADF) وتقنيات جوهانسن للاندماج المشترك وتقنيات تصحيح خطأ.

من خلال الدراسات السابقة التي تم مسحها لوحظ أن اغلبيتها كان يتخذ بلدان فردية في الدراسة أو مجموعة من البلدان مع إختلاف المؤشرات وآليات تحليل، وطرق قياس التي إستخدمتها الدراسات السابقة إلا أن أغلبها توصلت إلى أن هناك علاقة طردية بين الواردات والنمو الاقتصادي، وهنا تأتي هذه الدراسة لإختبار العلاقة الطردية بين الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990 2020).

خلاصة الفصل الأول:

حاولنا في هذا الفصل تقييم الإطار النظري حول الواردات والنمو الاقتصادي، وقد جاء هذا الفصل في ثلاثة مباحث حيث حاولنا إعطاء مفاهيم حول التجارة الخارجية والواردات وإبراز أهميتها في إعطاء الفرصة لكل دولة في الحصول على السلع والخدمات التي لا تتوفر لديها الوسائل لإنتاجها، وإما لعدم توفر الظروف الطبيعية والمناخية الملائمة وأيضا العوامل المؤثرة بها بإختلاف أنواعها.

ويتبين لنا بأن النمو الاقتصادي هو زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل في الأجل الطويل، وهو يختلف عن التنمية التي تشمل كل هذا إضافة إلى التغيرات التي تحدثها في الهيكل الاقتصادي وفي التركيبة السكان، وبما أنهما يتعلقان بزيادة نصيب الفرد من الدخل فهما ظاهرتان كميتان، فيقاس النمو بمؤشري الناتج الوطني والدخل الفردي، وكذلك نظريات النمو الاقتصادي، فإنه يتبين لنا من خلالها الأهمية الكبيرة التي عنيت بها مسألة النمو الاقتصادي، كما أنه يمكننا القول بأنها مسألة غير منتهية.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لأثر الواردات على النمو الإقتصادي

تمهيد:

بعد أن تم في الفصل السابق التعرض للأدبيات النظرية للتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي بصفة عامة ومختصرة سوف نحاول في هذا الفصل إبراز أثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة 1990 2020 من خلال بناء نموذج قياسي ملائم وذلك بالإستعانة ببرنامج Eviews10، وقبل ذلك وجب التطرق إلى دراسة تحليلية إحصائية لأثر الواردات على النمو الإقتصادي لمعرفة تطور كل من بيانات النمو الاقتصادي وكذلك الواردات والتركيب السلعي والجغرافي وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة وتحليلها

المبحث الثاني: التعريف بالنموذج الدراسة والإختبارات المستخدمة

المبحث الثالث: عرض ومناقشة نتائج الدراسة التطبيقية

المبحث الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة وتحليلها:

تتصف التجارة الخارجية الجزائرية كغيرها من الدول العربية والدول النامية بالإرتباط بأسواق الدول الصناعية المتقدمة وأسواق الدول الأوروبية على وجه التحديد حيث نتناول في هذا المبحث إلى تحليل النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) التي تمثل مرحلة تحرير التجاري الخارجي في الجزائر وذلك من خلال تحليل لأداء الاقتصادي العام على ضوء الزيادة في الواردات والتركيب السلعي والجغرافي، وذلك من خلال حساب عدد من المؤشرات الخاصة بالأهمية النسبية والنمو.

المطلب الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة ومصادر البيانات:

هي تلك المشاهدات المأخوذة خلال الفترة الممتدة من 1990-2020 والمقدر عددها بـ 31 مشاهدة، وتخص هذه المشاهدات عناصر من متغيرات اقتصادية بالجزائر، وتشمل هذه الدراسة المتغيرات التالية:

- الواردات (الإجمالية، المواد الغذائية).
- النمو الإقتصادي (الناتج الوطني الخام للفرد).

مصادر جمع البيانات:

تم جمع بيانات الواردات والنمو الإقتصادي من:

- التقرير السنوي بنك الجزائر.
- الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).
- معطيات البنك الدولي.

المطلب الثاني: تحليل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020):

عرف النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة دراسة عدت منعرجات من سالب إلى مستقر إلى مرتفع وهذا لعدة عوامل وإجراءات تم إتخاذها في تلك المرحلة.

الفرع الأول: النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم (01): تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020 الوحدة: %

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
معدل النمو	0,8	-1,2	1,6	-2,2	0,2	3,8	3,7	1,1	6,2	3,2	3,8	3	5,6
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل النمو	7,2	4,3	5,9	1,7	3,4	2	1,7	3,6	2,6	3,3	2,8	3	3,1
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020								
معدل النمو	2,3	1,4	2,3	0,8	1,9								

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على بيانات التقارير السنوي بنك الجزائر.

الشكل رقم (03): تطور النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2020.

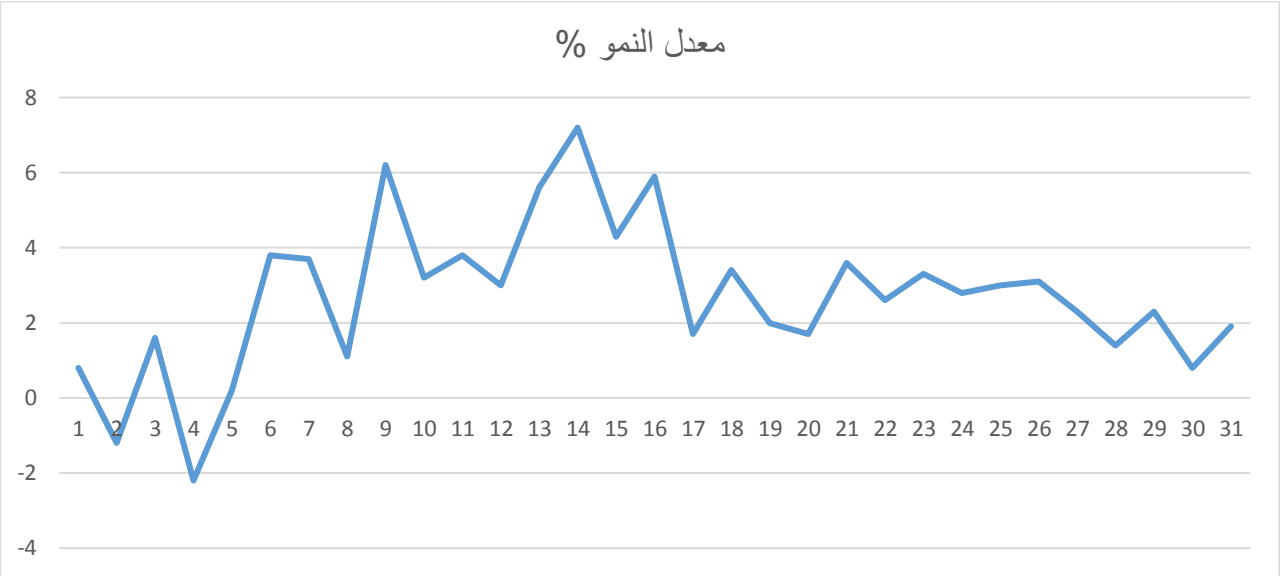

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات.

بناء على معطيات الجدول رقم (1) والشكل رقم(03) تميز معدل النمو الاقتصادي بالضعف في بداية التسعينيات حيث سجل معدلات سلبية في الفترة 1990-1994 وذلك راجع إلى الركود الاقتصادي نتيجة انهيار أسعار النفط وتفاقم أزمة المديونية الخارجية وصعوبة التمويل وقلة التمويل بوسائل الانتاج من مواد أولية ودخولها في أزمة اجتماعية وأمنية، وفي بداية الفترة الممتدة من 1995 بدأت معدلات النمو تشهد تطورا وتحسنا سجلت معدلات موجبة حيث في سنة 1995 بلغ معدل النمو 3,8% وفي سنة 1996 بلغ نسبة 3,7% ثم بلغ نسبة 1,1%سنة 1997 ثم 6,2%عام 1998 ومعدل 3,8% سنة 2000 وذلك بسبب الطفرة التي أصابت أسواق النفط العالمية، ونلاحظ أن معدل النمو بدأ يرتفع من سنة 2001 بمعدل 3%إلى أن وصل 7,2%سنة 2003، وتعتبر هذه النسبة أعلى نسبة سجلها معدل النمو وهذا نتيجة تحسن انتاج كافة القطاعات ثم يعود إلى الانخفاض ابتداء من سنة2004 بمعدل 4,3% ثم ارتفع عام2005إلى معدل 5,9% وذلك بسبب الأداء الجيد في بعض القطاعات الأخرى، ثم يعود للانخفاض في 2006 إلى حوالي نسبة 1,7% وفي سنة 2007بلغ 3,4% وعلى الرغم من تراجع الطلب العالمي لأسعار النفط التي لوحظت في 2008 و2009 تحت تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية مما دل ذلك على الأداء غير الكفؤ للاقتصاد الوطني والذي لم يكن قويا، وخلال السنوات 2010 الى غاية 2020 شهدت معدلات النمو تذبذبا، حيث بلغ في سنة 2011 معدل 2,6% ثم ارتفع في سنة2012 بنسبة 3,3% لينخفض مرة أخرى في سنة 2013 بمعدل 2,3%أي بذلك سجل معدل نمو عادل وفي سنة 2015 تواصل توسع النشاط الاقتصادي على نفس وتيرة 2014، وهذا راجع إلى زيادة الطلب الداخلي والأداء الجيد لقطاع الخدمات المسوقة والبناء والزراعة، فقد بلغ معدل النمو حوالي 3,1% سنة 2015 على

نفس وتيرة 2014 والذي قدر بـ 3% وفي سنة 2016 و2017 انخفض بنسبة 2,3% و1,4% على التوالي ثم ارتفع بنسبة 2,3% في 2018 ليعاود الانخفاض بقيمة 0,8% في 2019 ويرتفع نسبيا في 2020 بمعدل 1,9% وكل ذلك يدل على الأداء المتباطئ والغير كفؤ في النشاط الاقتصادي وعدم نجاعة السياسة المطبقة من طرف الدولة وذلك للاعتماد على قطاع المحروقات إذ تبين أنه يمثل أحد المكونات الرئيسية للناتج المحلي الإجمالي.

الفرع الثاني: أثر البرامج التنموية على النمو الاقتصادي:

اولا: أثر برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) على النمو الاقتصادي:

يعتبر استهداف الدفع من معدلات النمو الاقتصادي من بين أهم أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)، فقد تميزت هذه الفترة بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية وتجسد هذا الانتعاش من خلال استثمار إجمالي بحوالي 46 مليار دينار من الإنفاق العمومي نمو مستمرة يساوي في المتوسط 3.8% طول الفترة بنسبة 6.9% في سنة 2003 بعد أن كان 4% سنة 2002. (زرمان كريم، 2010)

ثانيا: أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) على معدل النمو الاقتصادي

لقد سمح حجم الغلاف المالي المخصص في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو بتحقيق معدلات نمو قطاعية معتبرة، لاسيما في قطاع الأشغال العمومية، إذ بلغت معدلات النمو خارج قطاع المحروقات 10.5% كما جاء هذا البرنامج لمواصلة وتيرة النشاط الاقتصادي السابقة عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، حيث أنه يختلف عن سابقه من حيث المدة والقيمة الإجمالية لهذا البرنامج، كما أن أهم أهدافه تمثلت في خفض معدل البطالة إلى 9% خلال فترة (2010-2013) وخلق قرابة 02 مليون منصب عمل خلال الفترة (2005-2009)، إذ بلغ الاحتياطي النقدي سنة 2005 بـ 56.18 مليار دولار ليصل إلى 77.78 مليار دولار سنة 2006 لتستمر الزيادة لتصل إلى 148.91 مليار دولار نهاية سنة 2009. (بنك الجزائر، 2009)

ثالثا: أثر برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) على معدل النمو الاقتصادي

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة إعمار الوطن التي انطلقت قبل 10 سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والذي تمت مباشرته سنة 2001، كما قدرت قيمة المخصصة المالية للاستثمارات العمومية في الفترة (2010-2014) من النفقات 21214 مليار دينار أي ما يعادل 286 مليار دولار، وتشمل شقين هما:

- استكمال المشاريع الكبرى الجارية بمبلغ 9700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار.
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دينار دج يعادل 156 مليار دولار.

لقد سجلت معدلات النمو الاقتصادي تحسنا نوعا ما، إذ سجلت معدلات الناتج الداخلي الخام نسبة 3.6% سنة 2010، بعد أن كانت 2.4% سنة 2009. لتنتقل إلى 2.8% سنة 2011 ثم 3.3% سنة 2012، ثم إنخفض إلى 2.8% سنة 2013، لترتفع النسبة إلى 3% سنة 2014، بينما قدرت بنسبة 5.3% خارج قطاع المحروقات في نفس السنة.

المطلب الثالث: دراسة تحليلية حول الواردات في الجزائر خلال الفترة 1990-2020:

الملاحظ على الواردات الجزائرية أنها شهدت زيادة معتبر خلال سنوات فترة الدراسة وذلك لسياسات التحرير التجاري المنتهجة في الجزائر وبرامج التنموية.

الفرع الأول: تطور قيمة الكلية للواردات خلال الفترة (1990-2020):

الجدول رقم (02): تطور الواردات الجزائرية للفترة (1990 – 2020) الوحدة: مليون دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
القيمة	9648	7581	8406	8788	9365	10760	9098	8687	9403	9164	9173
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	
القيمة	9940	12009	13534	18308	20357	21456	27631	39479	39294	40473	
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
القيمة	47247	50376	55028	58580	51702	46727	45953	47589	43806	35199	

الشكل رقم (04): تطور الواردات الجزائرية للفترة (1990 – 2020)

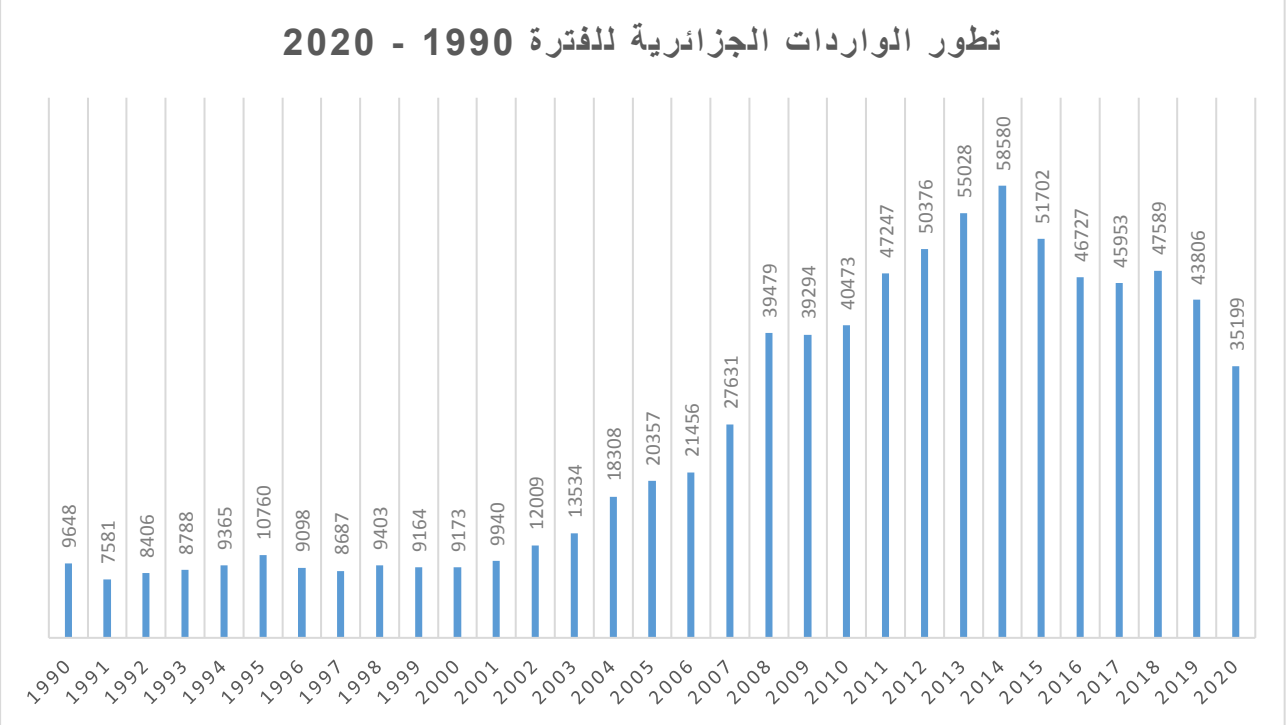

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على بيانات التقارير السنوي بنك الجزائر.

من خلال قراءة الشكل رقم (04) يمكن التمييز بين ثلاث محطات رئيسية في تطور الواردات الجزائرية، وهي:

- **الفترة الأولى (1990 – 2001)**: تميزت الفترة بإنخفاض في قيمة الواردات وذلك راجع إلى برامج الإصلاح المطبقة والتي مست كل القطاعات الاقتصادية ومن بينها قطاع التجارة الخارجية، حيث تم إتخاذ عدة تدابير منها تخفيض قيمة الدينار ورفع الدعم عن بعض السلع، وخصخصة المؤسسات العمومية، إضافة إلى المديونية وعجز الدولة عن السداد مما جعلها رهينة الإصلاحات المفروضة من الهيئات الدولية، هذا ما إنعكس على إنخفاض قيمة الواردات، حيث بلغت سنة 1990 حوالي 9648 مليون دولار، لتنخفض بحوالي 20% في سنة 1991 إلى 7681 مليون دولار، لترتفع بعد ذلك الواردات من سنة 1992 أين بلغت 8406 مليون دولار لتصل قيمة 10760 مليون دولار سنة 1995، بعد ذلك تنخفض قيمة الواردات سنتي 1996 و1997، أين وصلت على التوالي 9098 مليون دولار و8687 مليون دولار، وذلك راجع إلى: (عبد الرشيد و بن ديب، 2002/2003)

التباطئ في نشاط جهاز الإنتاج أدى إلى إنخفاض الواردات من المواد الأولية ونصف المصنعة، وأن إنطلاق جهاز الإنتاج لم يتم وفق الأهداف المتوخاة للأسباب التالية:

- حل المؤسسات العمومية.
- غلق وحدات إنتاج القطاع الخاص نتيجة المنافسة المفروضة من قبل المستوردين على إثر إجراءات تحرير التجارة الخارجية.
- مشكلة التمويل الموجهة التي أصبحت تواجهها المؤسسات العمومية مع البنوك.

إستمرار إتجاه نقص الإستثمار، فبالرغم من وضع شروط مشجعة لترقية الإستثمار في الجزائر، إلا أن النتائج المسجلة في سنة 1997 مقارنة بسنة 1996 كانت في تراجع.

في سنوات 1998 إلى غاية سنة 2001 حافظت قيمة الواردات على مستواها في حدود 9940 مليون دولار وذلك إلى الوضعية الصعبة التي مر بها الإقتصاد الوطني، إضافة إلى العشرية السوداء سنوات التسعينات إنعكس سلبا على معدلات النمو الإقتصادي ووقوع الجزائر في أزمة إقتصادية حادة.

- **الفترة الثانية (2002 – 2014):** تميزت الفترة 2002 – 2014 بنمو كبير في قيمة الواردات طوال الفترة، حيث بلغت سنة 2002 حوالي 12009 مليون دولار مقارنة بسنة 2014 أين بلغت أكثر من 58580 مليون دولار أي تضاعفت حوالي خمس مرات عما كان عليه الحال سنة 2002، وما تتميز به هذه الفترة الارتفاع المستمر في قيمة الواردات بإستثناء سنة 2009 أين سجلت قيمة الواردات إنخفاض طفيف أين بلغت 39294 مليون دولار مقابل 39479 مليون دولار سنة 2009 وذلك راجع إلى تباطئ معدلات نمو الاقتصاد

العالمي وذلك راجع إلى تداعيات الأزمة العالمية 2008. ويمكن إرجاع سبب إرتفاع الواردات بشكل كبير ما بين 2002 – 2014 إلى جملة من الأسباب، نذكر بعضها فيما يلي: (بوجمعة بلال و عثمان ملوك، 2016)

- إرتفاع أسعار المواد الغذائية خلال هذه الفترة، حيث تعتبر الجزائر من بين أكبر المستوردين للقمح والحليب والسكر.
- برامج الإستثمارت العامة الضخمة منذ سنة 2001.
- الزيادة في أجور العمال والموظفين أدت إلى زيادة الطلب بشكل مباشر على السلع المعمرة مثل السيارات.
- زيادة الطلب نتيجة زيادة عدد السكان، وكذا ضعف القطاع الفلاحي والصناعي وعجزه عن تلبية الحاجيات.
- **الفترة الثالثة (2015 – 2020):** تميزت الفترة بإنخفاض معتبر في قيمة الواردات مقارنة بالسنوات الأخيرة، حيث سجلت قيمة الواردات حوالي 51702 مليون دولار وهي قيمة أقل من قيمة الواردات المسجلة سنة 2014 وبنسبة إنخفاض بلغت 12%، لتواصل الواردات في الإنخفاض سنتي 2016 و2017 أين سجلنا على التوالي 48882 مليون دولار، 48076 مليون دولار، لتبدأ بالإنخفاض حتى تصل 43806 مليون دولار سنة 2019 وفي 2020 ونتيجة الإغلاق العالمي بسبب فيروس كورونا إنخفضت الواردات الجزائرية إلى 35199 مليون دولار، ويرجع إنخفاض الواردات إلى الأزمة الإقتصادية التي عصفت بالإقتصاد الوطني جراء تداعيات الصدمة النفطية، مما كانت له انعكاسات سلبية على إنخفاض حاد في قيمة الصادرات وتجسيد عجز كبير في الميزان التجاري، مما إستوجب كبح قيمة الواردات لمواجهة الأزمة، من خلال مجموعة من الإجراءات لترشيدها، نذكر منها: (بوجمعة بلال و عثمان ملوك، 2016)
- سياسة التعويم المحكوم للدينار الجزائري أمام العملات الرئيسية المعتمدة من طرف بنك الجزائر.
- تسقيف العديد من الواردات عبر وضع نظام رخص الإستيراد، وكذا حظر بعض المنتجات.
- إلزام كافة وكلاء السيارات بالإستثمار محليا.

الفرع الثاني: التركيبة السلعية للواردات للفترة (1990 – 2020):

أما من حيث التركيبة السلعية للواردات فالملاحظ هو هيمنة سلع التجهيز والتي تستحوذ على ثلث الواردات خلال فترة التحرير التجاري، وكذا المواد نصف المصنعة والتي تدخل في عمليات الإنتاج، كون أن أغلب المؤسسات الجزائرية هي تركيبية بالدرجة الأولى، إضافة إلى أن السلع الغذائية والإستهلاكية تستحوذ مجتمعة على ثلث واردات الجزائر خلال الفترة 2000 – 2020.

الجدول رقم (03): التركيبة السلعية للواردات الجزائرية للفترة 1990 -2020

الوحدة: %

الواردات السلعية	سلع التجهيز الصناعي	المواد نصف المصنعة	المواد الغذائية	سلع إستهلاكية	طاقة ومحروقات	سلع التجهيز الفلاحي	مواد أولية
النسب	34	23	19	16	3	1	4

الشكل رقم (05): التركيبة السلعية للواردات الجزائرية للفترة 1990 -2020

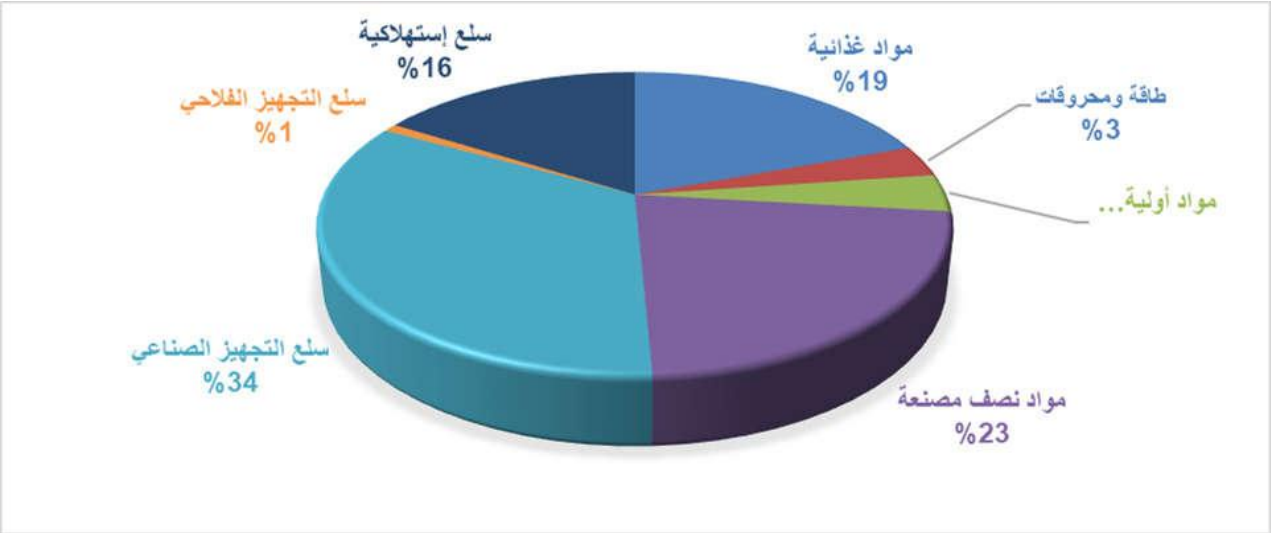

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على بيانات التقارير السنوي بنك الجزائر.

من خلال الشكل رقم (05) نلاحظ ترتيب الأهمية النسبية للواردات الجزائرية خلال الفترة 1990 – 2020 وذلك تبعا لمساهمتها في جانب الواردات، حيث كانت الترتيب على النحو التالي:

- سلع التجهيز الصناعي بنسبة 34% خلال فترة الدراسة، وهو ما يعكس توجه الدولة نحو تحقيق إستثمارات كبرى في شتى المجالات خاصة في الفترة 2000 – 2014.
- المواد نصف المصنعة بنسبة مساهمة بلغت 23% خلال نفس الفترة، وذلك راجع إلى طبيعة الإقتصاد الجزائري والمؤسسات الناشطة والتي أغلبها هي مؤسسات تركيب.
- المواد الغذائية بنسبة 19% وهو ما يعكس ضعف القطاع الفلاحي في الجزائر واستحواذه على نسبة كبيرة من الواردات.
- السلع الاستهلاكية بنسبة 16% وهي نسبة معتبرة في جانب الواردات وهو ما يعكس ضعف القطاع الصناعي وعدم تحقيق تلبية كل حاجياته.
- باقي السلع مجتمعة في حدود 8%.

ويمكن فهم النشاط الإستيرادي من خلال تحليل سلة المستوردات من حيث الأهمية، والتي هي على النحو التالي:

1- سلع التجهيز الصناعي: تحتل سلع التجهيز الصناعي الحصة الأكبر من حجم الواردات الجزائرية طيلة فترة الدراسة، وهذا ما يدل على توجه الدولة نحو **النهوض** بالقطاع الصناعي بالبلاد، بالإضافة إلى إرساء هياكل قاعدية صناعية كبرى، مما يتطلب تجهيزات ومعدات صناعية مختلفة.

الجدول رقم (04): تطور واردات سلع التجهيز للفترة 1990 -2020

الوحدة: مليون دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
واردات سلع التجهيز	3693	2443	2445	2567	2428	2937	3022	2833	3120	3219	3068	3435	4423
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
واردات سلع التجهيز	4955	7139	8452	8528	10026	13093	15139	15776	16050	13404	16194	18961	17076
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020								
واردات سلع التجهيز	15394	13368	12824	10845	8697								

الشكل رقم (06): تطور واردات سلع التجهيز للفترة 1990 -2020

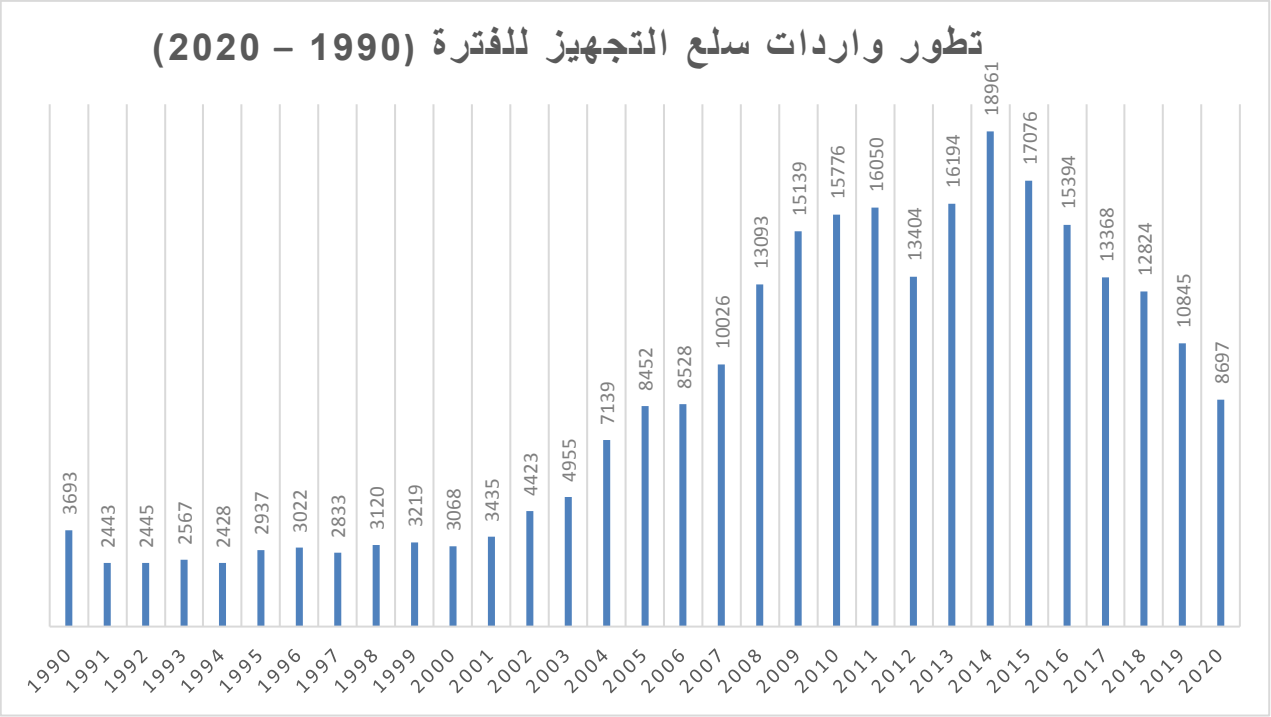

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على بيانات التقارير السنوي بنك الجزائر.

من خلال قراءة بيانات الشكل رقم (06) نلاحظ تطور قيمة الواردات من سلع التجهيز الصناعي خلال فترة التحرير التجاري 1990 إلى غاية 2020، حيث عرفت زيادة كبيرة في قيمتها خاصة منذ سنة 2004 لتصل أعلى قيمة لها سنة 2014 أين بلغت حوالي 18961 مليون دولار.

وتميزت الفترة من سنة 1990 إلى سنة 2002 بالتذبذب في قيمة الواردات إرتفاعا وإنخفاضا أين تراوحت ما بين 3693 مليون دولار سنة 1990 و4423 مليون دولار سنة 2002، ويرجع ذلك إلى الوضعية الإقتصادية الصعبة، إضافة إلى الإصلاحات المفروضة من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وحل العديد من المؤسسات العمومية.

ومن سنة 2003 إلى غاية 2016 فالملاحظ التطور الملحوظ في قيمة واردات التجهيز الصناعي أين بلغت أكبر قيمة لها سنة 2014 بحوالي 18961 مليون دولار، وهو ما يعكس توجه الدولة نحو إرساء قاعدة صناعية وتجسيد إستثمارات عملاقة، بعد سنة 2014 وإنخفضت قيمة الواردات سنتي 2015 و2016 أين بلغت على التوالي17076 و 15394مليون دولار، ليستمر هذا الإنخفاض والتراجع في الواردات حيث بلغت سنة 2018 حوالي 12824 مليون دولار، وذلك راجع إلى تداعيات إنخفاض أسعار البترول مما نجم عنه تبني الجزائر عدة إجراءات بهدف التحكم في الواردات وتجميد العديد من المشاريع لتسجل الواردات سنة 2020 حوالي 8697 مليون دولار.

2- المواد نصف المصنعة: تأتي واردات السلع النصف المصنعة في المرتبة الثانية خلال فترة الدراسة 1990 – 2020 بنسبة مساهمة تبلغ 23%، كما إحتلت المرتبة الثالثة في الفترة 1990 – 2002 خلف كل من الواردات من سلع التجهيز والسلع الغذائية.

الجدول رقم (05): تطور واردات المواد نصف المصنعة للفترة 1990 -2020 الوحدة: مليون دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
واردات المواد النصف مصنعة	1806	1861	1933	2074	2143	2372	1788	1564	1722	7547	1655
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
واردات المواد النصف مصنعة	1872	2336	2857	3645	4088	4934	7105	10014	10165	10098	10685
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020		
واردات المواد النصف مصنعة	10620	11310	12852	12034	11482	10483	10468	9840	7614		

الشكل رقم (07): تطور واردات المواد نصف المصنعة للفترة 1990 -2020

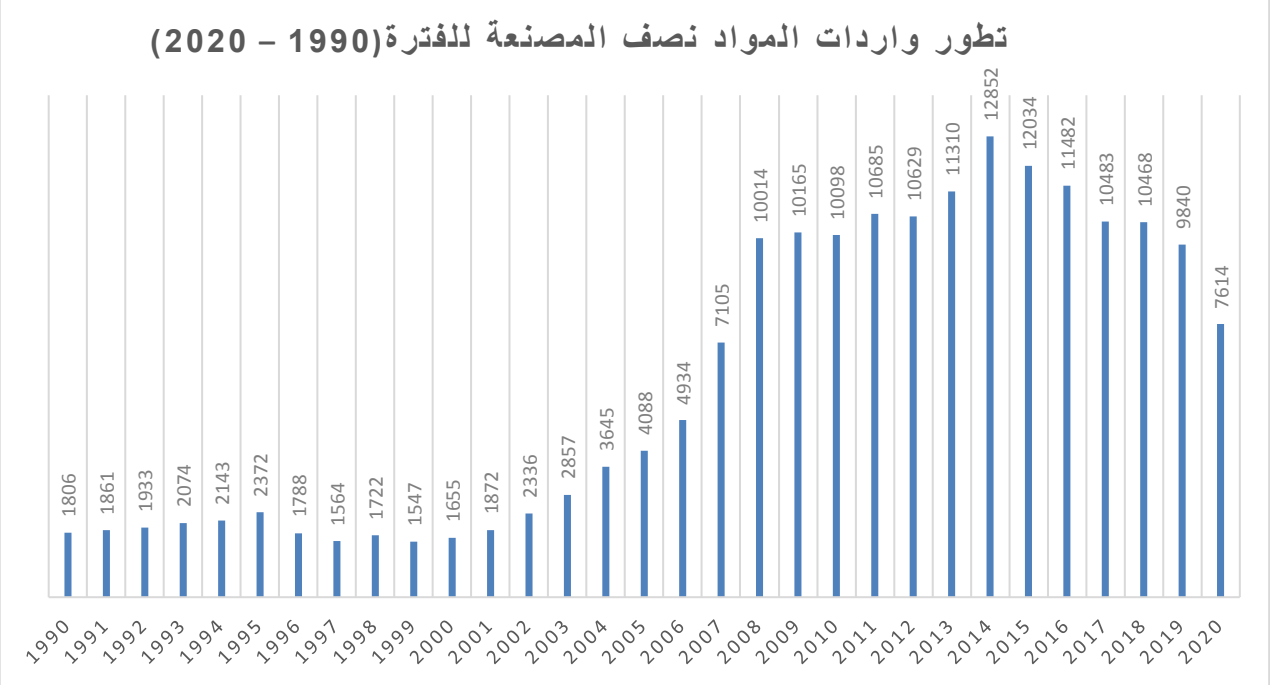

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على بيانات التقارير السنوي بنك الجزائر.

من خلال قراءة الشكل (07) رقم نلاحظ أن قيمة الواردات من المواد نصف مصنعة، أنها تمتاز بالتباين من حيث قيمتها، حيث أن قيمة المواد نصف المصنعة في الفترة 1990 – 1995 إمتازت بالإرتفاع الطفيف حيث إنتقلت من حوالي 1806 مليون دولار سنة 1990 إلى 2372 مليون دولار سنة 1995 وهي أعلى قيمة لها في الفترة 1990 – 2002، لكن مع بداية سنة 1996 إنخفضت قيمة الواردات من المواد نصف المصنعة حيث بلغت حوالي 1564 مليون دولار سنة 1997 وذلك راجع إلى حل العديد من المؤسسات العمومية وفقاً لبرنامج الخوصصة المفروض من البنك العالمي، وحتى سنة 2002 إمتازت الواردات من المواد نصف المصنعة بالتذبذب في القيمة، وذلك راجع إلى الوضعية الصعبة التي مر بها الإقتصاد الوطني.

منذ سنة 2003 تميزت الواردات من المواد نصف المصنعة بالإرتفاع المستمر، أين بلغت أعلى قيمة لها حوالي 12852 مليون دولار سنة 2014، وهذا راجع إلى إنشاء العديد من المؤسسات الإقتصادية في مجال التركيب خاصة في مجال الالكترونيك والسيارات في سنة 2014، وذلك بغرض تطوير قطاع الصناعة بالجزائر وتلبية السوق المحلي لكن مع بداية سنة 2015 إنخفضت قيمة الواردات حيث بلغت 12034 مليون دولار، ليستمر ويتواصل هذا الإنخفاض حيث بلغت سنة 2018 حوالي 10959 مليون دولار ويستمر هذا الإنخفاض إلى غاية سنة 2020 حيث قدرت بحوالي 7614 مليون دولار.

3- المواد الغذائية: تأتي في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية النسبية في جانب الهيكل السلعي للواردات بنسبة بلغت حوالي 19% خلال الفترة 1990 – 2020، كما إحتلت المرتبة الثانية بعد سلع التجهيز في الفترة 1990 – 2002، قبل أن تتراجع للمرتبة الثالثة خلف كل من سلع التجهيز والمواد نصف المصنعة منذ سنة 2003.

الجدول رقم (06): تطور واردات السلع الزراعية للفترة 1990 -2020 الوحدة: مليون دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
واردات السلع الزراعية (مواد غذائية)	2140	1932	2092	2177	2816	2753	2601	2544	2533	2307	2415
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
واردات السلع الزراعية (مواد غذائية)	2395	2740	2687	3597	3587	3800	4954	7813	5863	6058	9850
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020		
واردات السلع الزراعية (مواد غذائية)	9022	9580	11005	9316	8224	8069	8199	7694	7723		

الشكل رقم (08): تطور واردات السلع الزراعية للفترة 1990 -2020

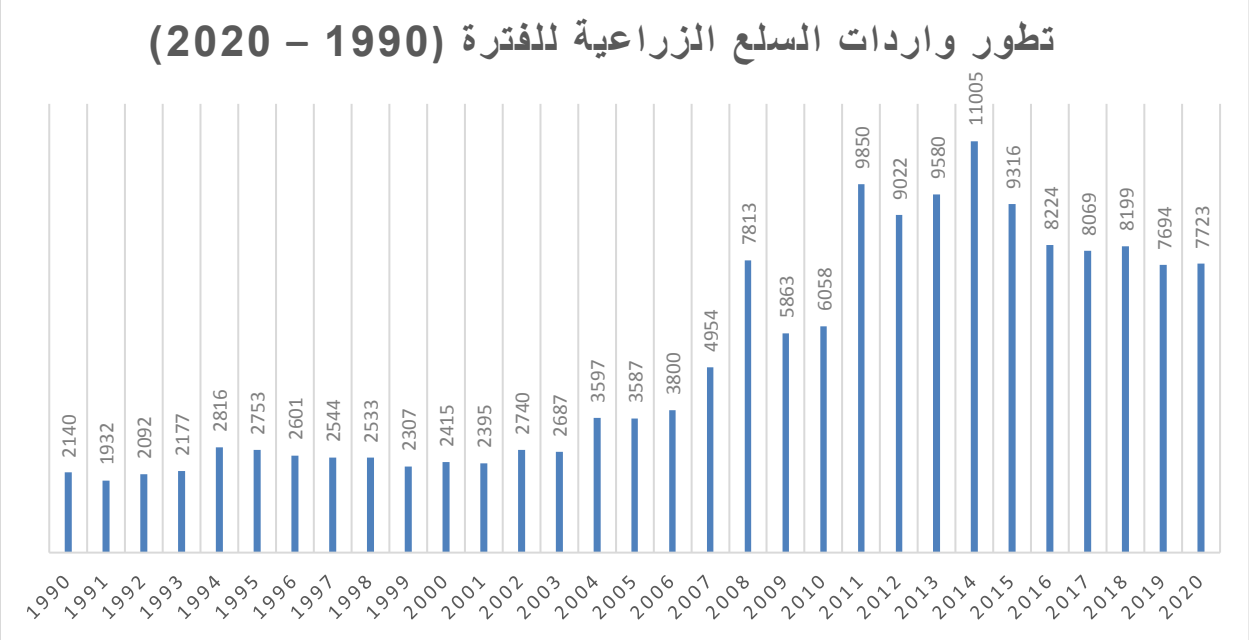

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على بيانات التقارير السنوي بنك الجزائر.

من خلال قراءة بيانات الشكل رقم (08) نلاحظ أن قيمة الواردات من المواد الغذائية عرفت تذبذب في قيمة الواردات من سنة إلى أخرى، وبلغت أعلى قيمة للواردات سنة 2014 بقيمة بلغت حوالي 11005 مليون

دولار وبنسبة بلغت 19% من إجمالي الواردات وهي قيمة مرتفعة إذا ما قورنت بالإمكانيات المتاحة، حيث تعتبر الجزائر من بين أكبر مستوردي القمح في العالم وهو ما يعكس الوضعية الصعبة للقطاع الزراعي بالجزائر رغم الجهود المبذولة لتطوير القطاع. وتراوحت قيمة الواردات في الفترة 1990– 2003 ما بين 2140 و 2687 مليون دولار خلال هذه الفترة، حيث بلغت سنة 1990 حوالي 2140 مليون دولار، لتبلغ أعلى قيمة لها سنة 1994 حيث بلغت 2816 مليون دولار وذلك راجع إلى أزمة الجفاف التي سادت الجزائر.

ومنذ سنة 2004 إلى اليوم امتازت واردات السلع الزراعية بالإرتفاع في قيمتها رغم تسجيل إنخفاض في بعض السنوات، وبلغت سنة 2014 حوالي 11005 مليون دولار وهي أعلى قيمة لها في تاريخ الجزائر وذلك راجع إلى إرتفاع أسعار المواد الغذائية في بورصة السلع الغذائية، وفي سنة 2015 و2016 انخفضت قيمة الواردات إلى 9316 مليون دولار و8224 مليون دولار وهذا راجع إلى الاجراءات المتخذة من طرف الحكومة بغرض تقييد الواردات وذلك بحظر بعض السلع، والعمل بنظام الحصص لسلع أخرى لمواجهة الأزمة الإقتصادية جراء إنخفاض أسعار المحروقات، وكذا التحسن الملحوظ في القطاع الزراعي نتيجة الجهود المبذولة من الدولة لتطوير القطاع، وتحقيق الإكتفاء الذاتي في بعض المنتجات ليعود ارتفاع طفيف في سنة 2018 حيث بلغت الواردات من المواد الغذائية 8199 مليون دولار ثم تعود إلى الإنخفاض مرة أخرى لتسجل سنة 2020 حوالي 7723 مليون دولار.

4- السلع الإستهلاكية: تأتي السلع الإستهلاكية الغير الزراعية في المرتبة الرابعة بنسبة مساهمة في الواردات الإجمالية بنسبة بلغت حوالي 16% خلال الفترة 1990 – 2020، والملاحظ أن قيمة الواردات من السلع الإستهلاكية أنها عرفت إرتفاع كبير في قيمتها خلال السنوات الأخيرة.

الجدول رقم (07): تطور واردات السلع الإستهلاكية للفترة 1990 -2020 الوحدة: مليون دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
واردات السلع الإستهلاكية	1146	720	1153	1195	1287	1751	1032	1094	1319	1396	1393
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
واردات السلع الإستهلاكية	1466	1655	2112	2797	3107	3011	3751	6397	6145	5836	7328
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020		
واردات السلع الإستهلاكية	9997	11210	10334	8676	8275	8029	9312	7934	5577		

الشكل رقم (09): تطور واردات السلع الإستهلاكية للفترة 1990 -2020

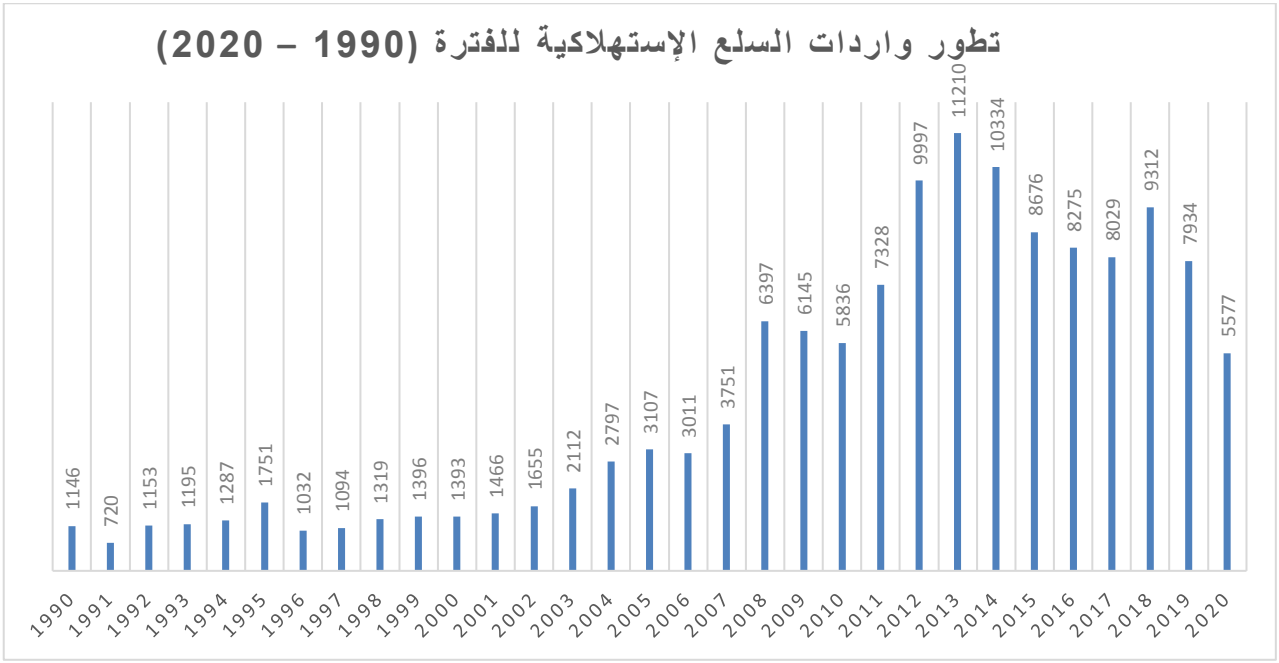

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على بيانات التقارير السنوي بنك الجزائر.

من خلال قراءة الشكل رقم (09) نلاحظ الإرتفاع الكبير في قيمة الواردات من السلع الإستهلاكية أين بلغت أعلى قيمة لها سنة 2013 أين بلغت حوالي 11210 مليون دولار بنسبة بلغت حوالي 30,37%وهي أعلى نسبة لها. وبلغت قيمة الواردات من السلع الاستهلاكية سنة 1990 حوالي 1146 مليون دولار لترتفع سنة 1995 أين بلغت 1751 مليون دولار وهي أعلى قيمة لها للفترة 1990 – 2002، ومنذ سنة 2003 عرفت الواردات من السلع الاستهلاكية إرتفاعا مستمرا أين بلغت سنة 2013 حوالي 11210 مليون دولار وذلك راجع إلى تنامي الطلب على السلع الإستهلاكية خاصة السيارات وغيرها، لتنخفض بعد ذلك سنوات 2014 إلى غاية 2016 أين بلغت 8275 مليون دولار سنة 2016 ويعزى الإنخفاض في قيمة الواردات من السلع الإستهلاكية إلى حظر العديد من المنتجات، وكذا الأخص بنظام الحصص في بعض المنتجات مما سمح بتخفيض قيمة الواردات من السلع الزراعية لترتفع سنة 2018 اين بلغت 9312 مليون دولار لتعود إلى الإنخفاض مرة أخرى وتسجل سنة 2020 حوالي 5577 مليون دولار.

5- باقي الواردات مجتمعة: وتتكون من سلع التجهيز الفلاحي والمواد الأولية والطاقة والمحروقات، حيث لم تتجاوز نسبة مساهمتها في جانب الواردات خلال الفترة 1990 – 2020 نسبة 8% مجتمعة، حيث بلغت نسبة مساهمة المواد الأولية خلال نفس الفترة حوالي 4 % والطاقة والمحروقات نسبة 3% وسلع التجهيز الفلاحي 1%. والشكل الموالي يوضح تطور قيمة الواردات من هذه السلع خلال الفترة 1990 – 2020.

الجدول رقم (08): تطور واردات السلع الإستهلاكية الأخرى للفترة 1990 -2020

الوحدة: مليون دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
سلع التجهيز الفلاحي	78	153	51	55	33	41	41	21	43	72	85	155	148
مواد أولية	677	410	612	595	619	789	498	499	540	469	428	478	562
طاقة ومحروقات	144	156	120	125	56	118	110	132	126	154	129	139	145
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
سلع التجهيز الفلاحي	129	173	160	96	146	174	233	341	387	330	508	658	664
مواد أولية	689	784	751	843	1325	1394	1200	1409	1783	1839	1841	1891	1560
طاقة ومحروقات	114	173	212	244	324	594	549	955	1164	4955	4385	2879	2376
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020								
سلع التجهيز الفلاحي	539	585	537	437	189								
مواد أولية	1559	1456	1814	1921	2199								
طاقة ومحروقات	1292	1899	977	1369	890								

الشكل رقم (10): تطور واردات السلع الإستهلاكية الأخرى للفترة 1990 -2020

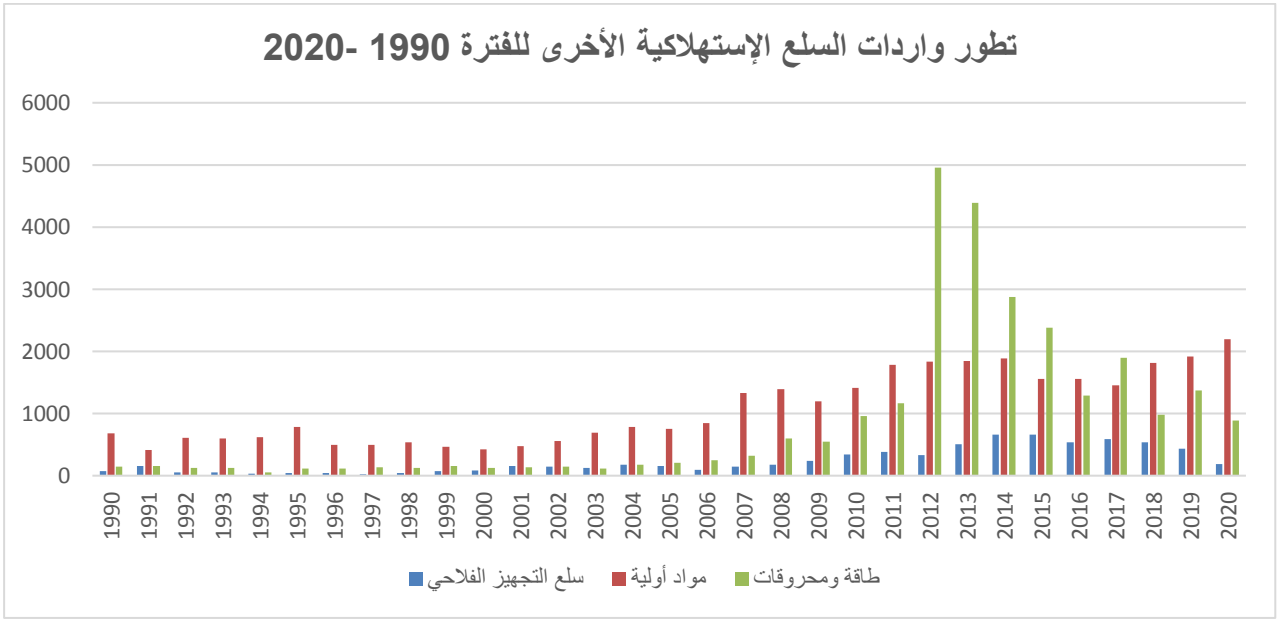

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على بيانات التقارير السنوي بنك الجزائر.

الملاحظ من خلال بيانات الشكل رقم (10) هو زيادة قيمة الواردات من المواد الاولية والطاقة والمحروقات خلال فترة الدراسة، أين بلغت أعلى قيمة للمحروقات سنة 2012 أين بلغت حوالي 4955 مليون دولار وبنسبة مساهمة بلغت 9,84 وهي أعلى نسبة مساهمة لها، لتنخفض بعد ذلك إلى غاية 2020 أين بلغت حوالي 890 مليون دولار. ويرجع الإنخفاض في قيمة الواردات من المحروقات إلى زيادة سعر المواد الطاقوية بالجزائر وكذا تجميد العديد من المشاريع الكبرى مما ساهم في إنخفاض إيرادات الجزائر من المحروقات. أما بالنسبة للمواد الأولية نلاحظ التذبذب الواضح في قيمتها، أين بلغت أعلى قيمة لها سنة 2014 أين سجلت

حوالي 890 مليون دولار بنسبة مساهمة بلغت 3,23 %، لتنخفض وتستقر عند مستوى 1559 مليون دولار سنة 2016. وبالنسبة لسلع التجهيز الفلاحي والتي لم تتجاوز نسبت مساهمتها 1% خلال فترة الدراسة، نجد أنها سجلت أعلى قيمة لها 658 مليون دولار سنة 2014 لتنخفض سنة 2016 أين سجلت 539 مليون دولار ليستمر هذا الإنخفاض حيث سجلت في سنة 2018 قيمة قدرت بـ 537 مليون دولار لتسجل أدنى قيمة لها سنة 2020 بحوالي 198 مليون دولار.

من خلال تحليل الهيكل السلعي للمبادلات التجارية الجزائرية خلال مرحلة التحرير التجاري، فالملاحظ أن ما نسبته 57% من الواردات هي سلع التجهيز الصناعي والمواد نصف المصنعة، رغم ما تستحوذه السلعتين إلا أن الملاحظ عدم تحسن القطاع الصناعي بالجزائر.

الفرع الثالث: التوزيع الجغرافي للواردات في الجزائر للفترة 1990 – 2020

تعتبر دول الاتحاد الأوربي ودول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أهم الشركاء التجاريين للجزائر خلال الفترة 1990 – 2020، حيث تستحوذ دول الاتحاد الأوربي على ما نسبته 53% من إجمالي الواردات الجزائر تليها دول منظمة التعاون الاقتصادي بما نسبته 17%.

الجدول رقم (09): التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية للفترة 1990 -2020 الوحدة: %

الإتحاد الأوروبي	بلدان منظمة التعاون والتنمية	دول آسيا	دول العربية	دول المغرب العربي	دول إفريقيا	دول المحيط الهادي	أمريكا اللاتينية	دول أوروبية أخرى
53	17	16	3	1	1	0	6	3

الشكل رقم (11): التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية للفترة 1990 -2020

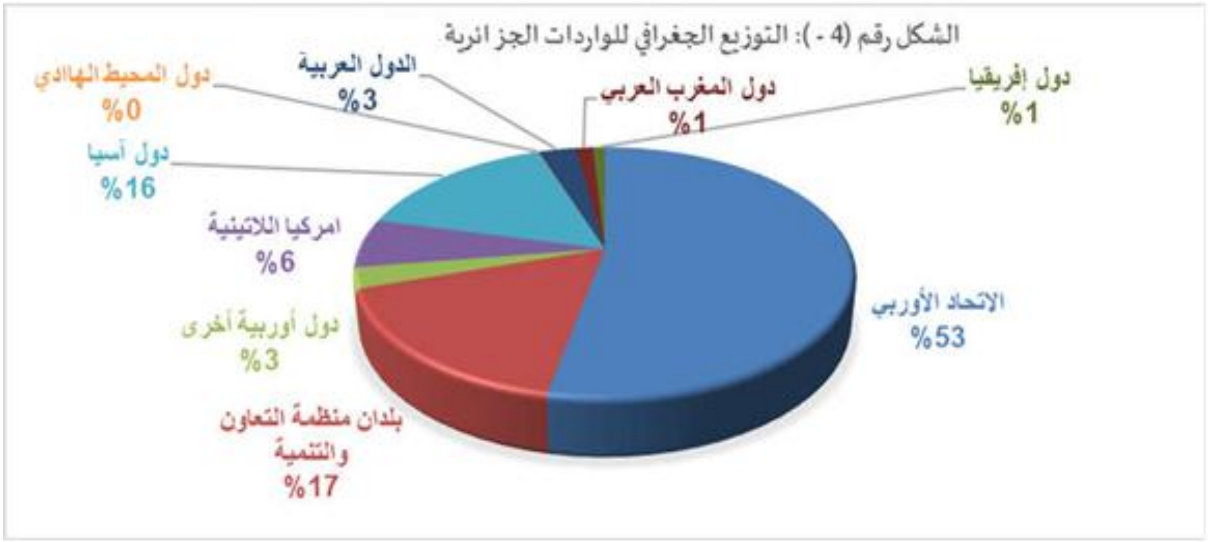

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على بيانات التقارير السنوي بنك الجزائر.

يتضح من خلال الشكل رقم (11) هيمنة دول الاتحاد الاوربي على ما يقارب 53% تليها دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بنسبة 17% في المتوسط خلال الفترة 1990 – 2020، وتأتي الدول الآسيوية في

المرتبة الثالثة بنسبة 16%، مما يبين أهمية السوق الآسيوي في تموين الاقتصاد الوطني، بينما باقي دول العالم فنسبتهم مجتمعة لا تتجاوز حاجز 14%، وهو ما يبين تركز الواردات الجزائرية في عدد قليل من الدول وخاصة الرأسمالية منها، وفيما يلي ترتيب أهم الشركاء التجاريين:

1- دول الإتحاد الأوربي:

يعتبر الاتحاد الاوربي أهم شريك تجاري للجزائر، حيث يعتبر الممون الرئيسي للاقتصاد الوطني خلال الفترة 1990 – 2020.

الجدول رقم (10): تطور الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي للفترة 1990 - 2020 الوحدة: مليون دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
القيمة	5583	4663	5318	5118	5232	6394	5689	4930	5397	5152	5256	5903
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
القيمة	6732	7954	10097	11219	11729	14427	20985	20772	20704	24616	26333	28724
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020					
القيمة	29684	25483	22179	16678	18264	16481	16320					

الشكل رقم (12): تطور الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي للفترة 1990 - 2020

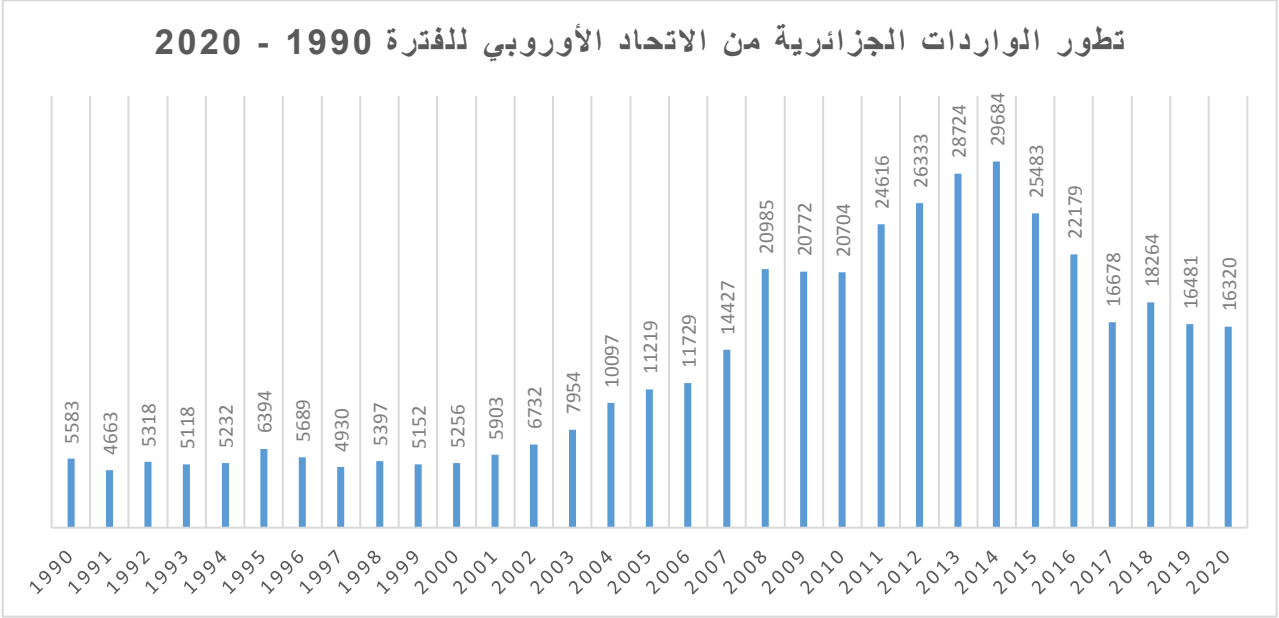

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على بيانات التقارير السنوي بنك الجزائر.

من خلال قراءة الشكل رقم (12) نلاحظ تطور قيمة الواردات من دول الاتحاد الاوربي من 5583 مليون دولار سنة 1990 إلى 29684 مليون دولار سنة 2014، وهي أعلى قيمة لها في تاريخ واردات الجزائر من الاتحاد الاوربي، وتشكل في أغلب فترات الدراسة ما نسبته أكثر من 50% من إجمالي الواردات الجزائرية، لتنخفض تحت حاجز 50% خلال سنتي 2015 و2016 حيث بلغت على التوالي 25483 و22179 مليون دولار،

وبنسبة مساهمة بلغت على التوالي 49 و47%، وذلك راجع إلى انخفاض قيمة الواردات عموماً بفضل الاجراءات التقشفية بهدف تخفيض الواردات، ومنه فان الاتحاد الأوربي يعتبر أهم ممون للجزائر رغم التذبذب طفيف حاصل حيث سجلنا سنة 2020 حوالي ما قيمته 16481 مليون دولار.

2- بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية:

الجدول رقم (11): تطور الواردات الجزائرية من بلدان منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية للفترة 1990 -2020

الوحدة: مليون دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
القيمة	2531	2188	2118	2539	2772	2785	2000	2181	2320	2074	2194	2125	2485
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
القيمة	2242	3071	3506	3738	5363	7245	6435	6519	6219	6061	6965	8436	7363
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020								
القيمة	6295	6090	6133	5492	5122								

الشكل رقم (13): تطور الواردات الجزائرية من بلدان منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية للفترة 1990 -2020

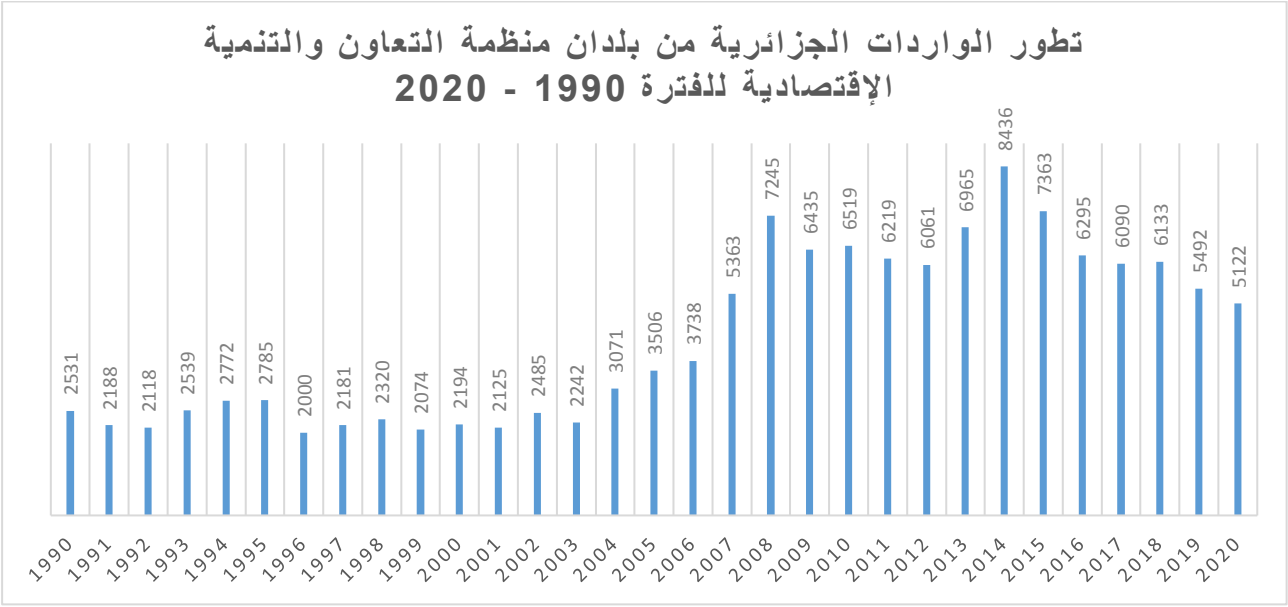

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على بيانات التقارير السنوي بنك الجزائر.

الملاحظ من خلال الشكل رقم (13) تطور قيمة الواردات من دول منظمة التعاون، فبعد أن تراوحت قيمة الواردات في حدود 2485 مليون دولار ما بين سنتي 1990 و 2002، و3738مليون دولار ما بين سنتي 2004 و2006، لتتراوح 5363 مليون دولار سنة 2007، وبلغت أعلى قيمة لها سنة 2014 أين بلغت حوالي 8436 مليون دولار وبنسبة مساهمة 14,40%، لتنخفض سنتي 2015 و 2016 إلى 7363و 62957 مليون دولار، أما من

حيث نسبة المساهمة تأتي دول منظمة التعاون في المرتبة الثانية إلى غاية سنة 2008، وبعد سنة 2009 تتراجع إلى المرتبة الثالثة خلف الدول الآسيوية وتنخفض نسبة مساهمتها إلى ما دون 20%.

3- دول آسيا:

تحتل دول آسيا المرتبة الثالثة من حيث مساهمتها في الواردات بعد كل من دول الاتحاد الأوربي ودول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية خلال الفترة 1990 – 2020، والمرتبة الثانية بعد الاتحاد الأوربي منذ سنة 2009.

الجدول رقم (12): تطور قيمة الواردات من دول آسيا للفترة 1990 - 2020 الوحدة: مليون دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
القيمة	607	161	352	517	558	576	499	155	643	771	599	579	943
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
القيمة	1206	1952	2504	3055	4318	6916	7574	8280	8873	9538	10623	12619	11850
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020								
القيمة	11618	10555	10319	9697	7779								

الشكل رقم (14): تطور قيمة الواردات من دول آسيا للفترة 1990 - 2020

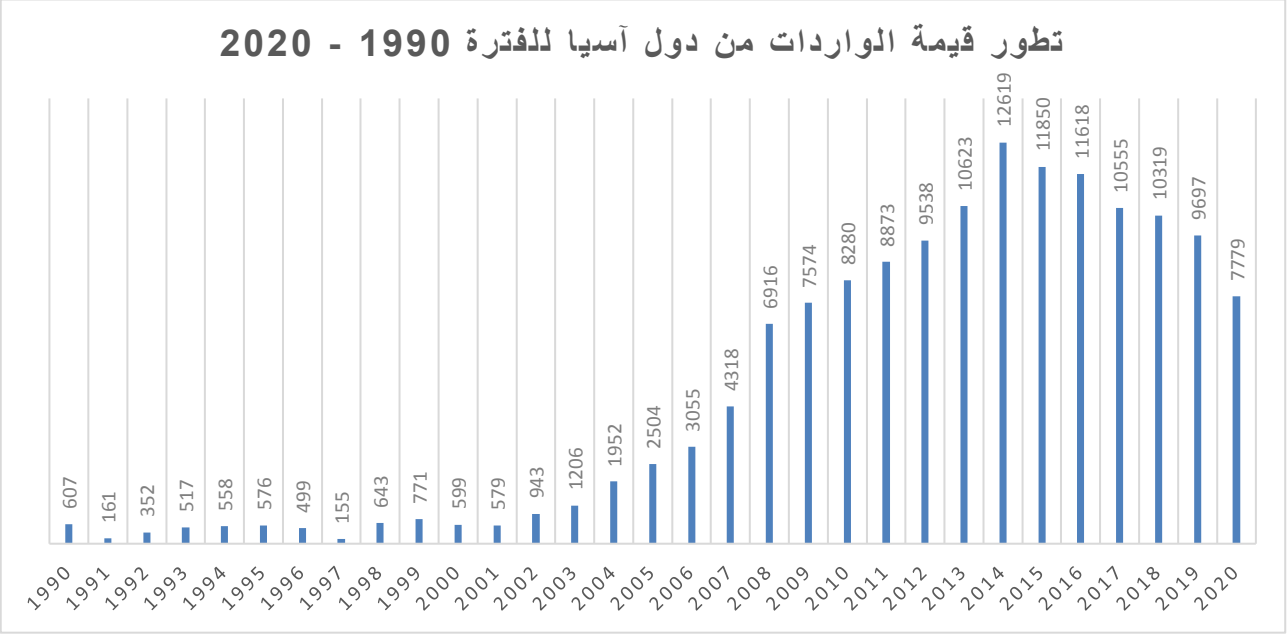

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على بيانات التقارير السنوي بنك الجزائر.

الملاحظ من خلال الشكل رقم (14) هو التطور الملحوظ في قيمة الواردات الآسيوية، حيث نجد أن الواردات من الدول الآسيوية خلال الفترة 1990 إلى غاية 2004 تراوحت قيمتها 1952 مليون دولار، لتعرف تطور ملحوظ منذ سنة 2006 أين بلغت 3055 مليون دولار لتصل سنة 2014 أكبر قيمة لها أين 12619مليون

دولار وبنسبة مساهمة بلغت 21,54%، لتنخفض سنتي 2015 و2016 عند حدود 11618مليون دولار وبنسبة مساهمة بلغت 22 و24 % على التوالي، وبذلك تعتبر الدول الآسيوية الممون الثاني للاقتصاد الوطني بعد دول الاتحاد الأوروبي منذ سنة 2009 لتعرف بعد ذلك الواردات من دول آسيا تذبذب وإنخفاض حيث تم تسجيل في سنة 2020 حوالي 7779 مليون دولار.

4- باقي دول العالم:

لم تتجاوز حصة باقي الدول والتي تتكون من دول أمريكا اللاتينية والدول العربية والافريقية حاجز 14% كمتوسط خلال الفترة 1990 – 2020.

الجدول رقم (13): تطور الواردات الجزائرية من دول أمريكا اللاتينية والدول العربية والافريقية والمغاربية والأوروبية الأخرى للفترة 1990 – 2020

الوحدة: مليون دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الدول الأوروبية الأخرى	411	167	102	2539	2772	2785	2000	2181	2320	2074	2194	2125
أمريكا اللاتينية	274	216	180	109	157	271	233	423	400	485	603	636
الدول العربية	78	41	98	0	0	0	0	0	0	0	64	179
دول المغرب العربي	153	172	217	213	257	198	124	24	24	36	52	72
الدول الإفريقيا	47	72	21	42	47	45	75	21	169	146	119	85
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الدول الأوروبية الأخرى	2485	2242	3071	3506	3738	5363	7245	6435	6519	6219	6160	6965
أمريكا اللاتينية	757	855	1097	1088	777	715	659	728	388	579	1652	1213
الدول العربية	127	47	56	0	0	0	0	2	0	0	0	0
دول المغرب العربي	127	120	169	217	235	284	395	478	544	691	807	1069
الدول الإفريقيا	87	125	175	148	148	231	395	350	396	578	741	594
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020					
الدول الأوروبية الأخرى	8436	7363	6295	3504	3674	3387	3570					
أمريكا اللاتينية	886	1225	909	2732	3267	3217	3237					
الدول العربية	0	0	0	1260	1652	1591	1642					
دول المغرب العربي	738	680	697	486	473	490	371					
الدول الإفريقيا	440	359	238	160	151	178	160					

الشكل رقم (15): تطور الواردات الجزائرية من دول أمريكا اللاتينية والدول العربية والافريقية والمغاربية والأوروبية الأخرى للفترة 1990 – 2020

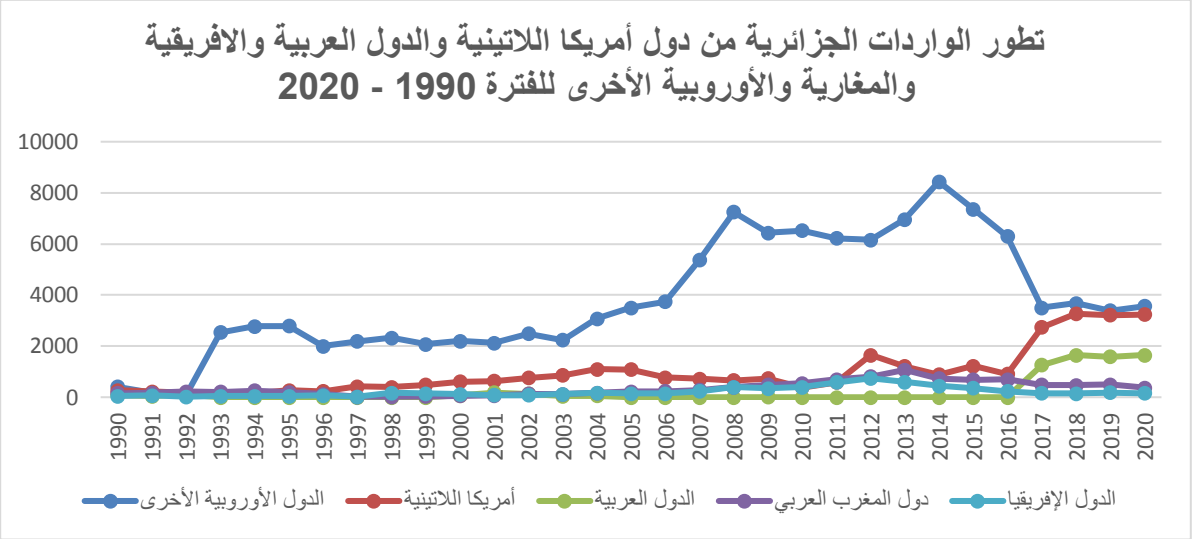

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على بيانات التقارير السنوي بنك الجزائر.

الملاحظ من خلال الشكل رقم (15) ضعف المبادلات مع باقي الأقاليم، لأن دول الاتحاد الأوربي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والدول الآسيوية تستحوذ على ما يقارب 85% في فترة الدراسة، وهو ما يبين ارتباط الاقتصاد الوطني بالاقتصاديات المتقدمة، ويبقى التبادل مع الدول النامية ضعيف إذا ما قورن بالاتفاقيات الثنائية والاقليمية.

تستحوذ دول أمريكا اللاتينية على ما يقارب 6% كمتوسط خلال فترة التحرير التجاري، حيث تطورت قيمة الواردات من دول أمريكا اللاتينية من 274 مليون دولار سنة 1990 وبنسبة مساهمة 2,83% لتصل أعلى قيمة لها سنة 2011 مسجلة قيمة قاربت 5794 مليون دولار وهي أعلى قيمة في تاريخ المبادلات بين الطرفين، وبنسبة مساهمة بلغت 8,32%، لتنخفض سنتي 2015 و2016 أين بلغت حوالي 909 مليون دولار وبنسبة مساهمة في حدود 6 %. وتمثل الدول الأوربية الأخرى ما نسبته 3% في المتوسط خلال فترة التحرير التجاري، أما الدول الافريقية فلم يتجاوز التبادل معها حاجز 0,5 مليار دولار في أحسن أحوالها.

أما واردات الدول العربية والمغاربية فهي تبقى ضعيفة ودون الطموحات، حيث بلغت نسبة الدول العربية (خارج دول المغرب العربي) ما نسبته 3% في نفس الفترة، حيث انتقلت قيمة الواردات من 78 مليون دولار سنة 1990 لتصل أكبر قيمة لها 1069 مليون دولار سنة 2013 وبنسبة مساهمة بلغت حوالي 4,39% لتنخفض إلى ما دون 2 مليار دولار ما بين سنتي 2014 و2016. أما الدول المغاربية فلم تتجاوز قيمة الواردات حاجز المليار دولار، حيث سجلت أعلى قيمة لها 741 مليون دولار سنة 2012، أما نسبة مساهمتها في الواردات فلم تتجاوز 1%.

وقصد معرفة أهم الموردين للجزائر.

الجدول رقم (14) الموردون العشر للجزائر سنة 2020

الوحدة: مليون دولار

الصين	فرنسا	إيطاليا	ألمانيا	إسبانيا	تركيا	و.م.أ	الأرجنتين	البرازيل	الإتحاد الروسي
16,8	10,6	7,1	6,5	6,2	4,3	4,1	4	3,9	2,5

الشكل رقم (16) الموردون العشر للجزائر سنة 2020

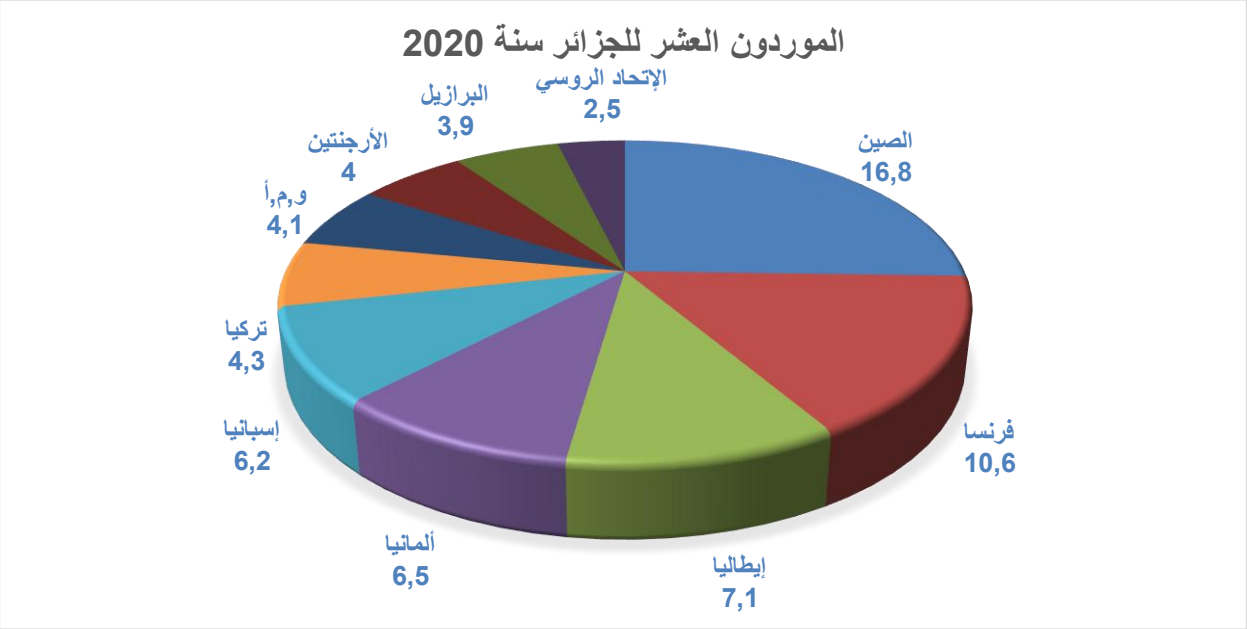

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على حوصلة الإحصائية للديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

من خلال الشكل رقم (16) نلاحظ أن أهم موردي الجزائر تقريبا هم نفسهم زبائن الجزائر لسنة 2020، بإستثناء الصين والأرجنتين، ويرجع ذلك إلى الإرتباط الوثيق بين الجزائر والدول الصناعية الكبرى، وحلت الصين في المرتبة الأولى بنسبة بلغت حوالي 16,8% وهو ما يعكس قوة الصين الإقتصادية على المستوى العالمي، في حين جاءت فرنسا في المرتبة الثانية بنسبة بلغت حوالي 10,6% متراجعة عن مركزها الأول، لأنها كانت تعتبر الشريك الرئيسي للجزائر منذ الإستقلال لإعتبارات تاريخية، في حين بلغت نسبة الواردات الإيطالية نسبة 7.1%، ثم ألمانيا بنسبة 6,5%، وإسبانيا بنسبة بلغت 6,2%، ثم تركيا بنسبة 4,3% ثم تليها الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 4,3%، والأرجنتين والبرازيل والإتحاد الروسي بنسبة تراوحت ما بين 4% و2,5%. كما يلاحظ غياب الدول العربية والإفريقية عن أهم موردي الجزائر لسنة 2020، وذلك راجع إلى ضعف العلاقات التجارية البينية العربية والإفريقية، وكذا تشابه المنتجات.

المبحث الثاني: التعريف بالنموذج والاختبارات المستخدمة في الدراسة:

انه من اجل القيام بالدراسات القياسية لإحدى الظواهر الاقتصادية، وجب التعريف بأداة الدراسة والنموذج المتبع، وبالاعتماد على الدراسات السابقة فان هذه الدراسة سوف تعتمد على نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة Autorégressive Distributed Lag mode (ARDL)، لقياس العلاقة بين الواردات والنمو الإقتصادي في المدى القصير والطويل، وهذا ما سوف يتم تناوله في هذا المبحث.

المطلب الأول: التعريف بنموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL):

حظي نموذج (ARDL) بأهمية بالغة في السنوات الأخيرة، وأصبح شائع الاستخدام في بحوث الاقتصاد القياسي، وهو النموذج المستخدم في هذه الدراسة، الامر الذي يقودنا الى التعريف بهذا النموذج وخطوات تطبيقه.

الفرع الأول: تقديم منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL):

يعتبر نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، او ما يسمى باختبار الحدود باختبار لوجود علاقة التكامل المشترك في المدى القصير والطويل، والذي قدم بواسطة Pesaran & Shin 1998، وطوره فيما بعد Pesaran et al 2001) ويضم هذا النموذج بين ثناياه أسلوبا لاختبار العلاقة التوازنية طويلة المدى، عن طريق ما يسمى اختبار الحدود bounds test، ومن مزاياه انه لا يستلزم ان تكون المتغيرات المستقلة متكاملة من نفس الدرجة، وذلك شريطة ان لا تكون من بين المتغيرات المستخدمة متكاملة من الدرجة الثانية، أي انه يمكن تطبيق هذه المنهجية عندما تكون كل المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى أو متكاملة من الدرجة صفر، أو عندما يكون هناك مزيج من المتغيرات المتكاملة من الدرجة الأولى والدرجة صفر، وأيضا فان نموذج (ARDL) غير حساس لحجم العينة وملائم للعينات الصغيرة ويعطي متغيرات غير متحيزة، ويعتم اختبار الحدود على احصاءة Wald test، او احصاءة statisyic-F وذلك اختبار معنوية ابطاءات المتغيرات المستقلة في المستوى، وذلك في إطار نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM. (أدهم محمد البرماوي، 2019)

الفرع الثاني: خطوات تطبيق نموذج (ARDL):

للقيام بتنفيذ نموذج (ARDL) نتبع الخطوات التالية: (أدهم محمد البرماوي، 2019)

- التأكد من أي من المتغيرات ليس متكامل من الرتبة (2)i فهذا يبطل منهجية (ARDL).
- تحديد فترت الابطاء الكافية للنموذج وتقديره.
- اختبار صلاحية النموذج عن طريق التأكد من ان البواقي بها ارتباط تسلسلي وتباين الأخطاء غير متجانس.
- اجراء اختبار الحدود bounds test لمعرفة ما إذا كان هناك علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات.

- إذا النتيجة إيجابية في الخطوة السابقة يتم تقدير العلاقة طويلة الاجل فضلا عن فصل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد.
- استخدام نتائج النموذج المقدر في الخطوة السابقة لقياس ديناميكية تأثير العلاقة قصيرة الاجل والعلاقة التوازنية طويلة الاجل بين المتغيرات.

المطلب الثاني: الاختبارات القبلية في نموذج (ARDL):

قبل ان نقوم بتطبيق نموذج الدراسة، من الواجب أولا القيام باختبارات إستقرارية المتغيرات المكونة للنموذج، وذلك لتحديد درجة التكامل لكل متغير، وبعدها تحديد مكونات النموذج

الفرع الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

للقيام بدراسة إستقرارية السلاسل الزمنية من عدمها، سنقوم باستخدام اختبارات جذر الوحدة، ويوجد العديد من هذه الاختبارات لذلك قمنا باختيار إختبارين هما اختبار ديكي فولر المطور ADF وكذلك اختبار فليبس بيرون PP.

أولا: اختبار ديكي فولر ADF:

تركز اختبارات ADF على الفرضية البديلة: Φ <1 :H_1 بناء على التقدير بواسطةOLS للنماذج الثلاثة: (شيخي محمد، 2011)

$$[3] \quad \Delta Y_t = \varphi Y_{t-1} + \sum_{j=2}^{p} \phi_j Y_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

$$[4] \quad \Delta Y_t = \varphi Y_{t-1} + \sum_{j=2}^{p} \phi_j Y_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$$

$$[5] \quad \Delta Y_t = \varphi Y_{t-1} + \sum_{j=2}^{p} \phi_j Y_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t$$

$$\varepsilon_t \rightarrow i.i.d$$

وتتمثل فضيات هذا الاختبار كما يلي:

يوجد جذر وحدة تعتبر السلسلة غير مستقرة:H0

لا يوجد جذر وحدة تعتبر السلسلة مستقرة:H1

يتم رفض الفرض الصفري إذا كانت القيمة المحسوبة لـ statisic-T اقل من القيمة المجدولة ضمن جداول ديكي فولر عند مستوى معنوية 05%، او عن طريق قيمة p فاذا كانت قيمة p معنوية فإنه يتم رفض الفرض الصفري ونقرر بان السلة لا يوجد بها جذر وحدة ومنه فان هذه السلسلة مستقرة، فاذا لم تستقر السلسلة عند المستوى فإننا نأخذ الفرق الأول ونعيد الاختبار الى ان تستقر السلسلة وعند استقرار السلسلة

فتلك هي درجة التكامل فمثلا لو ان لدينا سلسلة إستقرت عند اخذ الفرق الأول فان هذه السلسلة متكاملة من الدرجة 1.

ثانيا: اختبار فليبس بيرون PP:

يقوم هذا الاختبار على تصحيح الارتباط الذاتي في بواقي معادلة اختبار جذر الوحدة باستخدام طريقة اللامعلمية لتباين النموذج، لكن يأخذ بعين الاعتبار وجود الارتباط الذاتي، ويعكس الطبيعة الديناميكية في السلسلة، كما انه يسمح بتجاوز مشكلتي الارتباط الذاتي للبواقي وعدم اثبات التباين للخطأ العشوائي التي تعاني منها اختبار ديكي فولر العادي او البسيط، ويقوم هذا الاختبار على أربعة مرحل: (شيخي محمد، 2011)

- التقدير بواسطة المربعات الصغرى العادية للنماذج القاعدية لاختبار ديكي فولر وحساب الاحصائيات المرفقة لها.
- تقدير التباين المسمى بالقصير الاجل.
- - تقدير المعامل الصحيح δ_t^2 والمسمى بالتباين الطويل الاجل، والمستخرج من هيكلة التباينات المشتركة للبواقي النموذج السابق حيث:

$$S_t^2 = \frac{1}{n}\sum_{t-1}^{n} e_t^2 + 2\sum_{t=1}^{1}(1 - \frac{1}{1+t})\frac{1}{n}\sum_{t}^{n} = t + 1e_t\, e_{t-1}$$

من اجل تقدير هذا التباين الطويل الاجل، من الضروري تعريف عدد التأخيرات المقدر بدلالة عدد المشاهدات الكلية n.

حساب إحصائية فليبس برون

$$t^k\emptyset_1 = \sqrt{k}\frac{(\emptyset_1 - 1)}{C\emptyset_1} + \frac{n(k-1)C^t\emptyset_1}{\sqrt{k}}$$

يتم مقارنة هذه الإحصائية مع القيم الحرجة لجدول Mackinnon

الفرع الثاني: تحديد درجات الابطاء المثلى وتقدير النموذج:

يجب تحديد فترات الابطاء المثلى لهذا النموذج وبعدها القيام بتقدير هذا النموذج، نذكرها كما يلي: (شيخي محمد، 2011)

أولا: تحديد درجات الابطاء المثلى:

بعد دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية الآن سنقوم بتحديد درجات الابطاء المثلى وتقدير النموذج

(ARDL) حسب معيار SC والذي يعد أكثر استعمالا ويعطى بالعلاقة التالية:

$$BIC = Ln(\delta^2)^{\left(\frac{p+q}{T}\right)} LnT.$$

حيث δ^2 تباين البواقي المحسوب بطرقة المعقولية العظمى أي بقسمة مربعات البواقي على عدد المشاهدات فقط كما ان المقدار (p+q) هنا يشير الى عدد معالم النموذج المقدر وليس مجموع درجتي النموذج، ويكون الاختيار فيه على أساس أصغر قيمة للمعيار، أي نفضل النموذج الذي يحقق أصغر قيمة.

ثانيا: تقدير النموذج (ARDL):

بعد تحديد فترات الابطاء المثلى للنموذج ARDL الان سنقوم بتقدير النموذج ويمكننا التعبير عن نموذج ARDL في حالة وجود K متغير مفسر بالمعادلة التالية: (شيخي محمد، 2011)

$$Yt= \beta 0 + \beta 1Yt-1+ \beta 2Yt-2+...+ \beta pYt-p$$

$$+a0Xt+a1Xt-1+a2Xt-2+...+apXt-p+\varepsilon t$$

حيث εt: حد الخطأ العشوائي، $\beta 0$: الحد الثابت، p رتبة المتغير التابع Y، Xt عدد فترت الابطاء للمتغير، t متغير الزمن، ويمكن التعبير عن المعادلة إختصارا بـ ARDL(p.q1.q2...qk) على الشكل التالي:

$$\Delta Y_t = c + \sum_{i=1}^{p} \beta_{1i} \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1} \beta_2 \Delta X_{1_{t-i}} + \sum_{i=0}^{q_2} \beta_3 \Delta X_{2_{t-i}} + \cdots + \sum_{i=0}^{q_k} \beta_k \Delta X_{k_{t-i}} + a_1 Y_{t-1} + a_2 X_{1_{t-1}} + a_3 X_{2_{t-1}} + a_k X_{k_{t-1}} + \varepsilon_t$$

حيث ان:

- C: الحد الثابت
- Δ: الفرق من الدرجة الأولى.
- K: عدد المتغيرات.
- P: فترة ابطاء المتغير التابع Y.
- q_1، q_2...q_k: فترات ابطاء المتغيرات المفسرة X1 ,X2, ...,Xk على التوالي.
- a_1, a_2, $a_{k...}$: معاملات العلاقة طويلة الاجل.
- β_1 ,β_2 ,$\beta_{k...}$: معاملات العلاقة قصيرة الاجل.
- ε_t: حد الخطأ العشوائي.

ويتم اختبار علاقة التكامل المشترك وفق نموذج ARDL من خلال الفرضيتين التاليتين:

- H_0: عدم وجود تكامل مشترك، علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات.
- H_1: وجود تكامل مشترك، علاقة تكاملية طويلة الاجل بين المتغيرات.

المطلب الثالث: اختبار صلاحية النموذج، اختبار الحدود واشتقاق معامل تصحيح الخطأ:

أنه وبعد تقدير النموذج وجب اختبار الحدود لكن قبل ذلك يجب أولا اختبار صلاحية النموذج.

الفرع الأول: اختبار صلاحية النموذج:

لاختبار صلاحية النموذج يجب اثبات أن البواقي غير مرتبطة تسلسليا عن طريق اختبار LM TEST، وكذلك اثبات أن تباين الأخطاء متجانس عن طريق اختبار Heteroskedasticity Test:

1. اختبار LM TEST:

يقترح Godfrey 1979 النموذج التالي: (أدهم محمد البرماوي، 2019)

$$\Phi(L)Wt = \Theta(L)\varepsilon t$$

مع:

$$\Phi(L) = (1-\Phi 1L-\Phi 2\,L2-.....-\Phi PLP-\Phi P+1LP+1-.....-\Phi P-PLP-P)$$

$$\Theta(L) = (1-\Theta 1L-\Theta 2L2-.....-\Theta qLq-\Theta q+1Lq+1-.....-\Theta q+qLq+q)$$

حيث Wt السلسلة مستقرة بعد اجراء الفروقات من الدرجة d على السلسلة Y (Régis bouronnais, 2018)

وتكون المعالم $\Phi p+i$، $\Theta q+j$ في البداية مساوية للصفر حيث j=1 ,2,....q و i=1,2,....,p ثم نقدر النموذج المقترح بالطريقة المعتادة، ومن ثم فان الانحرافات المعيارية للمقدرات المضافة سوف تبين ما اذا كانت المعالم المضافة تختلف عن الصفر ام لا، كما يمكن استخدام اختبار LM المقترح من طرف Grodfley والذي يعتمد على المشتقات اللوغارتمية لدالة المعقولية بالنسبة للمعالم المضافة والمقيمة عند المعالم المقدرة في ظل الفرضية H0 والقائلة بان النموذج الأصلي هو الصحيح.

2. إختبار Heteroskedasticity Test:

يعتمد هذا الاختبار على مضاعف لاغرانج وتكون خطواته كالتالي: (Régis bouronnais, 2018)

تقدير النموذج العام Y=XB+ε بطريقة المربعات الصغرى العادية ثم حساب مربعات البواقي (ε_t^2)

تقدير المعادلة التالية:

$$\hat{\varepsilon}_t^2 = \theta_0 + \theta_1\hat{\varepsilon}_{t-1}^2 + \cdots + \theta_q\hat{\varepsilon}_{t-q}^2 + \mu_t$$

مع حساب معامل التحديد الخاص بهذه المعادلة R2، ونفقد في هذه الحالة q من المشاهدات.

- فرضية ثبات التباين H0 التي يجب اختبارها هنا هي:

$$H0 : \theta 0 = \theta 1 = ... = \theta P = 0$$

إحصائية مضاعف لاغرانج (n×R2-LM=) تتبع توزيع x^2 بدرجة حرية q، إذا كان LM اكبر من القيمة الحرجة لتوزيع x^2 بنسبة معنوية $^{\alpha}$ فإننا نرفض فرض العدم H0 أي اذا كان هناك على الأقل معامل واحد من المعاملات يختلف عن الصفر فإن التباين للأخطاء العشوائية غير متجانس.

إذا تم الوصول الى وجود ان البواقي بها ارتباط تسلسلي او تباين الأخطاء غير متجانس فإننا نذهب الى مرحلة التصحيح عن طريق إضافة فترات الابطاء او عن طرق استخدام HAC.

3. اختبار استقرار النموذج:

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذا النموذج من وجود أي تغيرت هيكلية فيها لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل: المجموع التراكمي للبواقي الراجعة او المعاودة، او المجموع التراكمي لمربعات البواقي الراجعة او المعاودة، ويعد هذان الاختباران من اهم الاختبارات في هذا المجال، لأنهم يوضحون أمرين هامين لإثبات وجود أي تغير هيكلي في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الاجل مع المعلمات قصيرة الاجل، وأظهرت الكثير من الدراسات ان مثل هذه الاختبارات نجدها مصاحبة لنموذج ARDL.

ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعلمات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزعة، اذا وقع الشكل البياني لاختبارات CUSUM و CUSUM of Squares داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 05% وهذا يعني ان المعلمات مستقرة طول فترة الدراسة. (أدهم محمد البرماوي، 2019)

الفرع الثاني: اختبار الحدود bounds test:

هناك نوعين من اختبار الحدود وهما إختبار الحدود F bounds test وإختبار الحدود T bounds test سيتم ذكرهما كما يلي: (أدهم محمد البرماوي، 2019)

1. اختبار الحدود F bounds test:

يعتمد هذا الاختبار على اختبار المعنوية المشتركة لمعاملات مستويات المتغيرات المبطئة لفترة واحدة بواسطة اختبار Wald (إحصائية اختبارf) وبعدها نقوم بمقارنة هذه الإحصائية بالقيمة الحرجة المناظر المحسوبة في Pesaran et al 2001 ونظرا لان اختبار f له توزيع غير معياري، فان هناك قيمتين حرجتين لإحصائية هذا الاختبار: قيمة الحد الأدنى وتفترض ان كل المتغيرات ساكنة في قيمها الاصلية او في مستواها

بمعنى انها متكاملة من الدرجة صفر (0) I، اما قيمة الحد الأعلى وتفترض ان المتغيرات ساكنة في الفروق الأولى لقيمها، بمعنى انها متكاملة من الدرجة واحد صحيح أي (1) I حيث:

- اذا كانت قيمة F المحسوبة اقل من قيمة الحد الأعلى سيتم رفض الفرض العدم الذي يدل بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات بغض النظر عن رتب التكامل المشترك للمتغيرات، ويعني ذلك وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.
- اذا كانت قيمة F المحسوبة اقل من قيمة الحد الأدنى فلا يمكن رفض الفرض العدم ويعني ذلك عدم وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات.
- اما اذا كانت قيمة F المحسوبة تقع بين الحد الأدنى والحد الأعلى ستكون النتائج غير محددة ولا يمكن اتخاذ قرار لتحديد عما اذا كان هناك علاقة تكامل مشترك من عدمه.

2. اختبار الحدود T bounds test:

لا يمكننا استخدام هذا الاختبار الا بعد اثبات ان هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات لان هذا الاختبار يثبت مدى منطقية علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات ويعتمد على نفس فرضيات اختبار الحدود F ففيه يتم مقارنة T المحسوبة مع الحدود الأدنى والعليا فاذا كانت قيمة T المحسوبة اقل من قيمة الحد الأعلى سيتم رفض فرض العدم ونقرر ان العلاقة بين المتغيرات علاقة تكامل مشترك منطقية واذا كانت قيمة T المحسوبة اقل من قيمة الحد الأدنى فإننا نفشل في رفض الفرض العدم ونقرر ان العلاقة بين المتغيرات علاقة تكامل مشترك غير منطقية.

الفرع الثالث: تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM:

تم تقديم ما يسمى بنموذج تصحيح الخطأ، في أوائل الثمانينيات، من قبل Hendry على وجه الخصوص تتيح هذه النماذج الديناميكية دمج التغيرات قصيرة الاجل والطويلة الاجل الى المتغيرات، بحيث يدرس الحالة التي يكون بين Xt و Yt تكامل مشترك حيث Yt, Xt CI(1.1) و β, -1))، نضع β= - α2/α1 شعاع التكامل المشترك أي Yt I(0 – βXt)، في هذا النوع من النمذجة من السلسلتين متكاملتين وغير مستقرين يزيد من مشكلة التقدير، المعنوية الإحصائية للنموذج هي السبب في كون ان السلسلتين غير مستقرتين (أي هناك تكامل مشترك)، ان استعمال الانحدار المباشر لـ Yt و Xt يعتبر غير ممكن باعتبار ان العلاقة المفترضة انطلاقا من هذا الانحدار ليست واقعية، فينجم عن ذلك الحصول على علاقة بين اتجاهين. (شيخي محمد، 2011)

يكمن المشكل الأساسي في سحب العلاقة المشتركة للتكامل المشترك (الاتجاه العام المشترك) من جهة

ومن جهة أخرى البحث عن الارتباط الحقيقي بين المتغيرين وهو هدف نموذج تصحيح الخطأ ECM، فهو يجمع بين النموذج الساكن ▼ βXt_1 والنموذج الديناميكي الحركي $\beta 2$(1-βXt – 1-Yt) ليكن:

$$\blacktriangledown Yt = \beta 1 \blacktriangledown Xt + \beta 2\ (Yt\text{-}1 - \beta Xt\text{-}1)$$

I(0) I(0) I(0)

إضافة الى العلاقة طويلة المدى، يسمح نموذج تصحيح الخطأ في دمج التقلبات قصير المدى، المعامل $\beta 2$ الذي ينبغي ان يكون سالبا يمثل قوة الجنب (الرجوع) نحو التوازن طويل المدى. (شيخي محمد، 2011)

المبحث الثالث: عرض ومناقشة نتائج الدراسة التطبيقية:

يتم في هذا المبحث صياغة وتقدير النموذج القياسي وتحليله بالاعتماد على برنامج Eviews 10، بحيث سنقوم في هذا المبحث بصياغة النموذج، وبعده بعرض نتائج الدراسة والقيام بالاختبارات الإحصائية والقياسية التي شملتها الدراسة، وفي الأخير سيتم تحليل ومناقشة النتائج المتحصل عليها.

المطلب الأول: صياغة النموذج القياسي:

ان اهم مرحلة في مرحل بناء النموذج القياسي هي مرحلة صياغة هذا النموذج، حتى يتسنى لنا تقدير ودرسته، حيث قمنا باعتبار ان الواردات الإجمالية (MT) والواردات مواد الغذائية (MAG) كمتغير مستقل، اما المتغير الثاني فهو الناتج الوطني الخام للفرد (PNBPP) الذي يعتبر كمتغير تابع، اما فيما يخص فترة الدراسة فهي تغطي الفترة (1990-2020).

الفرع الأول: الشكل الرياضي للنموذج:

يمكن التعبير رياضيا للنموذج بالشكل المعادلة التالية:

$$PNBPP = f\ (MT, MAG)$$

من اجل دراسة هذه الدالة وتغيراتها نقوم باستخدام النموذج القياسي.

الفرع الثاني: الشكل القياسي للنموذج:

من اجل دراسة الدالة وتغيراتها نقوم باستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط الذي يساعدنا في تقدير النموذج القياسي وسيتم التعبير عنها بالصيغة التالية:

$$\varepsilon_t + \beta_2 MAG_t + \beta_1 MT_t + \beta_0 = PNBPPT$$

حيث:

β_0، β_1: تمثل معلمات النموذج المقدر.

ε_t: تمثل المتغير العشوائي او حد الخطأ الذي ينوب عن بعض المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على النمو الإقتصادي والتي لم تدرج في النموذج.

المطلب الثاني: نتائج تقدير النموذج واختبار صلاحيته واستقراره

يشمل هذا المطلب على الفرع الأول: دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية والفرع الثاني: تقدير نموذج ARDL وتحديد درجات الابطاء اما الفرع الثالث تم فيه: إختبارات صلاحية وإستقرار النموذج المقدر.

الفرع الأول: نتائج دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية:

من اجل تحديد درجات ابطاء السلاسل الزمنية ستقوم بدراسة استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات المدرجة في النموذج عن اختبارات جذر الوحدة ولتطبيق ذلك يجب القيام باختبار ديكي فولر واختبار فليبس بيرون كما يلي:

سنحاول معالجة إشكالية استقرار السلاسل الزمنية وتحديد درجة الاستقرار للمتغيرات قيد الدراسة باستخدام اختبارات جذر الوحدة لديكي فولر وفليبس بيرون والذي يكشف عن وجود جذر الوحدة من عدمه في السلسلة في النماذج الثلاثة.

1- اختبارات الإستقرارية عند المستوى.

ستحاول في هذا الجزء إجراء اختبارات الاستقرارية لديكي فولر وفليبس سبيرون عند المستوى، نتائج هذه الاختبارات مبينة في الملحق رقم 02، ويمكن اختصارها في الجدول التالي:

الجدول رقم (15): نتائج اختبارات الاستقررية عند المستوى(ADF)

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

		PNBPP	MAG	MT
وجود قاطع فقط	t-Statistic	-0.7287	-1.1779	-3.5656
	Prob.	***0.8239***	***0.6689***	***0.0147***
		n0	n0	**
وجود قاطع وإتجاه عام	t-Statistic	-2.6048	-2.0262	-4.3397
	Prob.	***0.2813***	***0.5615***	***0.0112***
		n0	n0	**
عدم وجود قاطع وتجاه عام	t-Statistic	1.1150	0.2566	-0.3099
	Prob.	***0.9274***	***0.7538***	***0.5652***
		n0	n0	n0

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الجدول رقم (16): نتائج اختبارات الاستقررية عند المستوى (PP)

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

		PNBPP	MAG	MT
وجود قاطع فقط	t-Statistic	-0.8685	-0.9977	-0.9796
	Prob.	***0.7842***	***0.7411***	***0.7475***
		n0	n0	n0
وجود قاطع وإتجاه عام	t-Statistic	-2.2244	-2.2400	-1.2209
	Prob.	***0.4598***	***0.4518***	***0.8878***
		n0	n0	n0
عدم وجود قاطع وتجاه عام	t-Statistic	1.2648	0.3733	0.1524
	Prob.	***0.9440***	***0.7858***	***0.7231***
		n0	n0	n0

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان كل قيم في النماذج الثلاثة أكبر من مستوى معنوية 05% وذلك في اختبار ديكي فولر وكذلك فليبس بيرون، ومنه يتم قبول الفرضية الصفرية القائلة بوجود جذر الوحدة ومنه فان السلاسل الزمنية غير مستقرة في المستوى.

2- اختبارات الاستقررية عند الفرق الأول:

نظرا لعدم استقرار السلاسل الزمنية عند المستوى فإنه يتوجب القيام بعملية الاختبار عند الفرق الأول مبينة في الملحق رقم 03 وهذا ما يتم توضيحه في الجدول التالي:

الجدول رقم (17): نتائج اختبارات الاستقررية عند الفرق الأول (ADF)

At First Difference

		d(PNBPP)	d(MAG)	d(MT)
وجود قاطع فقط	t-Statistic	-7.2699	-2.1669	-2.8115
	Prob.	***0.0000***	***0.2221***	***0.0690***
		***	n0	*
وجود قاطع وإتجاه عام	t-Statistic	-7.1488	-2.1289	-2.8034
	Prob.	***0.0000***	***0.5076***	***0.2073***
		***	n0	n0
عدم وجود قاطع وتجاه عام	t-Statistic	-6.0575	-2.0159	-2.8049
	Prob.	***0.0000***	***0.0438***	***0.0067***
		***	**	***

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الجدول رقم (18): نتائج اختبارات الاستقررية عند الفرق الأول (PP)

At First Difference				
		d(PNBPP)	d(MAG)	d(MT)
وجود قاطع فقط	t-Statistic	-7.2911	-6.2160	-2.9081
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0566***
		***	***	*
وجود قاطع وإتجاه عام	t-Statistic	-7.1714	-6.1080	-2.8034
	Prob.	***0.0000***	***0.0001***	***0.2073***
		***	***	n0
عدم وجود قاطع وتجاه عام	t-Statistic	-6.1117	-6.0542	-2.8841
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0055***
		***	***	***

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان قيمة Prob في النموذج الثالث لدى اختبار ديكي فولر وكذلك فليبس بيرون اقل من مستوى معنوية 05% ومنه يتم قبول الفرضية البديلة القائلة بعدم وجود جذر الوحدة ومنه فان السلاسل الزمنية مستقرة عند الفرق الأول، وبما أنها استقرت عند الفرق الأول يمكننا استخدام نموذج ARDL.

الفرع الثاني: نتائج تقدير نموذج وتحديد درجات الابطاء:

أولا: تقدير نموذج ARDL:

يتم تحديد نتائج تقدير نموذج ARDL من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (19): تقدير نموذج ARDL

Dependent Variable: PNBPP
Method: ARDL
Date: 06/15/23 Time: 00:25
Sample (adjusted): 1993 2020
Included observations: 28 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): MAG MT
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 100
Selected Model: ARDL(3, 3, 2)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
PNBPP(-1)	0.110725	0.199811	0.554150	0.5867
PNBPP(-2)	0.138580	0.180646	0.767134	0.4535
PNBPP(-3)	0.472608	0.223769	2.112040	0.0498
MAG	-14.17763	10.17792	-1.392980	0.1816
MAG(-1)	17.22019	12.73276	1.352432	0.1940
MAG(-2)	-23.94019	11.36149	-2.107134	0.0503
MAG(-3)	-15.22456	6.913050	-2.202293	0.0417
MT	10.14343	2.831757	3.582027	0.0023
MT(-1)	-15.71400	5.084829	-3.090370	0.0066
MT(-2)	13.94692	3.877771	3.596632	0.0022
C	57342.60	20121.60	2.849803	0.0111

R-squared	0.984194	Mean dependent var	262117.6
Adjusted R-squared	0.974897	S.D. dependent var	155125.1
S.E. of regression	24577.96	Akaike info criterion	23.34381
Sum squared resid	1.03E+10	Schwarz criterion	23.86718
Log likelihood	-315.8134	Hannan-Quinn criter.	23.50381
F-statistic	105.8563	Durbin-Watson stat	2.170098
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

معامل R^2 يمثل97% من المتغيرات في المتغير التابع سببها المتغيرات المستقلة والباقي المتمثل في 3 % تأثيرات خارجية اخرى بينما المتغير التابع PNBPP يؤثر بـ 3 تأخيرات والمتغير المستقل MAG يؤثر على المتغير للفترة الحالية وبـ 3 تأخيرات.

ثانيا: درجات الابطاء المثلى:

يتم تحديد درجات الابطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في النموذج القياسي من خلال القيام بعملية التقدير وفق اختبار شوارتز (SIC)، ويتم التأكد من أن فترات إبطاء المتغيرات الداخلة أن النموذج (3.3.2) ARDL هو الأفضل من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (17): تحديد نموذج ARDL الأمثل

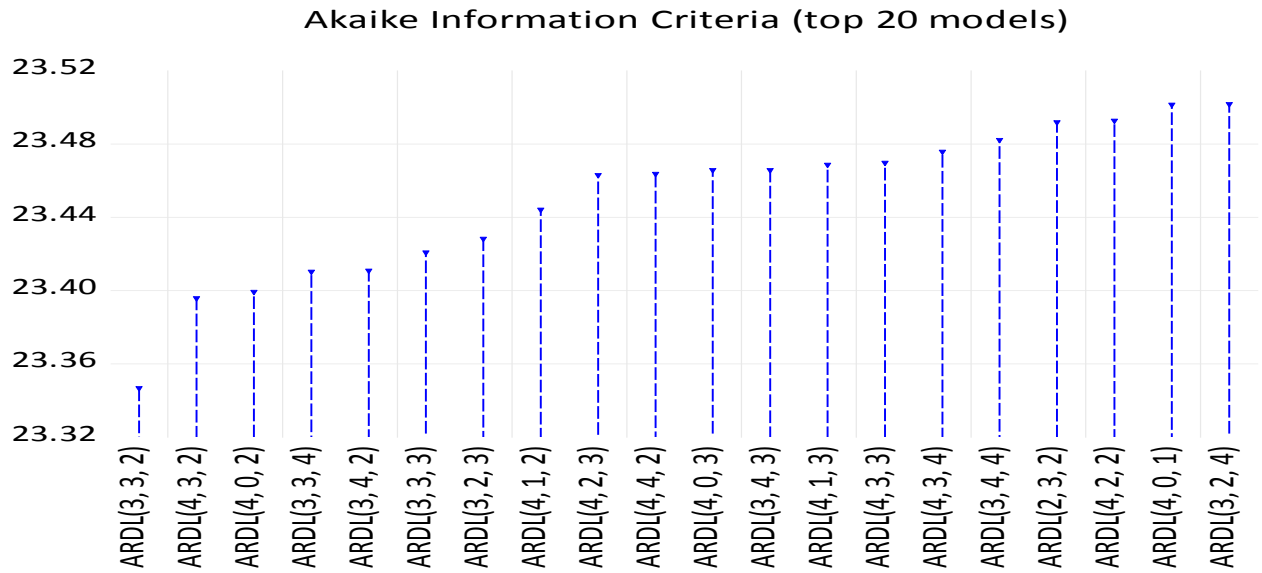

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

يوضح الشكل السابق أفضل عشرون نموذجا حسب معيار (AIC) تم تقديرها، وأن النموذج (3.3.2) ARDL هو الأفضل حيث يعطي أقل قيمة لإحصائية هذا المعيار.

الفرع الثالث: نتائج إختبارات صلاحية واستقرار النموذج المقدر:

يجب في هذه المرحلة وقبل مرحلة اختبار الحدود التأكد من سلامة النموذج المقدر، من خلال القيام بسلسلة من الاختبارات التي تحدد مدى صلاحيته وكفاءته، حيث تنقسم هذه الاختبارات إلى نوعين:

أولا: إختبارات التشخيص للنماذج المقدرة:

يتم إجراء مجموعة من الاختبارات التشخصية لفحص سلسلة البواقي في النموذج المقدر، كما يلي:

- إختبار الارتباط الذاتي للبواقي:

يتم اختبار الارتباط الذاتي للبواقي من خلال اختبار LM test وذلك لإثبات عدم وجود ارتباط تسلسلي بين البواقي وذلك من خلال الجدول التالي وهي مبينة في الملحق رقم 06:

الجدول رقم (20): نتائج إختبار LM test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.272745	Prob. F(2,15)	0.7650
Obs*R-squared	0.982516	Prob. Chi-Square(2)	0.6119

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الجدول نلاحظ ان قيمة prob أكبر من 05% ومنه فلا وجود لمشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي في النموذج المقدر.

- إختبار تجانس تباينات البواقي:

يتم الكشف عن تجانس تباينات البواقي عن طريق اختبار Heteroskedasticity Test من خلال الجدول التالي وهي مبينة في الملحق رقم 07:

الجدول رقم (21): نتائج اختبار Heteroskedasticity Test

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.818286	Prob. F(1,25)	0.3743
Obs*R-squared	0.855739	Prob. Chi-Square(1)	0.3549

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الجدول نلاحظ ان قيمة prob هي قيمة كبيرة أكبر من 05% ومنه فان تباين الأخطاء متجانس.

ثانيا: اختبارات الاستقرار الهيكلي للنموذج المقدر:

يتم التأكد من الاستقرار الهيكلي للنموذج المقدر من خلال إختبار المجموع التراكمي لتكرار البواقي CUSUM وإختبار المجموع التراكمي لتكرار مربعات البواقي CUSUM of Squares، كما هو موضح في الشكل الموالي.

الشكل رقم (18): نتائج إختبار CUSUMو Squares of CUSUM

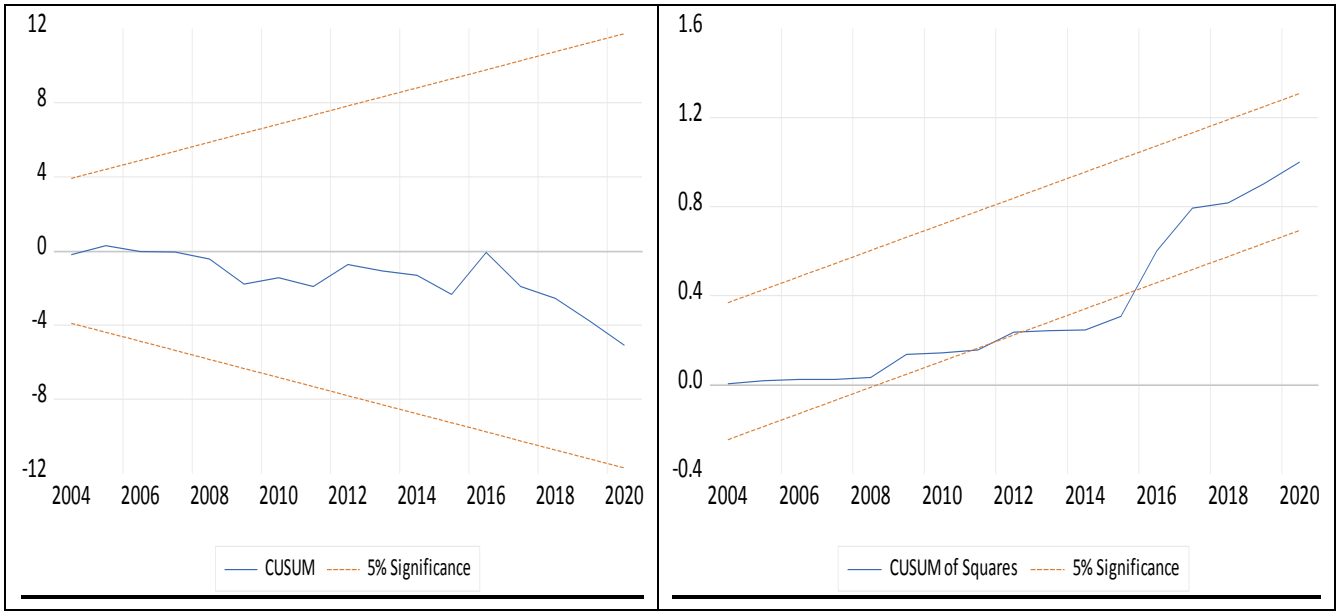

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

نلاحظ من الشكل السابق أن التمثيلات البيانية لكل من المجموع التراكمي لتكرر البواقي CUSUM والمجموع التراكمي لتكرار مربعات البواقي Squares of CUSUM، هي عبارة خطوط وسطية تقع داخل الحدود المنطقة الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وهذا يعني إستقرار معلمات العلاقات في الأجلين القصير والطويل، وعليه فإن هناك إستقرار هيكلي للنموذج المقدر على طول فترة الدراسة.

اذن وبعد هذه الاختبارات والتي من خلالها قمنا بتحديد مكونات النموذج وتحديد درجات الابطاء وكذلك أثبتنا انه لا وجود لمشكلة الارتباط التسلسلي للبواقي وان تباين الأخطاء متجانس، وأيضا التأكد من الإستقرار الهيكلي للنموذج المقدر، يمكن القول ان نموذج ARDL (3.3.2) يستوفي شروط الإستقرار والصلاحية، اذن فإننا نستطيع المرور للمرحلة التالية والمتمثلة في اختبار الحدود.

المطلب الثالث: إختبار الحدود وتقدير نموذج تصحيح الخطأ:

بعد القيام بتقدير النموذج وعملية اختيار النموذج الافضل وبعهدها القيام باختبار مدى صلاحية حيث تم التوصل ان هذا النموذج صالح للتقدير لذلك سنقوم الان باختبار الحدود وتقدير نموذج تصحيح الخطأ.

الفرع الأول: نتائج إختبار الحدود:

يتم اختبار وجود علاقة تكامل مشترك من عدمه من خلال اختبار F-Bounds Test كما هو موضح في الجدول ادناه وهي مبينة في الملحق رقم 08.

الجدول رقم (22): نتائج اختبار F-Bounds Test

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	6.210497	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

من خلال الجدول أعلاه نجد أن قيمة F-statistic أكبر من كل الحدود العليا عند مستوى معنوية

2.5%، 5% و10% مما يعني وجود علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل بين متغيرات الدراسة والمتمثلة في الواردات الإجمالية والواردات المواد الغذائية والناتج الوطني الخام للفرد.

الفرع الثاني: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

بعد إثبات وجود علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل وجب تفسير معامل تصحيح الخطأ لتقدير سرعة تصحيح الأخطاء من الاجل القصير الى الاجل الطويل وتقدير سرعة التصحيح من خلال اختبار ARDL Error Correction Regression كما في الجدول التالي مبينة في الملحق رقم 09.

الجدول رقم (23): نتائج إختبار ARDL Error Correction Regression:

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(PNBPP)
Selected Model: ARDL(3, 3, 2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 06/15/23 Time: 00:37
Sample: 1990 2020
Included observations: 28

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PNBPP(-1))	-0.611188	0.149896	-4.077407	0.0008
D(PNBPP(-2))	-0.472608	0.167101	-2.828279	0.0116
D(MAG)	-14.17763	8.600483	-1.648469	0.1176
D(MAG(-1))	39.16475	10.02048	3.908469	0.0011
D(MAG(-2))	15.22456	5.719282	2.661971	0.0164
D(MT)	10.14343	2.446107	4.146765	0.0007
D(MT(-1))	-13.94692	3.185028	-4.378899	0.0004
CointEq(-1)*	-0.278087	0.051440	-5.406095	0.0000

R-squared	0.706559	Mean dependent var	13171.52
Adjusted R-squared	0.603855	S.D. dependent var	36002.14
S.E. of regression	22659.76	Akaike info criterion	23.12953
Sum squared resid	1.03E+10	Schwarz criterion	23.51016
Log likelihood	-315.8134	Hannan-Quinn criter.	23.24589
Durbin-Watson stat	2.170098		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

وفقا لنموذج تصحيح الخطأ يتضح ان حد تصحيح الخطأ في النموذج سالب ومعنوي احصائيا عند مستوى معنوية 01% وهذا ما يعني أن عملية تتم فعلا، وقد بلغ حد تصحيح الخطأ في النموذج ما قيمته 0.278087- وهو معنوي احصائيا، وهذا يعني ان نسبة 70,65% من أخطاء الاجل القصير يتم تصحيحها في وحدة الزمن وهي سنة، وعلى هذا فان العودة للتوازن عند حدوث اختلال عن العلاقة طويلة الاجل تستغرق

ما مقدار سنة وستة اشهر تقريبا، اما فيما يخص العلاقة قصيرة الاجل فنلاحظ ان قيمة وborP غير معنوية احصائيا وهذا ما يدل على عدم وجود علاقة بين الواردات الإجمالية و الواردات المواد الغذائية والناتج الوطني الخام للفرد على المدى القصير.

الفرع الثالث: نتائج تقدير العلاقة بين متغيرات النموذج في المدى الطويل:

بعد ثبوت وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أصبح من الممكن تقدير المعلمات الممثلة للمرونات الجزئية الخاصة بعلاقة المتغير المستقل بالمتغير التابع في المدى الطويل، حيث يبين الجدول التالي نتائج هذا التقدير وهي مبينة في الملحق رقم 10:

الجدول رقم (24): نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج:

Levels Equation

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
MAG	-129.8953	84.56389	-1.536062	0.1429
MT	30.12132	13.78504	2.185073	0.0432
C	206203.9	106946.2	1.928109	0.0707

EC = PNBPP - (-129.8953*MAG + 30.1213*MT + 206203.8790)

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

تشير نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل إلى أن هناك علاقة إيجابية وغير معنوي للواردات الإجمالية على الناتج الوطني الخام للفرد على الاجل الطويل، حيث كانت قيمة معامل الواردات الإجمالية في حدود 30,12132، وهذا عند مستوى معنوية إحصائية عالية 1%؛ كما تشير أيضا أن النتائج للواردات المواد الغذائية ثأثر سلبيا وغير معنوي.

خلاصة الفصل الثاني:

حاولنا خلال هذا الفصل القيام بالدراسة التطبيقية لأثر الواردات الإجمالية على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة 1990-2020، بحيث لاحظنا وجود تذبذب مستمر للنمو الإقتصادي على طول فترة الدراسة، وقمنا بدراسة تطورات الواردات والهيكل السلعي والجغرافي لها كمؤشر للنمو الإقتصادي، بحيث لاحظنا وجود تذبذبات بين الزيادة والنقصان على طول فترة الدارسة، وهذا راجع لسياسات المتبعة من طرف الدولة.

قمنا باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) لدارسة أثر الواردات على النمو الإقتصادي على المدى القصير والطويل.

ولقد أظهرت الدراسة أن النمو الإقتصادي يتأثر بالواردات على المدى الطويل، بحيث أن كل تغير في الواردات يصاحبه تغير في النمو الاقتصادي وهذا وفقا للعلاقة الطردية بينهما، بينما في المدى القصير فتوصلنا الى نتيجة وجود علاقة سلبية في المدى القصير بين الواردات والنمو الإقتصادي.

الخاتمة

ان الغرض من هذه الدراسة هو توضيح أثر الواردات على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020 حيث حاولنا توضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بمتغيرات الدراسة وهذا ما تم تناوله في الفصل الأول، أما في الفصل الثاني فقد حاولنا بالقيام بالدراسة القياسية لأثر الواردات على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020، وذلك باستخدام نموذج ARDL.

أولا: اختبار صحة الفرضيات:

1- تؤثر الواردات بشكل إيجابي على النمو الإقتصادي في الجزائر فكلما تغيرت الواردات تغير معه النمو الإقتصادي خاصة فيما تعلق بواردات التجهيز والمواد النصف المصنعة في الجزائر خلال فترة الدراسة، هي فرضية صحيحة ظهرت هذه نتائج من خلال العلاقة طويلة الأجل إلى أن هناك تأثير إيجابي ومعنوي للواردات على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

2- إن الفرضية التي تنص على انه توجد علاقة في الأجل القصير بين الواردات والنمو الإقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، وهي فرضية صحيحة بينت نتائج الدراسة أنه توجد علاقة سلبية في الاجل القصير بين الواردات والنمو الإقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

3- إن الفرضية التي تنص على انه توجد علاقة في الاجل الطويل بين الواردات والنمو الإقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة هي فرضية صحيحة حيث بينت نتائج الدراسة في نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل إلى أن هناك تأثير الواردات على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

4- إن الفرضية التي تنص على انه هناك علاقة طردية بين الواردات والنمو الإقتصادي في الجزائر. هي فرضية صحيحة حيث بينت نتائج الدراسة في نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل إلى أن هناك تأثير إيجابي ومعنوي للواردات على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

ثانيا: نتائج الدراسة التحليلية:

- وجود أهمية بالغة للواردات على النمو الإقتصادي ودورها الكبير في التطور.
- التجارة الخارجية هي مجموعة السياسات الاقتصادية المتكاملة التي تهدف الى الاعتماد على تحررها.
- للواردات أهمية كبيرة سواء على استراتيجية النمو الإقتصادي أو على التنمية الاقتصادية.
- من اهم مؤشرات قياس التجارة الخارجية لدولة ما هو نسبة قيمة الواردات على الدخل الوطني.
- أهمية الواردات في زيادة الرفاهية الاجتماعية في الدول النامية وتوسيع نطاق السوق المحلي.
- جل الدراسات السابقة اثبتت وجود علاقة طردية بين الواردات والنمو الإقتصادي.

ثالثا: نتائج الدراسة القياسية:

- نتائج اختبارات جذر الوحدة للمتغير التابع تبين ان السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى.
- نتائج اختبارات جذر الوحدة للمتغير المستقل تبين ان السلاسل الزمنية مستقرة عند المستوى.
- نتائج اختبار فترة الابطاء المثلى للنموذج تبين ان فترة التأخير المثلى للنموذج ARDL هي نموذج (ARDL 3.3.2).
- نتائج اختبارات الاستقرار والصلاحية توضح أن نموذج ARDL مستقر هيكليا، وإن أخطاء النموذج تتبع التوزيع الطبيعي، ولا تعاني من مشكلة ارتباط ذاتي بين البواقي، بالإضافة إلى عدم وجود اختلاف في تباينات الأخطاء.
- أخطاء الاجل القصير يتم تصحيحها في وحدة الزمن وهي سنة.
- لا يوجد تأثير للواردات على النمو الإقتصادي على المدى القصير في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- تشير نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل إلى أن هناك تأثير إيجابي ومعنوي للواردات على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- هناك علاقة بين الواردات والنمو الإقتصادي على المدى الطويل وهي علاقة طردية في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- ان كل هذه النتائج ان دلت على شيء فهو تأثير للواردات على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، وهذا ما تم التوصل اليه في معظم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الواردات والنمو الإقتصادي، سواء كانت على المستوى المحلي أو العربي أو حتى الأجنبي، غير أنه في الجزائر فان النمو الإقتصادي يتأثر بالواردات بنسبة قليلة جدا.

رابعا: اقتراحات الدراسة:

بعد عرض النتائج المتوصل اليها تم اقتراح ما يلي:

- العمل على تشجيع الإنتاج الوطني من اجل التقليل من تكلفة الواردات.
- محاولة توازن ميزان المدفوعات.
- البحث العميق لأثر الواردات على النمو الاقتصادي.
- الاهتمام بمجال الواردات أكثر وتحديد أنواعها وانتهاج سياسة الإحلال تدريجياً لرفع وتشجيع الإنتاج الكلي.

- تقدير مستويات عالية للنمو الاقتصادي خاصة في الجزائر.

خامسا: افاق الدراسة:

بعد عرض النتائج المتحصل عليها وتقديم بعض الاقتراحات نتجت لنا عدة مواضيع ذات علاقة بهذه الدراسة ارتأينا أن تكون مواضيع لدراسات مستقبلية، نذكر منها:

- دراسة قياسية للواردات وعلاقتها ببعض المتغيرات الاقتصادية مثل سعر الصرف، التضخم الناتج المحلي، نسبة الصادرات للناتج المحلي الإجمالي، وغير ذلك من متغيرات اقتصادية.
- أثر الواردات على النمو الاقتصادي في ظل وباء كورونا.
- مستقبل النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية خارج المحروقات.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

1. أحمد الأشقر. (2002). الاقتصاد الكلي (الإصدار 1). دار وائل للنشر.
2. أحمد خالد فرحان المشهدان وآخرون . (2013). مبادئ الاقتصاد. عمان_الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع.
3. أدهم محمد البرماوي. (2019). تقييم فعاليات السياسية النقدية في ظل العولمة المالية، كلية التجاور. أطروحة دكتوررة في ايعتصاد، تخصص اقتصاد تطبيقي، قسم المعتصاد والمالية العامة، 200. مصر، جامعة طنطا، مصر.
4. أسامة بن محمد باحنشل. (1999). مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي. المملكة العربية السعودية: مطابع جامعة الملك سعود.
5. أسماء ماصمي. (2014-2015). "أثر الإنفاق العالم على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر)،. مذكرة ماجستير اقتصاد كمي، 144. تلمسان، أبو بكر بالقايد ,تلمسان، الجزائر.
6. أشواق بن قدور. (2007). تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي. منكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، 41.
7. أمال حاجي. (2014/2015). أثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة قياسية 2013/1970-. مذكرة لنيل شهادة ماستير أكاديمي علوم إقتصادية، 16. أم البواقي، جامعة أم البواقي، الجزائر.
8. بديع جميل قدو. (2009). التسويق الدولي (الإصدار 1). الأردن: دار المسيرة.
9. بنك الجزائر. (2009). التقرير السنوي 2009. بنك الجزائر، الجزائر.
10. بوجمعة بلال، و عثمان ملوك. (30 12, 2016). تطور حجم التجارة الخارجية بالجزائر خلال الفترة: 2001 -2016. مجلة الحوار الفكري، 161.
11. جاسم محمد. (2001). التجارة الدولية. الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع.
12. جمال حلاوة، و علي صالح . (2009). مدخل إلى علم التنمية. عمان، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع.
13. حسين عبد الحميد، و احمد رشوان . (2009). "التنمية: اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا، إداريا، بشريا". مصر: مؤسسة شباب الجامعة.

14. خالد محمد السواعي. (2009). التجارة الدولية، النظرية وتطبيقاتها (الإصدار 1). الأردن: عالم الكتاب للنشر والتوزيع.

15. رشاد العصار وآخرون. (2000). اقتصاديات التجارة الخارجية (الإصدار 1). عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

16. زرمان كريم. (06, 2010). "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) وأبحاث اقتصادية وادارية. 07، 198. خنشلة، مركز الجامعي خنشلة، الجزائر.

17. سالم توفيق النجفي، و محمد صالح تركي القريشي. (بلا تاريخ). مقدمة في الإقتصاد والتنمية. مديرية دار الكتاب للطباعة العراق.

18. سامي عفيفي حاتم. (1991). التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم (الإصدار 1). مصر: دار المصرية البانية.

19. سعيد عبد العزيز عثمان. (2004). مقدمة في الاقتصاد العام. الجزائر: عالم الكتاب للنشر والتوزيع.

20. سميح مسعود. (2008). الموسوعة الاقتصادية. عمان، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع.

21. شريف علي الصوص. (2012). التجارة الدولية، الأسس والتطبيقات. عمان_الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.

22. شقيري نوري موسى، و آخرون. (2015). التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية (الإصدار 2). عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

23. شيخي محمد. (2011). طرق الاقتصاد القياسي، محاضرات وتطبيقات (الإصدار 1). الجزئر: دار الحامد.

24. صدر الدين صواليلي. (2005). النمو والتجارة الدولية في الدول النامية. مذكرة ماجستير، 25. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر.

25. عادل أحمد حشيش . (1999). تاريخ الفكر الاقتصادي. دار وائل للنشر والتوزيع.

26. عائشة مسلم. (2006). اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر. مذكرة ماجستير، 48. الجزائر، كلية علوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر.

27. عبد الرشيد، و بن ديب. (2002/2003). تنظيم وتطور التجارة الخارجية، دراسة حالة الجزائر. أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية غير منشورة، 232-233. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع: التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.

28. عبد العزيز، و عبد الرحمن سليمان. (2004). التبادل التجاري – الأسس، العولمة والتجارة الإلكترونية،. عمان، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.

29. علي العمري. (2007). تأثير تطورات أسعار النفط على النمو الاقتصادي. رسالة ماجستير، تخصص علوم اقتصادية، 52. الجزائر، جامعة الجزائر، الجزائر.

30. عمر صخري. (2005). التحليل الاقتصادي الكلي. الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

31. فليح حسن خلف. (2000). العلاقات الاقتصادية الدولية. دار وائل للنشر والتوزيع.

32. كروشة إيمان. (2009). محددات دالة الطلب على الواردات دراسة حالة الجزائر. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص اقتصاد الدولي، 19-18-17. مستغانم، جامعة مستغانم، الجزائر.

33. كلثوم صافي. (2014). اثر الإنفاق الحكومي وعرض النقود على اتجاهات الواردات تطبيق على حالة الجزائر في الفترة (1990-2010). مذ كرة الماجستير في الاقتصاد الدولي، 66 -68-67. وهران، جامعة وهران، الجزائر.

34. محمد أحمد السريتي. (2009). التجارة الخارجية (الإصدار 1). مصر: الدار الجامعية.

35. محمد البنا. (1992). التخطيط والتنمية الإقتصادية. المنوفية، جامعة المنوفية، مصر.

36. محمد دياب. (2010). التجارة الدولية في عصر العولمة (الإصدار 1). بيروت: دار المنهل اللبناني.

37. محمد عبد العزيز عجمية ، و محمد الليثي. (2004). التنمية الإقتصادية. الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.

38. محمد عبد العزيز عجمية، و مدحت العقاد. (بلا تاريخ). النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية. بيروت: دار النهضة للطباعة.

39. محمد ناجي حسن خليفة. (2001). "النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم" (الإصدار 1). مصر: دار القاهرة.

40. محمود رضا فتح الله. (2005). اقتصاديات الطلب على الواردات (الإصدار 1). القاهرة: دار النهضة العربية.

41. محمود، يونس. (2007). اقتصاديات دولية. الإسكندرية ، مصر: الدار الجامعية.

42. مدحت القريشي. (2007). التنمية الإقتصادية نظريات وسياسيات وموضوعات. الأردن: دار وائل للنشر.

43. مدياني محمد . (2009). دراسة قياسية للواردات في الجزائر خلال الفترة (1970-2006). مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: الاقتصاد الكمي، 23. الجزائر.

44. منير نوري. (2007). التسويق الدولي (الإصدار 1). الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

45. نداء، و محمد الصوص. (2008). التجارة الخارجية، عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

46. نزار سعد الدين العيسي، و إبراهيم سليمان قطف. (2006). الاقتصاد الكلي –مبادئ وتطبيقات- (الإصدار 1). عمان ، الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع.

المراجع باللغة الفرنسية:

1. Régis bouronnais. (2018). *Econométrie, dond* (éd. 10).

الملاحق

الملحق رقم (01): متغيرات الدراسة:

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	الواردات الإجمالية	الواردات السلع الزراعية (المواد الغذائية)	الناتج المحلي الخام للفرد
1990	9648	2140	2388,7
1991	7581	1932	1734,6
1992	8406	2092	1788,9
1993	8788	2177	1830,4
1994	9365	2816	1483,5
1995	10760	2753	1423,6
1996	9098	2601	1567,4
1997	8687	2544	1585,8
1998	9404	2533	1567
1999	9164	2307	1549,3
2000	9173	2415	1724,9
2001	9940	2395	1720,1
2002	12009	2740	1740,2
2003	13534	2687	2053,8
2004	18308	3597	2528,1
2005	20357	3587	2993,3
2006	21456	3800	3363,2
2007	27631	4954	3903,6
2008	39479	7813	4907,8
2009	39294	5863	3858,5
2010	40443	6058	4477,1
2011	47247	9850	5406,4
2012	50376	9022	5516,2
2013	55028	9580	5378,1
2014	58580	11005	5355,2
2015	51702	9316	4068,9
2016	46727	8224	3888,3
2017	45953	8069	4023,6
2018	47589	8199	4010,4
2019	43806	7694	3861
2020	35199	7723	3217,1

الملحق رقم (02): UNIT ROOT TEST TABLE (ADF):

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

At Level

		PNBPP	MAG	MT
With Con...	t-Statistic	-0.7287	-1.1779	-3.5656
	Prob.	***0.8239***	***0.6689***	***0.0147***
		n0	n0	**
With Con...	t-Statistic	-2.6048	-2.0262	-4.3397
	Prob.	***0.2813***	***0.5615***	***0.0112***
		n0	n0	**
Without C...	t-Statistic	1.1150	0.2566	-0.3099
	Prob.	***0.9274***	***0.7538***	***0.5652***
		n0	n0	n0

At First Difference

		d(PNBPP)	d(MAG)	d(MT)
With Con...	t-Statistic	-7.2699	-2.1669	-2.8115
	Prob.	***0.0000***	***0.2221***	***0.0690***
		***	n0	*
With Con...	t-Statistic	-7.1488	-2.1289	-2.8034
	Prob.	***0.0000***	***0.5076***	***0.2073***
		***	n0	n0
Without C...	t-Statistic	-6.0575	-2.0159	-2.8049
	Prob.	***0.0000***	***0.0438***	***0.0067***
		***	**	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (03): UNIT ROOT TEST TABLE (PP):

1			UNIT ROOT TEST TABLE (PP)		
2		At Level			
3			PNBPP	MAG	MT
4	With Con...	t-Statistic	-0.8685	-0.9977	-0.9796
5		*Prob.*	*0.7842*	*0.7411*	*0.7475*
6			n0	n0	n0
7	With Con...	t-Statistic	-2.2244	-2.2400	-1.2209
8		*Prob.*	*0.4598*	*0.4518*	*0.8878*
9			n0	n0	n0
10	Without C...	t-Statistic	1.2648	0.3733	0.1524
11		*Prob.*	*0.9440*	*0.7858*	*0.7231*
12			n0	n0	n0
13					
14		At First Difference			
15			d(PNBPP)	d(MAG)	d(MT)
16	With Con...	t-Statistic	-7.2911	-6.2160	-2.9081
17		*Prob.*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0566*
18			***	***	*
19	With Con...	t-Statistic	-7.1714	-6.1080	-2.8034
20		*Prob.*	*0.0000*	*0.0001*	*0.2073*
21			***	***	n0
22	Without C...	t-Statistic	-6.1117	-6.0542	-2.8841
23		*Prob.*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0055*
24			***	***	***
25					
26					

الملحق رقم (04): التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (Normality test):

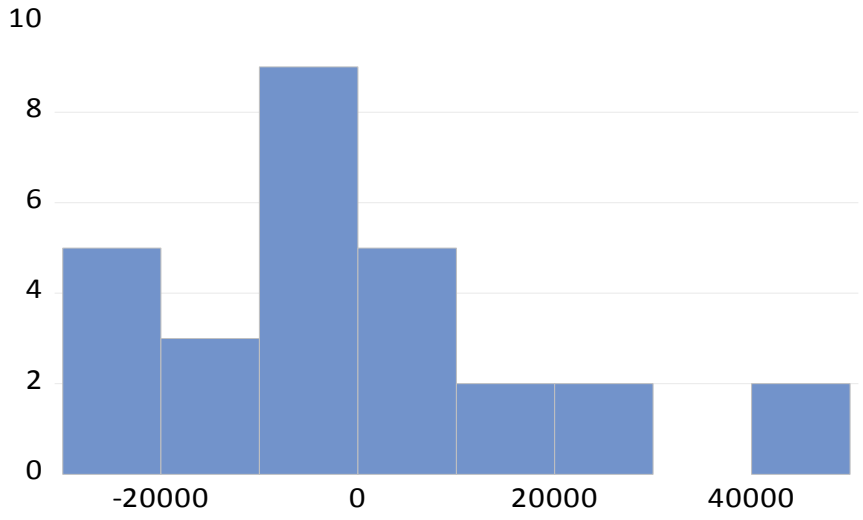

Series: Residuals	
Sample 1993 2020	
Observations 28	
Mean	-4.00e-11
Median	-3424.331
Maximum	47614.61
Minimum	-29722.14
Std. Dev.	19502.42
Skewness	0.804664
Kurtosis	3.126909
Jarque-Bera	3.040385
Probability	0.218670

الملحق رقم (05)

ECM Regression

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PNBPP(-1))	-0.611188	0.149896	-4.077407	0.0008
D(PNBPP(-2))	-0.472608	0.167101	-2.828279	0.0116
D(MAG)	-14.17763	8.600483	-1.648469	0.1176
D(MAG(-1))	39.16475	10.02048	3.908469	0.0011
D(MAG(-2))	15.22456	5.719282	2.661971	0.0164
D(MT)	10.14343	2.446107	4.146765	0.0007
D(MT(-1))	-13.94692	3.185028	-4.378899	0.0004
CointEq(-1)*	-0.278087	0.051440	-5.406095	0.0000

R-squared	0.706559	Mean dependent var	13171.52
Adjusted R-squared	0.603855	S.D. dependent var	36002.14
S.E. of regression	22659.76	Akaike info criterion	23.12953
Sum squared resid	1.03E+10	Schwarz criterion	23.51016
Log likelihood	-315.8134	Hannan-Quinn criter.	23.24589
Durbin-Watson stat	2.170098		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.272745	Prob. F(2,15)	0.7650
Obs*R-squared	0.982516	Prob. Chi-Square(2)	0.6119

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.818286	Prob. F(1,25)	0.3743
Obs*R-squared	0.855739	Prob. Chi-Square(1)	0.3549